النمط المصري للإنتاج

دراسة نظرية وتطبيقية للواقع المصري

أ.د.محمد مدحت مصطفى

أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة المنوفية

النمط المصري للإنتاج

دراسة نظرية وتطبيقية للواقع المصري

أ.د. محمد مدحت مصطفى

أستاذ الاقتصاد الزراعي

جامعة المنوفية

2012

الكتاب : النمط المصرى للإنتاج
المؤلف : أ.د.محمد مدحت مصطفى
النوع : فكر
الصفحات : 128 صفحة
المقاس : 19 × 24.5 سم
الطبعة : الأولى ــ القاهرة 2012
تصميم الغلاف : بوب بروف
المراجعة اللغوية : حسن حامد
رقم الإيداع :
الترقيم الدولى :
الناشر : دار بوب بروفيشنال برس ــ ثرى بى
pop professional press (3p)
بالتعاون مع دار الإسلام للطباعة
ت : 0125058655 ــ 01068364632
popprof@ymail.com

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل ــ سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها ــ دون إذن خطي من المؤلف حتى لا يقع مرتكبوها تحت طائلة القانون.

العنوان الإلكتروني للمؤلف
MedMostafa2005@ Yahoo.com

Pop prof
1433 هـ
2012
اطبع كتابين
بثمن كتاب واحد

إهداء

إلى من نأكل بعرق سواعدهم

إلى الفلاحين ...

في وطننا الخالد مصر العظيمة

المؤلف

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ـ المقدمة	7
ـ تمهيد	9
ـ الفصل الأول: الأصول النظرية لنمط الإنتاج	11
أولا: قضايا منهجية	12
ثانيا: في مقولة نمط الإنتاج	15
ثالثا: الأنماط الرئيسية للإنتاج	22
رابعا: دراسات أنماط الإنتاج في مصر	31
ـ الفصل الثاني: الاقتصاد التبعي & الاقتصاد الرأسمالي	43
أولا: نمط (الإنتاج التبعي)	45
ثانيا: نمط (الإنتاج الرأسمالي)	54
ثالثا: أنماط الإقامة في الريف	61
ـ الفصل الثالث: التحول نحو الزراعة الرأسمالية	73
أولا: التركيب (الريفي–الحضري) والتركيب الحيازي	74
ثانيا: التخصص وتقسيم العمل	77
ثالثا: العمالة الزراعية المأجورة	79
رابعا: الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني	88
ـ الفصل الرابع: التحول في التقنيات الزراعية	99
أولا: الأشغال العامة	102
ثانيا: الأسمدة الكيماوية	106
ثالثا: الآلات الميكانيكية	113
رابعا: المؤسسات العِلمية الزراعية	118
خامسا: مشكلة جودة القطن	122
ـ مراجع الكتاب	127

فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحة
1-	التركيب (الريفي-الحضري) لسكان مصر	79
2-	عدد ومساحة الحيازات الزراعية حسب النوع	78
3-	تركيب القوى العاملة وفقا للنشاط الاقتصادي	79
4-	المشتغلون بالزراعة وفقا للجنس والحرفة	83
5-	العمالة الزراعية الدائمة موزعة وفقا للعمر	84
6-	العمالة الزراعية الدائمة موزعة وفقا للجنس	84
7-	تطور أعداد الثروة الحيوانية 1929م & 1950م	91
8-	حجم إنتاج الألبان عامي 1929م & 1950م	98
9-	توزيع استخدامات الألبان المُنتجة عام 1929م	98
10-	الإنفاق الحكومي على نظارة الأشغال (1883-1913م)	101
11-	المتوسط السنوي لواردات الأسمدة (1900-1949م)	107
12-	المتوسط السنوي للمستخدم من الأسمدة، ونصيب الفدان منها	107
13-	أصناف الأسمدة، وكمياتها المستخدمة عام 1929م	109
14-	الكميات المُستخدمة من الأسمدة بالطن عام 1950م	109
15-	متوسط نصيب الفدان من الأسمدة المختلفة عام 1950م	110
16-	حجم الواردات من الأسمدة خلال الفترة (1913-1938م)	110
17-	كمية الواردات من الأسمدة خلال الفترة (1909-1914م)	112
18-	أعداد الآلات الزراعية وعلاقتها بمساحات المِلكية	112
19-	توزيع الجرارات الزراعية على فئات الحيازات	117
20-	توزيع آلات الري على فئات الحيازات الزراعية	118
21-	تطور أصناف القطن المصري	124

المقدمة

يتضمن هذا الكتاب دراسة اقتصادية- اجتماعية لتطور الاقتصاد المصري في محاولة للتعرف على نمط الإنتاج الذي ساد المجتمع المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهذه الدراسة في حد ذاتها تُعيد فتح موضوع قديم بأسلوب جديد، حيث سبق لعدد من الباحثين تناول نفس الموضوع لكنهم توصلوا إلى نتائج مغايرة للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وقد استلزم هذا الأمر العودة إلى طرح المفاهيم النظرية التي يتم الاستناد إليها، وهي المفاهيم الخاصة بأنماط الإنتاج والتكوين الاجتماعي ومدى إمكانية وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الواحد لتنتقل الدراسة بعدها مباشرة إلى دراسة الواقع المصري على ضوء هذه المفاهيم.

وتتوصل الدراسة إلى أن هناك نمطا إنتاجيا خاصا بالمجتمع المصري تبلور خلال الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين، وهو نمط تبلور حول **العزب الزراعية** أطلقنا عليه مؤقتاً اسم **نمط الإنتاج التبعي**. ثم تنتقل الدراسة إلى محاولة الإمساك بأهم عناصر تحلل هذا النمط والانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الذي اكتسب في مصر سمات خاصة ترجع إلى ظروف نشأة هذا النمط والتي من أهمها أنه نشأ في أحضان نمط رأسمالي أكثر تقدماً وهو النمط السائد في دولة الاحتلال (بريطانيا العظمى)، بالإضافة إلى أن الرأسمالية المصرية لم تأت بعد صراع مع كبار المُلاّك كما هو الحال في الشكل التقليدي للتطور، بل أن كلاهما (الرأسماليين وكبار المُلاّك) انتميا لطبقة واحدة تمثل الأرستقراطية المصرية، أما تناقض المصالح بينهما فكان تناقضاً ثانوياً للغاية.

تتعين الإشارة هنا أن هذا الكتاب يتحدد إطاره الزمني في فترة التحول من النمط التبعي إلى النمط الرأسمالي، على اعتبار أنه يأتي متمماً للجزء الأول من كتابي بعنوان "**الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر**" والذي قامت بنشره دار الإشعاع بالإسكندرية عام 1998م. ويتناول ثلاث موضوعات غاية في الأهمية باتباع منهجية مختلفة عما قام به العديد من الباحثين. **الموضوع الأول** خاص بتحليل صور السيطرة على الأرض الزراعية، **والموضوع الثاني** خاص بتحليل الضرائب وميزانية الدولة أما **الموضوع الثالث** فيختص بقضية هامة جدا وهي دراسة **لصور استنزاف الفائض الاقتصادي المصري زمن الاحتلال العثماني** من خلال تحليل دقيق لدراسة جومار في كتاب وصف مصر والتي توصلت فيها إلى أن الاستنزاف الداخلي للفائض الاقتصادي على أيدي الطبقات المُسيطرة علية كانت أضعاف أضعاف الاستنزاف الخارجي مما يتعين **دراسة مقولات أسباب التخلف الاقتصادي في مصر** والتي تُرجع هذا التخلف إلى الإستنزاف الخارجي للفائض الاقتصادي. للأسف نفذت طبعات هذا الكتاب وأعمل الآن على إصدار طبعة ثانية منه.

بنهاية هذا التقديم المختصر للكتاب لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لجميع الزملاء الذي ساهموا بالكشف عن العديد من المراجع التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل. وأتمنى أن يكون هذا الكتاب قد أضاف جديدا في أحد مجالات علم الاقتصاد الزراعي التي تتسم بقصور شديد، وأن تُثير النتائج التي توصلنا إليها ذوي الاهتمام من حيث إعادة فتح ملفات هذه الموضوعات رغم الغبار الذي تناثر عليها بفعل التغيرات الدولية ومدى انعكاسها على تطور العلوم بشكل عام، وتطور العلوم الاجتماعية بشكل خاص.

د.محمد مدحت مصطفى

الإسكندرية ـ السيوف

2012 م

تمهيد : أنماط الإنتاج

تحتل قضية **نمط الإنتاج Mode of Production** أهمية كبيرة في أدبيات عِلم الاقتصاد رغم الغياب النسبي الحالي لهذا المفهوم وغيره من المفاهيم الاقتصادية الأصيلة، أمام التدفق الكبير والاهتمام الهائل بقضايا القياس والتنبؤ بشكل أفقد ذلك العِلم الكثير من أصوله الاجتماعية. وحيث لا يستطيع أحد إنكار أهمية عمليات التدقيق الخاصة بالقياس والتنبؤ، فإن هذه العمليات تفقد في نفس الوقت قيمتها وأهميتها حينما تفقد أصولها النظرية والاجتماعية التي تستند إليها. وفي هذا الفصل نحاول العودة إلى جذورالمفهوم وإعادة دراسة الأنماط الشائعة للإنتاج بمختلف مدارسها، ثم نتقدم خطوة نحو التقاط ما نعتقد أنه نمط إنتاجي جديد خاص بالمجتمع المصري ظهر تحت ظروف مُعينة يتعين دراستها– بغض النظر عن طول أو قصر الفترة التي انتشر فيه ذلك النمط.

وحيث أن هذا النمط جاء سابقاً لتبلور النمط الرأسمالي في الاقتصاد المصري يُصبح من الضروري البحث في هذا النمط عن أسباب قصور الرأسمالية المصرية منذ نشأتها. وقد أطلقنا على هذا النمط مؤقتا اسم **نمط الإنتاج التبعي** لأنه يعتمد بصفة أساسية على طرق ربط "تبعية" الفلاحين بسيد الأرض، بشكل يختلف عن الطرق التي عرفتها البلدان الأخرى خاصة في حالة نمط الإنتاج الإقطاعي. ومن ثم فإن هذا الفصل الأول سيتعرض للأصول النظرية لمفهوم نمط الإنتاج، بحيث يأتي الفصل الثاني موضحاً للعناصر الرئيسية لنمط الإنتاج التبعي في الاقتصاد المصري مُقارناً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة دقيقة لأهم معالم تطورالاقتصاد الزراعي المصري خاصة تلك المتعلقة منها بأنماط الإنتاج في محاولة لرصد معالم التحول من نمط الإنتاج التبعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة المصرية. ومن ثم فهناك دراسة للتركيب السكاني (الريفي – الحضري)، ودراسة للتركيب الحيازي، تعقبها دراسة لقوة العمل الزراعية وتصنيفها ومدى التخصص الذي تتمتع به تلك العمالة.

ويأتي الفصل الرابع ليهتم بدراسة التحول في التقنيات الزراعية سواء كان ذلك بالنسبة لمدى تطور الأشغال العامة المختصة بالبنية الأساسية، أو مدى تطور استخدام المستحدث من التقنيات سواء في مجال الآلات والماكينات الزراعية الحديثة، أو في مجال تطور حجم استخدام الأسمدة الكيماوية.

وفي قسم خاص يتم رصد وتناول المجهودات العِلمية المحلية في مجال العلوم الزراعية بدءاً من نشأة الجمعيات العِلمية الزراعية، والمدارس الزراعية، والصحافة الزراعية المتخصصة، ودراسة للأجهزة والمؤسسات الخاصة بإدارة الزراعة المصرية. ثم رصد لأهم المشكلات الفنية التي تعرضت لها الزراعة المصرية في تلك الفترة، وهي تلك المشكلة الخاصة بتدهور محصول القطن سواء من حيث انخفاض إنتاجية الفدان، أو انخفاض الصفات المميزة للقطن المصري، مع استعراض للجهود التي بُذِلَت حتى أمكن التخلص من المشكلة.

الفصل الأول

الأصول النظرية لنمط الإنتاج

ينشغل هذا القسم بتوضيح الأصول النظرية لمفهوم نمط الإنتاج بالقدر الذي يُمكّن القارئ من متابعة الفصل الثاني والذي يختص بدراسة نمط الإنتاج في الاقتصاد المصري بشكل عام والاقتصاد الزراعي بشكل خاص. وعلى ذلك فسنكتفي هنا بالإشارة إلى العناصر الرئيسية لتلك الموضوعات، مع التوسع فيما نعتقد أنه يبدو غامضاً. ومن ثم نقوم بالتفرقة بين نمط الإنتاج، والتكوين الاجتماعي مع التركيز على الأول لأنه محل اهتمام الكتاب. وعند التعريف بأنماط الإنتاج الشائعة نقوم بالتعرف على أنماط الإنتاج العبودية والإقطاعية والرأسمالية، بالإضافة للنمط الأسيوي للإنتاج الذي لا يزال غامضاً عند البعض. ثم ننتقل بعد ذلك للتعرف على نموذجين لدراسات تطور المجتمع المصري، واحد ينتمي لمدرسة النمط الأوربي في التطور (عبودية- إقطاع - رأسمالية)، والثاني ينتمي لمدرسة النمط الأسيوي للإنتاج (عبودية مُعممة- رأسمالية).

أولا: قضايا منهجية:

يُمكن إرجاع القدر الكبير من الاضطراب في الدراسات الخاصة بنمط تطور المجتمعات الإنسانية إلى وقوع الباحثين في **خطأ منهجي كبير** يتمثل في دوجما "**ثبات القانون وحتميته**"، على الرغم من سقوط مقولة حتمية القوانين والتحول إلى اللا حتمية (النسبية) منذ بداية القرن العشرين. وإذا كان هذا التحول بدأ أساساً في **قوانين الطبيعة المادية** وهي الأكثر تحكماً في متغيراتها، فما بالنا بالنسبة **للقوانين الاجتماعية** التي يصعب التحكم في المتغيرات الخاصة بها.

ومن المعروف أن القانون يظل صحيحاً طالما لم تتغير مُعطياته، فإذا ما تغيرت المُعطيات يُصبح من الطبيعي أن يتغير القانون. وإذا ما كان الأمر يتعلق بقوانين تطور فإن البُعد الزمني التاريخي يُصبح العامل غير المُتحكم فيه ولا يتم التعامل معه، إنما يتم التعامل مع معطيات كل فترة زمنية تاريخية. فعلى سبيل المثال فإنه إذا كان القانون الخاص بالتطور الاجتماعي العميق يتوقف على مُركّبْ من العلاقات (الاقتصادية- الاجتماعية) مُتمثلة في مستوى تطورالعلاقات بين الإنسان والطبيعة (والمُتبلورة في أدوات العمل والمستوى التقني) من جانب، ومستوى تطور العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان (والمُتبلورة في نظم المِلكية والحكم) من جانب آخر. فإن هذا القانون يظل صحيحاً حتى تظهر مُتغيرات جديدة يُمكن إضافتها إلى مُركّبْ هذه العلاقات. أما إذا أوصلتنا نتيجة تطبيق هذا القانون على أحد المجتمعات إلى نمط معين خاص بتطور هذا المجتمع فإن هذه النتيجة تظل صالحة بالنسبة للمجتمع الذي تم التعامل معه، ولا يصح نقل نتائج تطور هذا المجتمع وتعميمها على باقي المجتمعات الإنسانية وإلا تتحول هذه النتائج ذاتها إلى قانون، وهذا هو الخطأ المنهجي الكبير الذي وقع فيه غالبية هؤلاء الباحثين.

ورغم وضوح هذه القضية المنهجية منذ تطبيقها على المجتمعات الأوربية لأول مرة لتصل إلى سُلم التطور الذي سلكته تلك المجتمعات من المشاعة البدائية إلى العبودية ثم إلى الإقطاع فالرأسمالية، حيث تم التحذير من تعميم النتائج مع القول تحديداً أن المجتمعات الشرقية سلكت طريقاً مختلفاً للتطور يتعين بحثه، وأن المجتمعات النهرية ذات طبيعة خاصة تتمركز حول إدارة النهر وهو ما لم يتوفر للمجتمعات الأوربية. فإن النتيجة السابقة التي تم التوصل إليها تحولت هي ذاتها إلى قانون حديدي فرض نفسه على تفكير الباحثين حتى ساد الاعتقاد الخاطئ بضرورة عبور جميع المجتمعات لهذه المراحل وصولاً إلى شاطئ الاشتراكية، تلك كانت **المشكلة الأولى**. أما **المشكلة الثانية** فقد تمثلت في تحول خصائص كل مرحلة من هذه المراحل إلى نموذج قياسي غير قابل للتعديل، بمعنى أنه عند دراسة مرحلة معينة من مراحل تطور أحد المجتمعات والقيام بوضع فرضية أن هذه المرحلة هي مرحلة عبودية على سبيل المثال، فإنه يتم على الفور استدعاء خصائص النمط

العبودي الأوربي ويتم القياس عليه لاختبار هذه الفرضية.

الخطأ هنا أن **نمط الإنتاج الرأسمالي هو النمط الوحيد الذي أمكن له الانتشار في جميع بلدان العالم تقريباً**، مما يدفعنا إلى القول دون الوقوع في خطأ كبير أنه النمط الوحيد الذي اكتسب صفة العالمية، ومن ثم **يُمكن القول بالنظام الرأسمالي العالمي**، والرأسمالية العالمية وغيرها من المصطلحات المشابهة، ومن ثم فهو النمط الوحيد الذي اكتسب خصائص عامة عالمية يُمكن القياس عليها. بينما لم تكتسب الأنماط الإنتاجية الأخرى صفة العالمية، فنمطا الإنتاج (العبودي والإقطاعي) لم ينتشرا في جميع أنحاء العالم، فهناك العديد من بلدان العالم التي لم تعرف هذين النمطين من أنماط الإنتاج، ولكنها عرِفَت أنماطا أخرى خاصة بنمط تطورها هي، نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها.

ومن ثم **لا يصح القول بالنمط العبودي العالمي، أو النمط الإقطاعي العالمي**. كما أن **نمط الإنتاج الاشتراكي** الذي حاولت بعض البلدان تطبيقه وخلال أقصى سنوات ازدهاره (1917 – 1990م) لم يتمكن هو أيضاً من أن يكون نمطاً عالمياً، وعلى ذلك **لا يُمكن القول بالنظام الاشتراكي العالمي** فعندما كانت مجموعة تلك البلدان الاشتراكية تدخل في علاقات اقتصادية مع باقي بلدان العالم الرأسمالي فإنها كانت تدخل في إطار السوق الرأسمالي العالمي ووفقاً لقانون السوق وليس وفقاً لقانون التوجيه الذي كان يحكم تلك المجموعة من البلدان.

ومن الناحية التاريخية نجد أن **نمط الإنتاج العبودي** تمت صياغته النظرية استناداً إلى خصائص هذا النمط في كل من دولة المدينة في اليونان، والدولة الرومانية في روما. بل أن النموذج القياسي (أي الذي يتم القياس عليه) تم صياغته أساساً استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي لدولة المدينة في أثينا. أما **نمط الإنتاج الإقطاعي** فقد تمت صياغته النظرية استناداً إلى خصائص هذا النمط الذي ساد في أوربا القرون الوسطى، كما أن نموذجه القياسي تمت صياغته أساساً استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي للنمط الإقطاعي الفرنسي والإنجليزي تحديداً.

أما **نمط الإنتاج الاشتراكي** فقد تمت صياغته النظرية على أيدي المفكرين الاجتماعيين الأوربيين في القرن التاسع عشر، وتم بناء نموذجه النظري القياسي استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي للنمط الاشتراكي الذي تم تطبيقه في روسيا. ومن ثم فإن خصائص النمط العبودي هي خصائص للنمط العبودي الأوربي، وخصائص النمط الإقطاعي هي خصائص للنمط الإقطاعي الأوربي، وخصائص النمط الاشتراكي هي خصائص للنمط الاشتراكي السوفيتي في روسيا، أما خصائص النمط الرأسمالي فهي الوحيدة التي يُمكن وصفها بالخصائص العامة.

وهناك ملحوظة هامة أخرى، وهي أنه **بالنسبة لصياغة الأصول النظرية لكل من نمطي الإنتاج العبودي والإقطاعي نجد أنهما تما لنظامين قاما بالفعل في هاتين البقعتين من العالم استناداً للوثائق التي توفرت عنهما**، وأنهما نظامان ظهرا نتيجة لعملية التطور الاجتماعي الطبيعي في البلدان التي ظهرا بها، ولم يظهرا نتيجة لدعوة مُسبقة إليهما، أو لتصور مُسبق من قِبلْ المفكرين الاجتماعيين في هذه المجتمعات.

وذلك على العكس من نمط الإنتاج الاشتراكي الذي تكاملت العديد من عناصر بنائه على أيدي المُصلحين والمفكرين الاجتماعيين الثوريين في أوربا الذين رفضوا الآثار السلبية للنظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتكونه، ومن ثم كانت دعوتهم نحو التغيير إلى هذا النمط الجديد. ومن هنا يُمكن القول أن النمط الاشتراكي يكاد يكون النمط الوحيد الذي تمت صياغته والدعوة إليه قبل أن يظهر لأول مرة في روسيا عند بداية هذا القرن، وهو ما وضعه في مواجهة حادة مع النظام الرأسمالي السائد من جهة ومع بعض الأصول النظرية التي استند إليها من جهة أخرى. وفي ظل هذا المأزق لم يتمكن النظام الاشتراكي من إدارة الصراع مع ذلك النمط الرأسمالي القديم بمرونة كافية ودون الإطاحة ببعض العناصر التي أُعتُبِرَت رئيسية بالنسبة للنمط الجديد رغم أنه تمت صياغتها في زمن مختلف، وتحت ظروف مغايرة لظروف القرن العشرين.

وعلى ذلك فإذا كان ظهور الإقطاع في اليونان وبلدان الإمبراطورية الرومانية يُمكن تفسيره بأنه نتيجة طبيعية لما آل إليه النمط العبودي في هذه البلدان فإن ظهور الإقطاع في العديد من المجتمعات الأوربية الأخرى لا يُمكن تفسيره بنفس هذه الطريقة، خاصة إذا ما تبين أن تلك المجتمعات لم تعرف النمط العبودي كنمط سائد، وأن ظهور الإقطاع بها يرجع إلى ظروف خاصة بنمط تطورها هي. ومن ثم فإنه يُصبح **من الخطأ الكبير القول بأن هناك قانونا عاما واحدا لتطور المجتمعات الإنسانية** (على الأقل حتى مرحلة ظهور الرأسمالية). أما القانون العام الوحيد المقبول من الناحية المنطقية فهو القانون القائل (**بحتمية تطور المجتمعات الإنسانية**) لأنها المجتمعات الوحيدة التي تملك إمكانيات التطور على سطح الكرة الأرضية. أما شكل هذا التطور واتجاهه فلا يُمكن أن يحكمه قانون واحد أو اثنان فلكل مجتمع إنساني قانونه الخاص بتطوره الذي قد يتشابه مع مجتمعات أخرى وقد لا يتشابه.

وعند الانتقال لمرحلة النظام الرأسمالي نجد أن الظروف الخاصة بنشأة ذلك النظام والمرتبطة أساساً **بعالميته** في مرحلة الرأسمالية التجارية تتيح أمامنا إمكانية البحث عن قوانين عامة تحكم نمط الإنتاج الرأسمالي. فارتفاع درجة الاتصال الدولي التي ترافقت مع نشأة النظام الرأسمالي- أي الكشوف الجغرافية وما ترافق معها من استغلال بلدان المستعمرات، ثم تطور أشكال هذا

الاستغلال– أكسبته القدرة على نقل النمط الجديد من البلدان الأوربية التي نشأ بها إلى البلدان الأخرى مع ربط هذه البلدان بنمطه الرأسمالي الجديد. ومن هنا أيضاً كانت المرونة الكبيرة لنمط الإنتاج الرأسمالي في تغيير أشكال الاستغلال الذي تقوم به البلدان الرأسمالية المتقدمة للبلدان الأخرى مهما كان التباين في توصيف نُظمها، وتتعمق الآن بدرجة أكبر عالمية النظام الرأسمالي بارتفاع درجة الاتصال والتبادل التي تشهدها بلدان العالم.

هذا هو الطرح العام لِما نعتقد أنه يقف وراء نتائج غير منطقية وغير صحيحة لعدد كبير من الدراسات الخاصة بتطور المجتمع المصري. إلا أنه في نفس الوقت يجب التأكيد على أن هناك عددا من الباحثين حاولوا بشكل عِلمي جاد التخلص من هذه الأخطاء المنهجية حتى وإن جانبهم الصواب في بعض النتائج التي توصلوا إليها، فيجب أن يُسجل لهم شرف محاولة الخروج عن نص الدوجما السائدة في ذلك الوقت.

ثانيا: في مقولة نمط الإنتاج

ذكرنا منذ لحظات أن القانون العام الوحيد المقبول من الناحية المنطقية هو القانون القائل (**بحتمية تطور المجتمعات الإنسانية**) لأنها المجتمعات الوحيدة التي تملك إمكانيات التطور على سطح الكرة الأرضية، ولكن كيف يتم تطور هذه المجتمعات؟ وما هي العوامل الرئيسية التي تحكم هذا التطور؟ وإلام نرجِع عند توصيف مجتمع ما؟ تُمثل الإجابة على هذه الأسئلة العناصر الرئيسية للمعارف العِلمية التي يجب أن يتسلح بها الباحث عند الخوض في مثل هذا النوع من الدراسات. إلا أنه قبل الإجابة على تلك الأسئلة يجدر بنا التعرف على بعض المحاولات التي تمت في مجال دراسة تطور المجتمعات الإنسانية لأنها تُشكّل خلفية ضرورية للإجابة، حيث توضح أن ذلك التطور لا يتم بطريقة عشوائية، كما توضح أنه كانت هناك محاولات دائمة للكشف عن قوانين تطور هذه المجتمعات،كما أن التعرف على مدى قصور هذه المحاولات يُساعد على اكتشاف أسباب هذا القصور.

وعلى ذلك سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على بعض محاولات دراسة تطور المجتمعات، سواء تلك المحاولات ذات الأصول الاجتماعية التي غاب عنها البُعد الاقتصادي، أو تلك المحاولات ذات الأصول الاقتصادية والتي غاب عنها البُعد الاجتماعي. وعندما نقول (غاب) فإننا لا نقصد الغياب التام بقدر ما نقصد (عدم الاهتمام الكافي). ثم ننطلق بعد ذلك إلى المنهج الصحيح ـــ حتى الآن على الأقل ــ الذي يأخذ في اعتباره البعدين الاجتماعي والاقتصادي معاً حتى يُمكن لنا التوصل للفهم الصحيح لمصطلحات مثل نمط الإنتاج، والبناء العلوي، والبناء التحتي، والتكوين الاجتماعي، وغيرها من المصطلحات العِلمية.

1– الأصول الاجتماعية لنظريات التطور

لا يُمكن لأي باحث في مجال تطور المجتمعات الإنسانية إلا وأن يتعرض بالضرورة لمراحل

تطور هذه المجتمعات. ولا شك أن لعلماء الاجتماع بصفة عامة والمختصين منهم بفرع **الأنثروبولوجي** بصفة خاصة فضل السبق في هذا المجال، لذلك فإن أول تقسيمات لمراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت للمراحل المبكرة في حياة هذه المجتمعات. وفي هذا الصدد كانت تقسيمات **مورجان** للمراحل المبكرة في تطور المجتمعات الإنسانية.

يكتسب **لويس مورجان Lewis H. Morgan** (1818 – 1881م) الأمريكي الجنسية أهمية كبيرة في عِلم تطور المجتمعات الإنسانية القديمة منذ أن طبع كتابه الهام "**المجتمع القديم**" عام 1877م. فقبل صدور هذا الكتاب كان "**الكتاب المقدس**" وخاصة أسفار موسى الخمسة في التوراة تُمثل المرجع الوحيد لدراسة تاريخ العائلة، وترفض فكرة تطور العائلة ومن ثم العشيرة. ويستند **مورجان** في دراسته إلى المجتمعات الهندية القديمة في أمريكا، ويقدم أول نتيجة في تطور المجتمعات الإنسانية وهي انتقالها من مرحلة "**العشيرة الأموية**" إلى مرحلة "**العشيرة الأبوية**"، حيث كان تعدد الأزواج في مرحلة العشيرة الأموية حقا تمتلكه المرأة ومن ثم كان لها الحق الوحيد المؤكد في نسب الأبناء، وفي العشيرة الأبوية كانت العشيرة أكثر تحضراً وانتزع فيها الرجل حق الزواج من امرأة واحدة ومن ثم اكتسب حق تأكيد النسب إليه. كانت تلك النتيجة التي تبدو بديهية الآن بمثابة انقلاب في ذلك الوقت، أولا لتعارضها بما جاء في الكتاب المقدس، وثانيا لأنها استندت في الأصل إلى جماعات الهنود الحُمر التي كان يُنظر إليها نظرة عنصرية متدنية ولم يتم الاستناد إلى الجماعات الأوربية القديمة. وتدريجياً أصبح القبول بتقسيم **مورجان** يُمثل الأساس الذي قامت عليه بعد ذلك دراسة المجتمعات الإنسانية القديمة في أنحاء أخرى من العالم. وقد أتبع ذلك قيامه بتقسيم أطوار نمو مجتمعات ما قبل التاريخ إلى ثلاثة أطوار هي: الوحشية، البربرية، والحضارة [1].

أ- **الوحشية:** وهي مرحلة شهدتها جميع المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن موطنها. أما **طورها الأدنى**، فقد تمثل في الحالة البدائية التي كان عليها البشر حيث يقتاتون الثمار وجذور النباتات، وكان النطق من أهم منجزات هذا الطور. وفي **الطور المتوسط**، عَرِف الإنسان النار وغذاء الأسماك، وارتفعت درجة تنقله مع مجاري الأنهار، وتوصل لأدوات الإنتاج الحجرية غير المصقولة. وفي **الطور الأعلى** توصل لاختراع القوس والسهم، وتمكن من اصطياد الحيوان، وحقق قدرا ضئيلا من الإقامة في قرى.

ب- البربرية: وهي المرحلة التالية لمرحلة الوحشية، وقد اختلفت درجة تطور المجتمعات فيها باختلاف الموطن، وقد بدأت في **طورها الأدنى** مع ظهور صناعة الفخار المحروق الذي يتحمل حرارة النيران، والتوصل لاستئناس الحيوان، وبداية الاستقرار في القرى. وفى **طورها المتوسط** عرِف الغرب زراعة الذرة وتدجين الطيور بينما لم

يعرف تربية الحيوان، وفي الشرق تم التوصل لتربية حيوانات اللبن واللحم في حين تأخرت المعرفة بتربية النبات، لِذا فقد ظهرت تربية القطعان الضخمة والترحال وراء غذاء الحيوانات بشكل أكبر من الاستقرار بغرض زراعة غذاء الإنسان. أما **الطور الأعلى** فقد تميز أساساً بصهر الحديد، وظهور المحاريث ذات السلاح الحديدي، واستخدام الماشية كقوة جر، وعَرِف الشرق الزراعة والاستقرار بشكل أرقى لأنه كان قد توصل لنمط غذائي أرقى في المرحلة السابقة مباشرة (اللبن واللحوم)، بينما تأخر الغرب في التوصل لذلك النمط. ومن هنا أيضاً ظهرت الكتابة في الشرق عند نهايات هذا الطور.

ج- **الحضارة:** وهو الطور الذي بدأ بتمكن الإنسان من تحقيق قدر متزايد من وفورات مواد الغذاء، وقدر متزايد من الاستقرار والتنظيم لأسلوب الإقامة، وهو الطور الذي تعامل معه **مورجان** كمرحلة واحدة بدلاً من تقسيمها إلى مراحل ثلاث كما كان الحال بالنسبة للوحشية والبربرية. إلا أن هذا الطور قد حفل بعد ذلك بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أصل الحضارة الإنسانية، وبداية الانقسام الطبقي والصراع في المجتمعات الإنسانية.

إذا كان هذا النموذج السابق يُمثل نموذجا تطوريا للمجتمع الإنساني القديم من وجهة نظر علماء الاجتماع فهو مجرد مثال فقط ــ له ما له وعليه ما عليه ــ إلا أن هناك أمثلة أخرى عديدة، فهناك تقسيم **فريدريك ليست** للمراحل الخمس والذي نشره عام 1841م، والذي يُقرر فيه أن المجتمعات الإنسانية تطورت عبر مراحل خمس هي: المرحلة الوحشية، المرحلة الرعوية، المرحلة الزراعية، مرحلة الزراعة والتصنيع، مرحلة الزراعة والتصنيع والتجارة.

ثم هناك المدخل الاجتماعي التاريخي الحديث **لماكس فيبر Max Wwber** (1864 – 1920م) وهو الألماني الذي وإن اتفق مع مواطنه **كارل ماركس** في حتمية تطور المجتمع الإنساني إلا أنه اختلف معه في أسباب ودوافع هذا التطور واتهم ماركس بأنه فشل في التفرقة بين ما هو "**حتمي اقتصادياً**" وما هو "**مُلائم اقتصادياً**" رغم أنه لم يقدم بالمقابل أي أساس لهذه التفرقة. ثم أسس **فيبر** نظريته في التطور التاريخي والتي قام بتطبيقها على المجتمع الألماني بإرجاع أصل التطور إلى الفعل الاجتماعي وتوصل إلى مقولته الخاصة "بأن الرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية، ولقد وُجدت الأخلاقيات الاقتصادية في نطاق الديانة البروتستانتية، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها". وقد توصل **فيبر** إلى ذلك من خلال تحليل لتعاليم **مارتن لوثر**، وهو لاشك مدخل يُعلي من شأن العوامل الاجتماعية ويعتبر التطور الاقتصادي تابعاً لها [2].

2- الأصول الاقتصادية لنظريات التطور

وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الدراسات الخاصة بتطور المجتمعات التي تهتم اهتماماً بالعوامل الاقتصادية ومُغفلة في نفس الوقت أهمية العوامل الاجتماعية. ورغم أن موضوع تطور المجتمعات الإنسانية لم يكن من الموضوعات الرئيسية لعلم الاقتصاد عند نشأته، إلا أنه كان مُتضمناً بطريق غير مباشر عند تناول الموضوعات الخاصة بدراسة النمو الاقتصادي.

ولعل محاولة **روبرت مالتس** الربط بين معدلات نمو الموارد الطبيعية ومعدلات نمو السكان من المحاولات الأولى في هذا المجال، وهذه المحاولة رغم أنها محاولة مبكرة إلا أنها لم تهمل العامل الاجتماعي الخاص بمعدلات تزايد أفراد المجتمع، وذلك إذا ما قورنت بالمحاولات الحديثة وتركيزها الشديد على العوامل الاقتصادية فقط ولعل أبرز مثال على ذلك محاولة **والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow** أستاذ الاقتصاد الأمريكي الشهير، ومستشار الرئيسين: **جون كينيدي، وليندون جونسون** ليضع في عام 1961م كتابه الشهير المعروف باسم "**مراحل النمو الاقتصادي**" **The Stages of Economic Growth**، وكان قد سبق نشره بذات العنوان في الفصل الثالث عشر من كتابه المطبوع عام 1959م بعنوان "**عمليات النمو الاقتصادي**" **The Process of Economic Growth**. وفي كلا الكتابين يحدد **روستو** أيضاً خمس مراحل لنمو المجتمعات، هي: المجتمع التقليدي، المجتمع الانتقالي، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاكتمال، مرحلة الاستهلاك الكبير. وقد اكتسبت تلك النظرية جاذبية كبيرة عند طرحها لأول مرة، وقبل أن يثبُت فشلها، حتى أن الاقتصادي المصري الكبير الدكتور **على الجريتلي** حاول تطبيقها على المجتمع المصري، وذلك في كتابه المطبوع عام 1974م والذي كان قد أعده عام 1966م وظل محجوباً عن النشر طوال ثمان سنوات، بعنوان "**التاريخ الاقتصادي للثورة 1952 – 1966م**". وفي هذا الكتاب يؤكد **الدكتور الجريتلي** أن الاقتصاد المصري ظل في مرحلة المجتمع التقليدي حتى بداية القرن التاسع عشر، ثم دخل منذ ذلك التاريخ مرحلة التهيؤ للانطلاق، إلا أنه لم يتمكن من الانطلاق. ثم أخذ بعد ذلك في تحليل أسباب عدم دخول مصر مرحلة الانطلاق حتى تاريخ إعداد الكتاب[3].

أ- **المجتمع التقليدي: The Traditional Society**، وهو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى يعمل نحو 75 % من سكانه في إنتاج الغذاء، ولا تتهيأ لهذا المجتمع القوى الإنتاجية المُتاحة للمجتمعات الصناعية حتى يستطيع أن يُسيطر على بيئته ويقوم باستغلال موارده. وهي مجتمعات متخلفة بطبيعة الحال تتسم بانخفاض الإنتاجية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما تتسم أيضاً بضآلة معدلات الادخار والاستثمار. وغالباً ما يُبدد معظم دخل هذه المجتمعات على

غايات غير مُنتجة، وتتركز السلطة السياسية في أيدي كبار المُلاّك مدعومة بالبيروقراطية ورجال الجيش.

ب- المجتمع الانتقالي: ويُطلق عليه أيضاً "**الشرط المُسبق للانطلاق**" **The Precondition for Take-off**، ويعتبر **روستو** هذه الفترة مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الصناعي ويتميز هذا المجتمع بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية مثل النقل والزراعة والتجارة الخارجية. وتتجلى هذه الأخيرة في ازدياد الاستيراد الذي يتم تمويله من زيادة صادرات المواد الطبيعية والمواد الخام. وغالباً ما يرتبط تطوير النقل والمواصلات بتسويق المادة الأولية. ويتميز المجتمع هنا بتحقيق مُعدلات من النمو تكفي لتلبية احتياجات الزيادة السكانية مع الرفع النسبي في مستويات المعيشة. وعلى المستوى الاجتماعي يتسم ذلك المجتمع بالتطور التدريجي لعقليات جديدة وظهور نوازع لتقبل تقنيات جديدة، وانبثاق حرية العمل، وظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال.

ج- مرحلة الانطلاق: The Take-off Stage
وهي مرحلة حاسمة في نمو المجتمع رغم أنها مرحلة قصيرة نسبياً تستغرق عِقد واحد أو عِقدين من السنين، يزداد فيها مُعدل التوظيف، ويرتفع الإنتاج الحقيقي للفرد. وهي المرحلة التي تتضمن الثورة الصناعية، وتتسم بالتوسع السريع لمجموعة صغيرة من القطاعات التي تُعرف بالقطاعات القيادية في المجتمع. وتتسم بارتفاع مُعدلات الادخار والاستثمار إلى ما يزيد عن 10 % من الدخل السنوي للمجتمع، ولا تنخفض تلك النسبة بعد ذلك. ويحدد **روستو** هذه المرحلة لبريطانيا (1783 – 1802م)، ولفرنسا (1830 – 1860م)، وللولايات المتحدة (1843 – 1860م)، ولألمانيا (1850 – 1873)، ولكندا (1896 – 1914م)، ولليابان (1878 – 1900)، وبالنسبة لروسيا (1890 – 1914م).

ء- مرحلة النضج: The Drive to Maturity، وهي مرحلة طويلة نسبياً من النمو المطرد، على عكس المرحلة القصيرة السابقة، ومن أهم ملامحها انتشار النمو المرتفع من القطاعات القيادية إلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، واتساع تطبيق التكنولوجيا الجديدة، وازدياد حجم العمالة الماهرة، وارتفاع مستوى نضج الإدارة الاقتصادية الرشيدة، وتحول القطاعات القائدة من الصناعات الاستخراجية (الفحم) إلى الصناعات الأساسية (الحديد والصلب)، ومن الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الدقيقة، الاستمرار في توظيف نسبة عالية من الدخل نحو الاستثمار، زيادة النضج الفكري والفني لأفراد المجتمع، مع ازدياد معدلات الاستهلاك.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير: The Age of High Mass Concumption، وهي مرحلة أخيرة من مراحل تطور المجتمعات لا يمكن بلوغها إلا بمجتمع ناضج تكنولوجياً، يبلغ فيه

مستوى دخل الأفراد قدراً كبيراً من الارتفاع يُمكنهم من زيادة حجم استهلاكهم، وهو ما يُعرف "**بمجتمع الرفاهية**". وفي بداية هذه المرحلة يأخذ المجتمع في التخلي شيئاً فشيئاً عن التوسع في التطبيقات الفنية ويتجه نحو إعادة الترتيبات التي تُمكنه من توجيه موارده المُتاحة لتحقيق مجموعة جديدة من الأهداف تحقق المطالب الاستهلاكية الجديدة لأفراد المجتمع. ومن ثم فإن هذه المرحلة تتضمن تحقيق ثلاث حلقات متشابكة هي: تدعيم القوة العسكرية لتأكيد التواجد على المسرح الدولى، تخفيف حدة التوترات داخل المجتمع عن طريق تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، التوسع في مستويات الاستهلاك كماً وكيفاً.

3- الأصول (الاجتماعية – الاقتصادية)

ثم يأتي **كارل ماركس Karl Marx** (1818 – 1883م) الألماني الجنسية ليُقدم أول محاولة منهجية تأخذ كلا من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحُسبان عند البحث في أصول تطور المجتمعات الإنسانية. ثم تمضي فترة طويلة قبل أن تظهر بعض المدارس في تاريخنا المُعاصر في هذا المجال كالمدرسة الفرنسية، ومدرسة أمريكا اللاتينية، ومدرسة أوربا الشرقية. وسوف نكتفي في هذا المجال بشرح النظرية الأم والتي تفرعت عنها بقية المدارس سواء بالاتفاق أو بالاختلاف معها.

تتمثل نقطة البدء في كون عملية الإنتاج هي أساس وجود المجتمع الإنساني، حيث المجتمع الإنساني هو المجتمع المُنتج الوحيد على سطح هذه الأرض. وبما أن عملية الإنتاج هي في الأصل عملية تتم داخل الجماعة الإنسانية وفي إطار البيئة الطبيعية المحيطة بها، يُصبح من المنطقي البحث عن عناصر التطور داخل تلك العملية. تطرح النظرية في تحليلها لعملية الإنتاج أنها عملية جدلية تُعَد بلورة للصراع الواعي بين الإنسان والطبيعة، حيث يبدأ الإنسان برد الفعل المادي تجاه البيئة الطبيعية المحيطة به في محاولة منه لتنظيمها والسيطرة عليها بغرض الوفاء بحاجاته، إلا أن الإنسان لا يقوم بهذه العملية منفرداً بل يقوم بها بالتعاون مع أقرانه الآخرين.

في الشق الأول من العلاقة (الإنسان ــ الطبيعة) يتوصل الإنسان إلى استخدام أجزاء من الطبيعة المحيطة به **كأدوات عمل** تساعده في **موضوع** عملية الإنتاج ذاتها، ويتم التعبير عن أدوات العمل وموضوع العمل بمصطلح (**قوى الإنتاج**). وفي الشق الثاني (الإنسان ــ الإنسان) تنشأ بين الإنسان وأقرانه الآخرين علاقات إنسانية تدور حول عملية الإنتاج يتوصل خلالها إلى تنظيم مُعين لجماعته الإنسانية، ويتم التعبير عن تلك العلاقات الإنسانية بمصطلح (**علاقات الإنتاج**). ويُلاحظ هنا ببساطة أن الإنسان هو أساس عملية الإنتاج فهو العامل المشترك في الشق الأول من العلاقة مع الطبيعة وفي الشق الثانى من العلاقة من أقرانه الآخرين.

ننطلق بعد ذلك خطوة أخرى تتمثل في أن عملية الإنتاج تلك ليست مجرد عملية واحدة

وينتهي الأمر، بل هي عملية دائمة بدوام المجتمع الإنساني ذاته. ومن ثم فإنه يلزم تكرار تلك العملية عشرات ثم مئات ثم ألوف ثم ملايين من المرات، من خلال هذا التكرار لعملية الإنتاج يتمكن الإنسان من تطوير أدوات إنتاجه البدائية التي توصل إليها في أول الأمر لتُصبح أكثر تقدماً، كما يتوصل لنوع أولي من تنظيم العمل وهو التخصص وتقسيم العمل الفردي حيث كان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، فتخصص الرجل في أداء بعض العمليات وتخصصت المرأة في أداء عمليات أخرى، كل ذلك ساعد على تطوير فنون الإنتاج ذاتها فعَرِفَ الإنسان الزراعة بعد أن كان قد توصل للصيد، ثم استئناس الحيوان. ومن ثم كانت النتيجة الحتمية لهذا التطور في أدوات الإنتاج وفنونه وكذلك في عملية تنظيمه أن ناتج تلك العملية أصبح يفيض عن حاجة الجماعة ليتكون لأول مرة ما عُرِفَ باسم (**الفائض الاقتصادي**).

حول هذا الفائض الاقتصادي بدأ يدور الصراع بغرض السيطرة عليه، وعَرِفَ الإنسان **المِلكية الفردية** كـ (**شكل تنظيمي**)، وهو تطور بالغ الأهمية لأنه سيُصبح العامل الحاكم الرئيسي في تطور المجتمعات الإنسانية منذ ذلك التاريخ وإلى الآن. وقد ترتب على هذه المِلكية ظهور حقوق التملّك على أدوات الإنتاج أيضاً وليس على الناتج النهائي فقط. وتمثلت أولى مظاهر هذه المِلكية الفردية في امتلاك الإنسان لأخيه الإنسان –العبيد– بل وقبل أن يعرف المِلكية الفردية للأرض. وقد احتاج هذا الأمر شكلا مُعينا من التنظيم الاجتماعي يختلف عن الشكل السابق والذي كان يقوم على المِلكية الجماعية. هذا الشكل الجديد من علاقات الإنتاج والذي استند أساساً إلى القدر الذي تحقق في قوى الإنتاج كونا معاً ما عُرِفَ باسم (**نمط الإنتاج**).

ومن ثم يكون (نمط الإنتاج) توصيفا مُجرّدا لمستوى تطور قوى الإنتاج في المجتمع في علاقتها بعلاقات الإنتاج السائدة في ذلك المجتمع في مرحلة ما من مراحل تطوره. هذا النمط الإنتاجي يُمثل الأساس الاقتصادي للمجتمع أي ما يُعرَف باسم (**البناء التحتي**) للكُل الاجتماعي. ولكن هذا الكُل الاجتماعي لا يتكون من الأساس الاقتصادي فقط، بل يتكون أيضاً من مجموعة المعارف والأفكار والفنون والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تُشكل معاً ما يُعرِفْ باسم (**الوعي الاجتماعي**)، ثم مجموعة العلاقات المُنظمة لإدارة المجتمع ــ بخلاف علاقات الإنتاج. المُتمثلة في التشريعات التي يرتضيها ذلك المجتمع في لحظة تاريخية ما، وتُمثل هذه المجموعة من العناصر معاً ما يُعرَفْ باسم (**البناء الفوقي**) للكل الاجتماعي. نحن الآن إذن بصدد بنائين أحدهما فوقي والآخر تحتي يبدو لأول وهلة أنهما منفصلان، لكن الواقع يؤكد أن هذين البنائين في علاقة جدلية مستمرة يُؤثر كل منهما في الآخر، ويُشكلان معاً ما يُعرَفْ باسم (**التكوين الاجتماعي**)، وهو توصيف ملموس لواقع الحياة

الاجتماعية. وقد تطورت المجتمعات الإنسانية عبر العديد من التكوينات الاجتماعية لكل منها خصائصها المميزة، **وأثناء ذلك التطور نجد أن التكوين الاجتماعي الواحد قد يضم عدة أنماط إنتاجية يُعَد واحد منها نمطاً سائداً بينما تأخذ الأنماط الأخرى في الاندثار مُفسحة الطريق أمام سيادة نمط الإنتاج الجديد.** ومن الناحية الإجرائية البحتة نجد أن عِلم الاقتصاد يهتم بدراسة البناء التحتي (الأساس الاقتصادي) للكُل الاجتماعي آخذاً في الاعتبار مُعطيات البناء الفوقي، بينما يهتم عِلم الاجتماع بدراسة البناء الفوقي للكُل الاجتماعي آخذاً في الاعتبار مُعطيات البناء التحتي، مع التأكيد الدائم على العلاقة الجدلية بينهما في التكوين الاجتماعي.

ثالثا: الأنماط الرئيسية للإنتاج:

توصلنا في السابق إلى أن نمط الإنتاج إنما يتحدد وفقاً لمستوى تطور قوى الإنتاج (أدوات الإنتاج ومستلزماته) وشكل علاقات الإنتاج السائدة، وإذا كان مستوى تطور قوى الإنتاج يسهُل التعرف عليه فكيف يُمكن التعرف على شكل علاقات الإنتاج؟ ذكرنا أن المقصود بعلاقات الإنتاج تلك العلاقات الإنسانية التي تنشأ أثناء عملية الإنتاج، وهذه العلاقات تشكل المساهمة الإنسانية في عملية الإنتاج. وإذا كانت العلاقات الإنسانية عرفت شكل المساهمة الجماعية في عملية الإنتاج وبالتالي شكل المشاركة الجماعية في توزيع هذا الناتج، فقد كان ذلك قبل أن تعرف هذه المجتمعات حقوق المِلكية الفردية. وعلى ذلك فقد أخذت علاقات الإنتاج شكل الصراع بدلاً من التعاون بعد أن عَرِفَتْ المِلكية الفردية، لأن حصول أحد الأطراف على ملكية وسائل الإنتاج معناه حِرمان أطراف أخرى من هذه المِلكية، ومن ثم تتشكل العلاقة بين أطراف مُسيطِرة (التي تمتلك وسائل الإنتاج) وأطراف مُسيطَر عليها (محرومة من هذه المِلكية) ويتحدد أيضاً بناء على هذه العلاقة شكل توزيع الناتج. وهنا يجدر الإشارة إلى أمر غاية في الأهمية وهو أن الأصل في المِلكية (السيطرة الفعلية) على قوى الإنتاج ومن ثم السيطرة على الناتج، فإذا تحققت هذه السيطرة بدون توفر الحق القانوني للمِلكية الفردية تتحقق أيضاً السيطرة الفعلية على الناتج.

ونقول إنه أمر غاية في الأهمية خاصة عند دراسة الاقتصاد الزراعي تحديداً، لأن هناك مجتمعات تأخر فيها ظهور حقوق المِلكية الفردية الكاملة للأرض الزراعية، في الوقت الذي توفرت فيه العديد من الحقوق الأخرى والتي من أهمها حق الانتفاع، وهو حق يكفل السيطرة على الناتج بشكل كبير، كما أنه حق قد يمتد لسنوات طويلة، وفي بعض الأحيان يُسمح بتوريثه، كما كان الحال بالنسبة للمجتمع المصري ومجتمعات أخرى. وفي هذه الحالة فإن تحليل نمط الإنتاج هنا يجب أن يرتكز على الحيازة وليس على المِلكية، مع عدم إهمال الأخيرة بوصفها مصدرا للريع الذي يحصل عليه المالك.

من هذا المُنطلق نجد أن المجتمعات الإنسانية عَرِفَتْ بشكل عام مجموعتين من أنماط الإنتاج: مجموعة قائمة على **علاقات إنتاج تعاونية** قائمة على المِلكية الجماعية لقوى الإنتاج (وسائل الإنتاج) وبالتالي مِلكية جماعية للناتج كما كان الحال في نمط المشاعة البدائية لدى بعض المجتمعات الإنسانية البدائية، وكما كان الحال في محاولة إقامة نمط الإنتاج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية.

ومجموعة قائمة على **علاقات إنتاج تناحرية** قائمة على المِلكية الفردية لقوى الإنتاج (وسائل الإنتاج) وبالتالي المِلكية الفردية للناتج كما كان الحال في نمط الإنتاج العبودي في بلدان الإمبراطورية الرومانية، ونمط الإنتاج الإقطاعي في أوربا القرون الوسطي، وكما هو الحال في نمط الإنتاج الرأسمالي. إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد أنماط إنتاجية أخرى شهدتها المجتمعات الإنسانية، لأن البحث الجاد الدؤوب أمكن لعدد من الباحثين التوصل لأنماط أخرى غير المذكورة سابقاً شهدتها بعض المجتمعات الإنسانية في مجري تطورها الحضاري الإنساني. وسنحاول فيما يلي التعرف على تلك الأنماط الإنتاجية مع التركيز على الخصائص الرئيسية لكل من نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط الإنتاج الإقطاعي بوصفهما جناحي توصيف المجتمع المصري لدى غالبية الباحثين الذين تناولوا تلك الفترة من تاريخ مصر.

1- نمط الإنتاج العبودي

وجد نمط الإنتاج العبودي بذوره في أحضان النمط الأولي المعروف بالمشاعة البدائية، وكان أسرى الحروب بين القبائل هم أول بشر محرومون من كافة الحقوق الفردية (حق التملّك)، وكافة الحقوق الاجتماعية (حق تكوين أسرة)، أما عندما يتحولون إلى عبء على المالك فإن هذا الأخير كان له حق التخلص منهم بالكيفية التي يراها. وعلى ذلك فقد وُجِدَ العبيد في الفترات الأخيرة من المشاعة البدائية، إلا أن تلك العبودية أيضاً كانت عبودية مشاعية بمعنى أنهم كانوا مِلكاً للجماعة يقومون بأداء الأعمال المطلوبة منهم لصالح تلك الجماعة.

أما تبلور نمط الإنتاج العبودي بعد انهيار المشاعة البدائية فقد قام أساساً على اعتبار أنه أول الأنماط الإنتاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية تقوم على مبدأ إقرار حق المِلكية الفردية بما فيها مِلكية العبيد. وقد وجد هذا النمط نموذجه القياسي في **دولة المدينة** في **أثينا**، وكذلك في بلدان **الإمبراطورية الرومانية**. وفي هذا النمط تُعتبر قوة عمل العبيد هي قوة عمل يدوي أساسية في المجتمع، حيث كان المواطنون الأحرار يقومون أيضاً بالأعمال الإنتاجية زراعية كانت أو حِرفية أو تجارية، بينما كان أفراد الطبقة الأرستقراطية فقط والمرتبطون بدوائر الحكم هم الذين لا يمارسون تلك الأعمال. وكان العبيد يتقسمون إلى قسمين: الأول ويُطلق عليهم "**عبيد الدولة**" وهم في العادة أسرى الحروب، بينما يُطلق على القسم

الثاني "**عبيد الأفراد**" وهم في العادة العبيد الذين يقوم المواطنون الأحرار بشرائهم من أسواق النخاسة.

وقد أرست القواعد القانونية في هذه المجتمعات مجموعة رهيبة من الحقوق لمُلاّك العبيد باعتبار أن هؤلاء العبيد مثلهم مثل أي سلعة تُباع وتُشتَرى في الأسواق. وقد أستُخدم "**عبيد الأفراد**" في المزارع الخاصة لأفراد طبقة الأحرار، كما استُخدموا أيضاً في الورش الكبيرة للحرفيين الذين لا تكفي قوة عمل أسرهم لأداء العمليات المطلوبة، وفي النشاط التجاري الخارجي كانوا يُمثلون قوة الدفع الرئيسية في السفن، كما كانوا عُمال شحَن وتفريغ بصفة أساسية. بينما أُستخدِم "**عبيد الدولة**" في المشروعات العامة المُرهقة كشق الطرق وبناء التحصينات وعِمالة النقل والتجهيز للجيوش، بالإضافة إلى استخراج المعادن من المناجم.

وفي ظل هذه الظروف كانت أدوات العمل المُستخدمة أدوات العمل بدائية تعتمد في الأساس على القوة العضلية البشرية، وكان الإنتاج يكفي بالكاد حاجة السكان ومن هنا جاءت كثرة الحروب والغزوات بين القبائل والإمارات وبعضها البعض. ويجدر التذكير هنا بأن: "مجرد وجود عبيد في مجتمع ما لا يعني بالضرورة أن يكون نمط الإنتاج السائد به نمطاً عبودياً"، حيث يتوقف ذلك على موقع هؤلاء العبيد في العملية الإنتاجية بالإضافة حجم تواجدهم الفعلي. وتأتي التذكرة هنا بمناسبة الدراسات التاريخية الحديثة لعلماء المصريات من الأجانب والمصريين والتي تنفي وجود نمط الإنتاج العبودي في مصر الفرعونية، مع التسليم بوجود عبيد في تلك الفترة.

2 – نمط الإنتاج الإقطاعي

يُعَد نمط الإنتاج الإقطاعي من أكثر الأنماط الإنتاجية التي تناولها الباحثون بالعرض والتحليل خاصة الأوربية منها. وقد ظهر نمط الإنتاج الإقطاعي في أوربا في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وفي ذلك الوقت توسع كبار المُلاّك في مساحات ضياعهم، كما انتقلوا للإقامة بها بعد أن أصبحت الإقامة في المدن غير آمنة. ومن منطلق الأمن كان التفكير في إنشاء المقر الآمن داخل الإقطاعية عن طريق بناء القلاع المتسعة ذات الأسوار الحصينة بحيث يسمح هذا الاتساع بإقامة مسكن السيد الإقطاعي، ومخازن الضيعة الخاصة بالغلال، وثكنات الفرسان، ومساكن الخدم، بل وأحياناً كانت الطواحين وعصارات الزيوت تقام داخل القلعة، وتسمح أيضاً بإقامة بعض الحرفيين الضروريين داخلها.

وبشكل عام لم تكن هناك تقريباً إقطاعية بدون قلعة، أو إقطاعية بدون فرسان. هذا الوضع الجديد (التلازم بين السطوة الاقتصادية والسطوة العسكرية) دفع العديد من صغار ومتوسطي المُلاك ــ خلال مرحلة الانهيار التي اجتاحت أوربا ــ إلى طلب حماية السيد الإقطاعي مقابل التنازل له عن أراضيهم، كما طلبت ذلك قرى بأكملها، ومن

ثم امتد سلطان الإقطاعي على مساحات واسعة مما تطلب الاهتمام بزيادة قوة الفرسان التابعين له.

أما بالنسبة لعلاقات الإنتاج داخل الإقطاعية فقد أخذت عدة أشكال وُجدت معاً في بعض الأحيان وتلاشت بعضها مع التطور في أحيان أخرى. ولكن ظل النمط الأساسي لها على النحو التالي: ذكرنا أولاً أن الإقطاعي كان يمتلك أرض الإقطاعية، وذكرنا ثانياً أن هناك فرسانا تحت إمرة الإقطاعي. ونذكر الآن أنه ظل لديه بعض العبيد من بقايا النمط السابق، بالإضافة إلى هؤلاء المُلاّك الذين قبلوا التحول إلى أقنان. ولإدارة الإقطاعية قام السيد الإقطاعي بمنح هؤلاء قطعا من الأراضي يكفي إنتاجها للوفاء بحاجتهم وأسرهم، وسمح لهم بإقامة مسكن عليها، وامتلاك عدد ضئيل من الحيوانات، بالإضافة إلى أن هذه الأسر كانت تمتلك أدوات العمل اللازمة لقطع الأرض التي مُنحت لهم. وفي مقابل هذا كان الفلاح يدفع ريع الأرض التي يستخدمها على هيئة عمل يقدمه هو وأفراد أسرته في الأرض الخاصة بالإقطاعي ويستخدمون في ذلك أدواتهم الخاصة، أما إذا احتاج الأمر لأدوات أكبر فإنهم يحصلون عليها من السيد.

أما عدد الأيام التي يعملون فيها في أرض السيد فإنها كانت تتباين وفقاً لعدد من الالتزامات الأخرى. وقد تطور شكل ذلك الريع بعد ذلك حيث أصبح يُقدم عينياً في صورة محاصيل زراعية وعند نهايات ذلك النمط كان ريع الأرض يُدفع نقداً. كما ظهر في البداية حق السيد الإقطاعي في قضاء الليلة الأولى مع العروس الجديدة، ثم استُبدل بعد ذلك بدفع مبلغ من المال إذا رغِبَ الفلاح في ذلك الاستبدال. ومن القيود الأخرى المفروضة على الفلاحين الأقنان حرمانهم من حق مغادرة الإقطاعية، وفي بعض الأحيان كانت تُدمغ جلودهم بخاتم الإقطاعية حتى يمكن إعادتهم للإقطاعية في حالة فرارهم. وكان من خصائص هذا النمط أيضاً أن الإقطاعية كانت مكتفية ذاتياً، حيث تواجد بها عدد الحرفيين اللازمين لعمليات الإنتاج والإعاشة المختلفة.

3 – النمط الأسيوي للإنتاج

احتلت **مقولة النمط الأسيوي** للإنتاج أهمية خاصة عند عدد كبير من الباحثين الذين امتلكوا شجاعة الخروج عن النص، فقد اهتم هؤلاء الباحثون بدراسة نمط تطور عدد من المجتمعات الأسيوية توصلوا من خلالها أن تلك المجتمعات سلكت في تطورها طريقاً مغايراً للطريق الذي سلكته مجتمعات أوربا وأن السبب في ذلك يرجع إلى أنها عَرِفَتْ نمطاً خاصاً لإنتاجها أطلق عليه اسم (**النمط الأسيوي للإنتاج**)، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون جميع البلدان الأسيوية قد سلكت نفس الطريق، وفي نفس الوقت من الممكن أن نجد هذا النمط في بعض البلدان غير الأسيوية، أي أن اللفظ هنا (**الأسيوي**) لا يُشير إلى الموقع بقدر ما يُشير إلى تميز ذلك النمط. وبشكل عام

فإن السمة الرئيسية لهذا النمط تتمثل في التطور البطيء إلى حد يقرب من الركود.

يرتكز هذا النمط إلى أن علاقات الإنتاج فيه لا تتم بين الأفراد وبعضهم البعض كما هو الحال في الأنماط الثلاثة (العبودية، الإقطاعية، والرأسمالية) بل تتم بين تجمعات إنسانية وبعضها البعض أُطلق عليها اسم (مُشترَكات). فعلاقات الإنتاج هنا تقوم بين مشتركات دنيا تُمثل تجمعات المنتجين المباشرين، مثل (المُشترَك القروي) في الريف، و(الطائفة الحرفية) في المدينة، وبين تجمع (المُشترَك الأعلى) الذي يُمثل (جهاز الدولة) أو سلطة المجتمع.

ونظراً للمهام الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تتولاها الدولة في النظم الشرقية، فإن علاقة الإنتاج كانت ذات طابع مزدوج أو ذات وجهين: فمن خلال المُشترَك كان المُنتج يستفيد من إشراف الدولة ومهامها من جهة، وكان يُستغَل من جهة أخرى. وكان شيخ القرية يُمثلها إزاء السلطة المُستغِلة، ويُمثل هذه السُلطة في وجهه الثاني إزاء القرية. لذلك فالمُشترَك هو النواة الاجتماعية التي تجعل الفرد عبداً عمومياً وليس عبداً فردياً لسيد فرد. وأن المجتمع بهذا الشكل يُصبح مكوناً من مُشترَكات بصورة شاملة، وليس هناك اعتبار للأفراد إلا من خلال وجودهم في المُشترَكات. ولكن هل كان ذلك يعني عدم وجود أفراد يُستغلون كأفراد؟ الإجابة هنا تكون بنعم حيث كان هناك بعض الأجراء ولكن لم تكن هذه هي الصيغة الغالبة، بل كانت تُمثل الاستثناء النادر. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع في ظل أسلوب الإنتاج الأسيوي هو مجتمع استغلالي، وطبقي بالتالي على الرغم من عدم وجود المِلكية الخاصة للأرض، بل ومع وجود بعض المشاعيات. كما أن النظام الأسيوي يمثل مرحلة أرقى في التطور الاجتماعي التاريخي للبلدان التي عرفته، ولهذا السبب يطلق بعض المؤرخين على الدولة في ظله **First class state** أي الدولة الطبقية الأولى في إطار التطور التاريخي لبلدان الشرق [4].

ويُمكن إجمال خصائص هذا النمط في:

– نظام مركزي يأخذ شكلاً أكثر استبداداً.

– غياب المِلكية الخاصة بالأرض في أغلب الأحوال.

– جماعات قروية مكتفية ذاتياً، وضآلة الاقتصاد السلعي.

– نظام يتصف بالركود الطويل في عملية الانتقال التاريخي.

– الدولة هي المُسيطرة على الأرض، وتقوم بالمشاريع العامة بالجهود الجماعية.

– الاستغلال الحكومي، أي أن الدولة أو الطبقة الحاكمة تقوم بدور المُستغِل للمنتجين عن طريق تحصيل الريع وجباية الضرائب.

ويمكن توضيح هذه السِمات الخاصة بشيء من التفصيل استناداً إلى مقال **محمد نصر الله** المنشور في مجلة آفاق عربية على النحو التالي [5]:

أ- **السِمة الأولى:** تعتبر الزراعة من أهم أنشطة الإنتاج في المجتمعات القديمة، وفي المجتمعات التي تعتمد على الري الاصطناعي وعلى إصلاح التربة يتطلب الأمر القيام بأشغال كبرى يعجز الأفراد ــ بسبب ضخامتها وصعوبتها ــ عن تنفيذها بمفردهم. وهذا ما لم تعرفه أوربا الإقطاعية، حيث الفردية والتبعثر صفة عامة عليها وواضحة بشكل كبير سيما في مراحل الانحطاط.

وبسبب تراكم التناقضات وتفاقمها في ظل أسلوب الإنتاج القديم، ومن أجل تجاوزه، شُيدَت فوق أنقاض المشاعات الأولية، جهازاً تنظيمياً كان بمثابة الشكل الأول لنشوء الدولة في مثل هذه المجتمعات. وبهذه الخطوة انتقلت هذه المجتمعات إلى مجتمعات طبقية، وكانت الدولة فيها تُمثل المشاعية المُستغِلة للمشاعيات الأخرى.

إذن كانت تلك الخطوة تعتبر خطوة إلى الأمام لِما سبقها من وجهة نظر التقدم البشري بوجه عام. وكان شرط قيام هذا الأسلوب في الإنتاج هو التوصل إلى إنتاجية متفوقة تُؤمن فائضاً كبيراً للقيمة **Surplus Value** وهذا يُشابه النقلة التي حدثت في المجتمعات الأوربية الغربية إلى المرحلة الإقطاعية، فإذ كان الغرض هناك هو توفير فائض القيمة لمالكي وسائل الإنتاج الرئيسية (الأرض ــ العبيد) فإن الغرض بالنسبة لمجتمعات النمط الأسيوي تمثل بشكل كبير في تنفيذ المنشآت الكبرى لضمان شروط تجدد الإنتاج اللازمة للمجتمع.

ب- **السِمة الثانية:** من أجل ضبط العملية الإنتاجية في ظل هذا الأسلوب كان لا بد أن تتولى الدولة مهمة التنظيم والإشراف **Superintendence – Organization** على العملية الإنتاجية الاقتصادية مما جعلها تتبوأ مركزاً مرموقاً، كما جعل من المركزية **Centralization**، والاستبداد **Despotism** أهم صفتين من صفاتها. كان لاستحواذ الدولة على وسائل الإنتاج (الأرض والمياه) أن جعل القبول بمقولة الحاكم المُستبد تبدو معقولة، خاصة بعد تحالف الكهنة ورجال الدين مع هؤلاء الحكام، مما تسبب في وجود السُلطة الثيوقراطية في هذه الدول، وأمسى الملك أو الحاكم ابناً للإله الأكبر، أو نائبه على الأرض.

ج- **السِمة الثالثة:** نتيجة لمِلكية الدولة للأرض (رغم وفرتها)، ونتيجة لقيامها بعملتي تنظيم الإنتاج وقيامها بالاستغلال في أن واحد (وجهان لعُملة واحدة). فقد ظهر منذ وقت مبكر التمييز بين مِلكيةالأرض**Ownership**،وحيازتها **Possession** فمِلكية الأرض غير كاملة، وحرية التصرف كانت محدودة ومقيدة، بحيث لم يتمكن الأمير أو حاكم الإقليم أن يتصرف بهواه في الأرض المُقطعة له، لأن أصل رقبتها ظل في يد الدولة المركزية.ولكي تتمكن الدولة من استخلاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادي(من الفلاحين والعاملين في طين الأرض) كان لا بد لها من خلق كادر وظيفي واسع يكون وسيطاً بين هؤلاء الفلاحين وبين الدولة، كل

هذا أعطى الفرصة للبيروقراطية كي تظهر وتنمو وتنتعش في مثل هذه المجتمعات. مما أكسب تلك المجتمعات صفة **الاستبداد الشرقي Oriental Desptism** فصار هذا الاستبداد إحدى السِمات البارزة لهذا النمط.

ء- **السِمة الرابعة:** كان لتدني مستوى الإنتاج، وسيادة اقتصاد الاكتفاء الذاتي، وضعف تقسيم العمل (الفصل بين الزراعة والحِرَفْ)، أن جعل الحياة بهذه المجتمعات تتصف **بالركود Static**، حتى أنها تبدو وكأنها تُراوِح في مكانها، أو تتطور في شكل حلزوني، بدلاً من أن تتطور وتجتاز مرحلتها الإنتاجية إلى مراحل أعلى. على الرغم من أن بعض هذه البلدان تحقق لديها فائض ضخم أنفقته على العديد من المظاهر الحضارية التي لا يزال بعضها قائماً إلى اليوم.

هـ- **السِمة الخامسة:** في ظل هذا النمط كانت علاقة الفلاح (المُنتج المباشر) بالدولة (المالك) علاقة غير حرة تماماً، فقد كانت مقيدة بالتزامات وحقوق لصالح الجانب الأقوى وهو الدولة بالطبع. فقد كانت الالتزامات تتمثل في السُخرة والضرائب والخدمة العسكرية بينما كانت الحقوق تتمثل في الاحتفاظ بالحد الأدنى من فائض الإنتاج الذي يمكن هؤلاء الفلاحين من تجدد قوى الإنتاج. ورغم ما في هذه العلاقة من إجحاف بالفلاحين إلا أن هؤلاء كانوا بحاجة إلى دولة قوية ذات هيمنة مركزية تقدم الخدمات التي يعجز الفلاحون عن القيام بها منفردين. ومن هنا تتضح الازدواجية بين الاستغلال وبين الاتحاد الجماعي في العمل، أي التعاون بين المُستغِلين وبين المُستغلَين. وفي هذا النمط لا يبدو واضحاً أن الربح كان الهدف من العملية الإنتاجية، كما يبدو أن هناك قدرا كبيرا من التخطيط الاقتصادي على مستوى الدولة. مع ملاحظة أن هذه المجتمعات لم تكن تخلو من وجود المِلكية الفردية للأرض ــ وإن لم تكن ظاهرة عامة ــ وعلى ذلك كانت هناك بعض العلاقات الإيجارية بين هؤلاء المُلاّك وبين الفلاحين، وإن لم ترتفع إلى المستوى الذي كانت عليه في أوربا.

و- **السِمة السادسة:** كانت التجارة الداخلية في تلك المجتمعات تقتصر على المبادلات البسيطة بين الريف والمدينة في السِلع التكميلية التي تحتاج فيها كل منها للأخرى، ولو أن الرصيد كان دائماً مديناً لصالح المدينة، لذلك كانت التجارة الداخلية تكاد تكون هامشية في ذلك النمط. أما التجارة الخارجية فقد كانت تخضع بالكامل تقريباً لسلطة الدولة، ويتركز نشاطها في المدن الكبرى والموانى حيث المخازن الكبرى، وبيروقراطية الدولة.

ز- **السِمة السابعة:** توصم هذه المجتمعات بالركود منذ أن دخلت مرحلة انحطاط نمط الإنتاج الأسيوي. وقد يُمكن اعتبار أن العدالة والحرية والمساواة كانت موجودة بشكل نسبي في (المُشترَك القروي) المُكتفي ذاتياً من الناحية المعيشية، إلا أن المُشترَك برُمّته كان مُستغَلاً ومقهوراً تجاه الدولة ووكلائها. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الرِق في هذه المجتمعات كان موجوداً بشكل أو بآخر، ولكنه

لم يرق إلى المُساهمة في العملية الإنتاجية، بل كان موجودا على هيئة الرِق الأبوي المُتمثل في خدمة البيوت. كما أن هذا النمط لم يمنع الدولة من استخدام العبيد (أسرى الحروب في الأساس) في تنفيذ المشروعات الكبرى، كما قد توجد بعض مظاهر استخدام العبيد لدى بعض الأفراد الذين امتلكوا عدداً من هؤلاء العبيد، وخاصة في عمليات استصلاح الأراضي. إلا أن كل ذلك لم يكن يُشكّل الظاهرة العامة في المجتمع، بل ظلت الظاهرة العامة مُتمثلة في الوحدة الإنتاجية الجماعية للفلاحين أي (المُشترَك القروي). وهكذا نرى أن الصراع الطبقي الداخلي في تلك المجتمعات لم يرق إلى الحد الذي يُخرج هذه المجتمعات من ركودها، وظلت هذه المجتمعات على ركودها حتى جاء الاستعمار ليُخرجها من هذا الركود ويُدخلها في نظامه الرأسمالي الجديد وفقاً للشروط التي تحقق مصالحه هو في ذات الوقت.

4-نمط الإنتاج الرأسمالي

كنا قد توصلنا من قبل إلى أن الرأسمالية هي النظام الوحيد الذي اتسم بالعالمية، ومن ثم يُمكن التوصل إلى عدد كبير من خصائصه العامة. ونتناول هنا بالتحليل الخصائص الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي:

أ- **الخاصية الأولى:** تتمثل الخاصية الأولى لهذا النمط في أنه يتميز بقفزة نوعية كبيرة في التقنية المستخدمة مما يساعد على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. فالاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد القائم على أساس نمو الإنتاج الآلي الكبير في المجتمع.

ب- **الخاصية الثانية:** وتتمثل الخاصية الثانية في فصل قوة العمل عن العامل، بمعنى أن العامل يملك أن يبيع قوة عمله لمن يُريد وذلك دون أن يبيع نفسه بصفته (عبداً، أو قناً).

ج- **الخاصية الثالثة:** أن الإنتاج يتم أساساً للسوق، أي أن الإنتاج هنا هو إنتاج سِلَعي بالأساس وليس إنتاج للاكتفاء الذاتي. فالرأسمالية تعني إذن بلوغ الإنتاج الاجتماعي مستوى من التطور يؤدي لإحداث أعمق انفصال بين الإنتاج والاستهلاك للخروج من دائرة الاقتصاد الطبيعي.

ء- **الخاصية الرابعة:** تتمثل الخاصية الرابعة لنمط الإنتاج الرأسمالي في اتساع السوق القومي المحلي، كي يستوعب الإنتاج السلعي المتزايد، واتساع سوق مستلزمات الإنتاج، وسوق العمل.

هـ- **الخاصية الخامسة:** زيادة التخصص وتقسيم العمل، سواء بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض، أو فروع القطاع الاقتصادي ذاته، أو على مستوى الوحدة الاقتصادية في حيث يزداد تقسيم العمل الفردي. فأساس الاقتصاد السلعي هو التخصص وتقسيم العمل، حيث تنفصل الصناعة عن الزراعة، وتنفصل الصناعة التحويلية عن صناعة المواد الخام، ثم تنقسم كل منهما إلى تفريعات أصغر، وهكذا.

و – الخاصية السادسة: الانخفاض المستمر في أعداد العاملين في القطاع الزراعي وتحولهم إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. لأن التكنيك الجديد، بالإضافة للتخصص وتقسيم العمل يساعد على زيادة الإنتاج ويساعد أيضاً على زيادة إنتاجية العامل. من مقاييس نمو الاقتصاد السلعي التمايز بين السكان االزراعيين وغير الزراعيين وهو مرتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل.

5 – الرأسمالية والسوق

ننتقل الآن إلى توضيح نقطة هامة متعلقة بموضوعنا الأساسي، وهي الفرق بين السوق كتعريف مطلق لعملية التبادل، وبين السوق الرأسمالي. وبمعنى آخر هل للسوق الرأسمالي شروط تختلف عن شروط الأسواق الأخرى؟ يُمكن توضيح تلك القضية عن طريق طرح السؤال التالي: إذا كان نمو وتوسع السوق يُعَد من شروط نمط الإنتاج الرأسمالي، فهل كل نمو وتوسع في السوق ينهض دليلاً على قيام هذا النمط؟

للإجابة على هذا السؤال يُمكن القول أن توسع السوق بدون زيادة التخصص وتقسيم العمل (بين الزراعة والصناعة، وبين فروع الزراعة وبعضها البعض، وبين فروع الصناعة وبعضها البعض)، وبدون زيادة الفرز الاجتماعي في الريف إلى مُلاّك أراضي (حيث يلزم تحول الأرض ذاتها إلى سلعة تُباع وتُشتَرى أي إقرار الملكية الفردية لها) وعمال زراعيين (حيث يلزم توفر العمل الأجير الحر، وليس العمل التابع) لا ينهض دليلاً على قيام النمط الرأسمالي للإنتاج. لأن النمط الرأسمالي يتطلب عمليتين أساسيتين:

العملية الأولى: زيادة الإنتاج السلعي (الإنتاج بغرض التبادل) على حساب الإنتاج الذاتي (الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي). وهذه الزيادة في الإنتاج السلعي تتطلب زيادة التخصص وتقسيم العمل. والزيادة في التخصص وتقسيم العمل يترتب عليها تطور أدوات وفنون الإنتاج.

العملية الثانية: زيادة الفرز الاجتماعي فى الريف وانقسامه الطبقي إلى مُلاّك أراضي يحصلون على ريع الأرض الزراعية (حيث يلزم تحول الأرض ذاتها إلى سلعة تُباع وتُشتَرى، أي إقرار الملكية الفردية لها) وفلاحين أجراء يحصلون على أجرة العمل (حيث يلزم توفر العمل الأجير الحر، وليس العمل التابع)، وكذلك زيادة الفرز الاجتماعي في الحضر وانقسامه الطبقي إلى رأسماليين يحصلون على ربح الصناعة والتجارة وعمال أجراء يحصلون على أجرة العمل.

وهذا يعني أن تطور ونمو هاتين العمليتين في علاقتهما الجدلية معاً (التأثير المتبادل بينهما) يؤدي بالضرورة إلى نمو وتوسع السوق الرأسمالي.

وهذا يعني في نفس الوقت أن نمو وتوسع السوق بدون هاتين العمليتين لا ينهض دليلاً على قيام نمط الإنتاج الرأسمالي. ويمدنا التاريخ الاقتصادي بالعديد من الأمثلة على نمو واتساع

السوق في مراحل ما قبل نشأة النمط الرأسمالي للإنتاج فهناك (اتساع سوق القمح في مصر الرومانية تلبية للطلب عليه في أسواق العاصمة روما). وتزداد هذه الأمثلة وضوحاً في الدول المختلفة في العصر الحديث حيث تتخصص في إنتاج السلع التي يحتاج إليها السوق الرأسمالي العالمي (القطن المصري في عهد محمد على)، وتُصبح أكثر وضوحاً في بلدان المستعمرات حيث تتخصص تلك البلدان في إنتاج السلع التي يحتاج إليها سوق الدول المُستعمرَه (القطن المصري في عهد الاحتلال).

رابعاً: دراسات أنماط الإنتاج في مصر:

تعرض العديد من الباحثين لدراسة تطور أنماط الإنتاج في مصر، وتدور غالبية نتائج هذه الدراسات حول التطور عبر حلقات التطور الأوربية (عبودية- إقطاع- رأسمالية- اشتراكية)، وأن الاختلاف بينهم نجده إما في تحديد تاريخ بداية ونهاية كل نمط، أو في تحديد مراحل الانتقال، أو في البحث عن جذور النمط في مراحل تاريخية سابقة عليه، أو في مدى الاتفاق والاختلاف بين تلك الأنماط مع الأنماط الأوربية التاريخية المعروفة. كما أن هناك القليل من الدراسات التي اتجهت نحو النمط الأسيوي للإنتاج في محاولة للبحث عن أصول ذلك النمط في تطور المجتمع المصري.

ونحن هنا لسنا بصدد التعرض لجميع هذه الدراسات حيث لا يتسع لها مجال هذا الكتاب، وإنما سنحاول التعرض لدراستين فقط من هذه الدراسات على سبيل النموذج فقط. يتمثل النموذج الأول في نمط التطور الأوربي، حيث يوجد بشكل عام شبه إجماع بين الباحثين على أن الإقطاع وُجِد في مصر قبل القرن التاسع عشر، وأن الخلاف بينهم كان حول مدى استمراره بعد ذلك، كما أن بعضهم اعتبر القرن التاسع عشر ذاته قرن التحول الاجتماعي في مصر على اعتبار **أن** "البداية الحقيقية للرأسمالية في مصر كانت عند منتصف القرن التاسع عشر مع تحلل النمط الإقطاعي للإنتاج". وفي هذا الاتجاه سنتعرض لدراسة **فوزي جرجس**، وهي من الدراسات الهامة المبكرة والتي لم تلق حظاً وافراً من الاهتمام مقارنة بغيرها من الدراسات. ويتمثل النموذج الثاني في نمط التطور الشرقي، والمعروف بالنمط الأسيوي للإنتاج. وترجع أهمية تقديم نموذج له إلى أنه رغم اختلافه الجذري عن نمط التطور السابق إلا أنه يتفق معه في نقطة بداية الرأسمالية في مصر، على اعتبار أن"البداية الحقيقية للرأسمالية في مصر كانت عند منتصف القرن التاسع عشر مع تحلل النمط الأسيوي للإنتاج". وفي هذا الاتجاه سنتعرض لدراسة **أحمد صادق سعد** باعتبارها أكبر عمل بحثي في هذا المجال، إن لم تكن عملاً موسوعيا. كما أنها تُعَد الآن مرجعاً رئيسياً للمهتمين بدراسات التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

وقبل أن نعرض لهذين العملين يُمكن الإشارة إلى أن النقاط الرئيسية التي اتفق عليها الباحثون

عند تناول موضوع نمط الإنتاج الإقطاعي كانت: ربط الفلاح بالأرض، إنتاج الفلاح للاستهلاك وليس للسوق، الملكية الفردية للأرض. وأن أبرز معالم الإقطاع الأوربي تمثلت في إقامة مجتمعات منعزلة يخضع كل منها لسيطرة السيد الإقطاعي أما الوضع في مصر فهو مختلف حيث لم يوجد مثل هذا الانعزال بين وحدات المجتمع المصري.

وبالنسبة لنمط الإنتاج الأسيوي في مصر فتدل البرديات والمخطوطات وكتابات الرواة وسجلات الروزنامة (مالية الحكومة) أن المحاسبة على سداد الضريبة (جزية ــ خراج ــ ميري) كانت تتم بالإقليم ثم بالقرية كوحدة، ولم تتم المحاسبة على صعيد أفراد القرية إلا في عصر محمد على. بمعنى أن القرية أو الطائفة الحرفية كانت الوحدة الإنتاجية المُستغلَة وليس الفرد. وفي العهد العثماني المصري مثلاً فيما يخص علاقات الإنتاج: هناك المُشترَكات المملوكية (البيوت المملوكية)، ومُشترَكات الجنود العثمانيين (الأوجاقات)، والمُشترَكات الذِمية (الملل)، والمُشترَكات الأوربية (الجاليات ذات الامتيازات)، والمُشترَكات الحِرفية والتجارية (الطوائف)، والمُشترَكات الصوفية (الطرق الصوفية)، وهذا كُله إلى جانب مُشترَكات الفلاحين (القرى). فالمُشترَك الإنتاجي إذن عمود من العمودين الأساسيين للنمط الأسيوي، والعمود الثاني هو (الدولة ذات المهام الاقتصادية). فلم يكن هناك فلاح يزرع إلا وهو فرد من أفراد مُشرَك قروي، ولم يكن هناك تاجر أو حرفي أو جندي أو كاتب إداري أو جابي ... الخ، بل كان للصوص والعاهِرات طوائف تُجبى منها ــ لا من أفرادها ــ الضرائب والفِرَدْ.

أما بالنسبة لمِلكية الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية وخاصة الأرض فقد حفِلت العديد من الوثائق المصرية بما يؤكد مِلكية الدولة لها. كما تمتعت المُشترَكات القروية المصرية بالاكتفاء الذاتي، وضآلة حجم الإنتاج السلعي. وأن الركود أو التطور البطئ للغاية الذي شهدته مصر إنما يرجع أساساً إلى سيادة نمط الإنتاج الأسيوي حيث يُمثل الركود العام أهم ملامحه. وقد استمر ذلك الوضع حتى دخلت مصر في النظام الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر.

ويعتبر **أمين عز الدين** صدور القانون المدني الأهلي في 28 ديسمبر 1883م الذي نص على أن يُسمى مِلكاً "**العقارات التي يكون للناس فيها حق التمليك التام**"، أنه أدى إلى ظهور طبقة كبار مُلاّك الأراضي مع خروج ملايين الفلاحين صفر اليدين، ولكن هذا الجانب السلبي رافقه جانب إيجابي بالنسبة للفلاحين وبالنسبة للمجتمع المصري كله، فإن ظهور الملكية الخاصة في الزراعة مرحلة أكثر تقدماً على نظام "**الإقطاع الشرقي**"، كما أنها وضعت حداً لعلاقات الإنتاج القديمة وهي العلاقات التي كانت تقوم على "التبعية" أي تبعية الفلاحين للملتزمين، وحققت للفلاحين خطوات هامة نحو تحررهم حيث انتهى الحظر على انتقال الفلاحين بين الأقاليم، كما ألغي نظام السُخرة في 19

ديسمبر 1889م وإن ظلت رواسبها وبقاياها قائمة إلى عهد غير بعيد ... ثم يعود ويؤكد على أن تطور علاقات الإنتاج في الزراعة طوال القرن الماضي قد أدى إلى إنهاء "**الإقطاع الشرقي**" ونشوء الملكية الخاصة [6]. وعلى ذلك فإننا نلحظ هنا أن أمين عز الدين قد اعتبر الفترة السابقة على صدور القانون المدني الأهلى فترة "**إقطاع شرقي**"، وأن "التبعية" أيضاً قد انتهت.

ويرفض **عبد العظيم رمضان** وصف العلاقات الاقتصادية بين الفلاحين وكبار المُلاّك بالعلاقات الإقطاعية، إلا أنه لم يضع توصيفاً آخر لها. ويُرجع رفضه للأسباب التالية: "من ناحية كبار المُلاّك لم تكن تربطهم بفلاحيهم أية واجبات أو حقوق إقطاعية، فإن الكثيرين منهم كانوا قد أخذوا منذ وقت بعيد يهجرون الأقاليم ويسكنون العواصم. ولم يكونوا يمارسون أية سلطة قانونية على فلاحيهم، وبالتالي لم يكونوا يتحملون أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية تجاههم. وكانت الأرض في نظرهم مجرد سبيل لاستثمار المال: أما عن طريق البيع والشراء، أو عن طريق تأجيرها لمُلاّك كبار آخرين كما كان يفعل **أحمد عمرو** باشا والذي كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها جميعها، في حين أن البدراوي باشا كان لا يعرف تأجير الأرض بل يستأجر هو الأرض التي تجاور أرضه.

أما من ناحية الفلاحين، ففيما يختص بأملاكهم الصغيرة، فإن سلطانهم عليها وتصرفهم عليها كان مُطلقاً بحكم القانون. وفيما يختص بالأراضي التي يستأجرونها، فقد كانوا يستأجرونها في الغالب من المستأجر الكبير وليس من المالك الكبير، ولم يكونوا يدينون بأية تبعية قانونية أو سياسية لهذا المالك. أما السيطرة الفعلية فكانت ترجع ثروة المالك ومكانته الاجتماعية ونفوذه في دوائر الحكم والإرهاب، **وهي جميعها تُنتج نفس الآثار التي تُنتجها العلاقات الإقطاعية.**

ولم تكن العلاقات الاقتصادية بين العمال الزراعيين وكبار المُلاّك تنطبق عليها أيضاً أوصاف العلاقات الإقطاعية. **فمع أن العامل كان رهين الأرض وصاحبها، إلا أنه كان يقدر على هجرها والتخلص من هذا القيد**، وليس للشرطة تدخل في الأمر، وللمالك أن يُقاضيه مدنياً لدفع ما عليه، ولكنه مُعدم لا يعبأ بالمقاضاة، والحكم الذي يصدر بالدفع يذهب هباء. على أنه من الناحية الفعلية، فإن فقر العمال الزراعيين حملهم على قبول العبودية للمُلاّك على اعتبار أنها تضمن لهم الكفاف من القوت. ولم يكن للمالك بحكم القانون أي حقوق قضائية في أرضه، ولكنه كان ينتحل لنفسه هذه الحقوق حتى في أخص الشئون البيتية للعامل الزراعي بحكم انحطاط مستوى معيشة العامل وتخلفه الفكري ورجائه وخوفه من المالك" [7]، ونجد هنا مجموعة من الملاحظات الذكية: أولها أن **عبد العظيم رمضان** لم يهتم بإطلاق تسمية للعلاقات القائمة بقدر اهتمامه بنفي إنها كانت علاقات إقطاعية، الملاحظة الثانية أنه رغم نفي

وجود العلاقات الإقطاعية إلا أنه يؤكد وجود نفس آثارها، الملاحظة الثالثة هي تأكيده على وجود عملية ربط للفلاح بالأرض وأصحابها نتيجة الفقر ولضمان الكفاف من القوت. وعلى ذلك فإن رمضان يُقلل من حجم التغيرات التي حدثت، وذلك على العكس من اتجاه عز الدين. كما يؤكد على استمرار التبعية، في حين يتجه عز الدين إلى نحو تقلصها الشديد.

1- فوزي جرجس

تكتسب الدراسة التي أعدها **فوزي جرجس بعنوان** "**دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**" وطُبعت في القاهرة عام 1958م أهميتها، بكونها نموذج مثالي لقطاع كبير من تلك الدراسات التي تعتنق مسألة انتشار نظام الإقطاع في مصر مُوضحة للفروق بينه وبين النظام الإقطاعي في أوربا. كما تتميز الدراسة بأنها تقريباً أول الدراسات العربية التي أشارت إلى مسألة جناحي الطبقة الوسطى المصرية (زراعي- وصناعي) وعدم التناقض بين الرأسماليين وكبار المُلاّك. كما أشارت إلى مسألة ارتباط نشأة الرأسمالية المصرية في ارتباطها برأس المال الأجنبي، وأول من لفَت النظر إلى أن كافة المشروعات الصناعية التي قام بها **بنك مصر** ــ البنك الوطني للرأسمالية المصرية ــ إنما تمت بالمشاركة مع رأس المال البريطاني والأمريكي. كما تميز الباحث بجرأة الخروج عن المألوف في إطلاق التسميات. بغض النظر عن مدى صحة تلك التسميات. حيث أطلق على المجتمع المصري في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية مصطلح "مجتمع إقطاعي شبه مُستعمَر"، وأطلق على مرحلة ما بعد الحملة الفرنسية مصطلح "مجتمع تابع شبه إقطاعي". ومن هنا نستخلص أنه يؤكد على صفة **الإقطاعية** لمصر في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية ويؤكد على صفة **شبه الإقطاعية** على المرحلة بعدها. رغم كل ذلك فقد تحفظ **فوزي جرجس** على إطلاق أية تسمية جديدة على فترة ما بعد إقرار المِلكية الفردية للأرض الزراعي مما يعني بطريق غير مباشر استمرار توصيفه الخاص بالمجتمع "التابع شبه الإقطاعي" وذلك حتى انتهاء فترة الدراسة عند منتصف القرن العشرين.

أ- مصر في العصور الوسطى:

بالنسبة لحديثه عن العصور الوسطى يقول **جرجس**" مع أن مصر وأوربا، كانت في مرحلة واحدة اجتماعية واحدة، هي مرحلة الإقطاع، إلا أنه كان لكل منهما ظروف موضوعية تختلف عن ظروف الأخرى، مما هيأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكي تنمو وتزدهر، وينمو معها المجتمع ويزدهر، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة للطبقة الوسطى في مصر، ومن ثم، تجمدت وتجمد المجتمع أيضاً، لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة زراعية ثابتة، مع أن كلتيهما كانتا

في مرحلة النظام العبودي. لقد كان النظام الإقطاعي في أوربا يختلف من ناحية الكم، عن النظام الإقطاعي في مصر. فهناك، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم، ولهم جيوشهم الخاصة، وعملتهم الخاصة، وحق اعتناق الدين الذي يرونه، وذلك لصعوبة المواصلات. ومن هنا، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا إلا وحدة جغرافية فحسب، لا وحدة سياسية. أما في مصر، حيث الوادي سهل في مواصلاته، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله، وحيث يعتمد أهل الوادي على مياهه في الزراعة، فقد كان لا مفر من تعاونهم جميعاً في ضبطه، خاصة في أيام الفيضان عندما تغمر مياهه الجسور. لذلك لم يكن في استطاعة أحد من أمراء المماليك، مهما بلغ من قوة، ومهما بلغت الحكومة المركزية من ضعف، أن يستقل بإمارته.[8]

ويُرجِع **جرجس** نجاح الطبقة الوسطى في أوربا وفشلها في مصر إلى مجموعة من العوامل، أهما ثلاثة، هي:

-أن السلطان في مصر لم يكن في حاجة مُلِحَة للتحالف مع رموز الطبقة الوسطى ضد أمراء المماليك، لا قبل الفتح العثماني ولا بعده، نظراً لقدرته على القبض على زمام السلطة المركزية، ولأن مصر كانت فعلاً وحدة سياسية كما هي وحدة جغرافية.أما في أوربا فقد وجد الملك بصفته أغنى وأقوى النبلاء في الطبقة الوسطى خير حليف، كما وجدت هي فيه خير سند يتفق مع أهدافها في المراحل الأولى، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعي كله، والقبض على زمام السلطة بمعرفتها.

- أن معظم تجارة أوربا الأساسية تمر بالأراضي المصرية. فكانت المبادلات التجارية تتم دون الحاجة إلى البحث عن أسواق بعيدة (وكأن الأسواق هي التي تأتي إليك)، بعكس الطبقة الوسطى في أوربا التي كانت في حاجة إلى هذه الأسواق وبصفة خاصة للوصول إلى موارد المواد الخام، وهي لهذا شجعت المِلاحَة ومولت الرحلات الكشفية العظيمة.

- كانت أرباح السلطان والمماليك الهائلة من الرسوم التي تُفرض على التجارة الأوربية المارة بالأراضي المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الإقطاع في أوربا عندما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم.

وأدت هذه الأسباب جميعاً إلى تخلف الطبقة الوسطى في مصر عن مثيلتها في أوربا. ولما كانت الطبقة الوسطى في المجتمع الإقطاعي تُعتبَر الطبقة الأكثر نضجاً من أية طبقة أخرى وتُمثل التقدم والتطور، لهذا فإن خمود نشاطها في مصر، وتحركها جنباً إلى جنب مع سلطة الإقطاع بدلاً من أن تتناقض معها جعل المجتمع المصري يثبت ولا يتطور. ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس

الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافي، وإنما كان التعبير المادي عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى في أوربا وضعفها في مصر، بل وفي كل بلاد الشرق. وفي 1517م أي بعد تسعة عشر عاماً من رحلة فاسكو دي جاما حول رأس الرجاء الصالح، وبعد ثمانية أعوام من هزيمة الأسطول المصرى أمام سواحل بومباى، فتح السلطان سليم مصر، وفقدت مصر استقلالها.[9]

وعن الفروق الأخرى يقول:"كان أمراء الإقطاع في أوربا من الوطن نفسه، أنهم كانوا يمثلون أرستقراطية منعزلة عن الشعب، والتي تحكمه بالسيف والدرع، أما في مصر فقد كان أمراء الإقطاع يُمثلون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التي لا تعرف في الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب. وبدخول العثمانيين مصر، بدأت بلادنا تنحدر نحو عُزلة مميتة عن النشاط والتطور العالمي، بينما كانت أحشاء أوربا تمر بعصر النهضة إيذاناً بميلاد جديد. فبعد الضربة القاسمة لإيرادات تجارة الترانزيت العابرة بمصر، جاءت عملية اختطاف الصناع المهرة التي قام بها السلطان سليم الأول ونقلهم إلى القسطنطينية لتوجه ضربة جديدة للصناعات الحرفية في مصر. ولكن لم تلبث الدولة العثمانية أن دخلت في مشاكل دولية أضعفتها وأضعفت قدرتها للسيطرة على مصر، فاستعاد المماليك نفوذهم، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد.حتى نجح أحد كبار المماليك، وهو على بك الكبير سنة 1769م فى إعلان استقلال مصر، رغم الفشل السريع للدولة الجديدة".[10]

ب- مصر في العصر الحديث:

يبدأ **فوزي جرجس** تحليله للعصر الحديث بإطلالة على مسألة "**القومية المصرية**" فيقول: "ظلت القومية المصرية محتفظة بطابعها الذاتي المُميز، إلا أن العقلية الإقطاعية السائدة، والارتباط بالخلافة في بغداد، ثم بعد ذلك بالقسطنطينية أدت إلى اختفاء القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة ..... ومع أن القومية لها مقومات عديدة إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية، وتُميع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ..... وظلت القومية المصرية في ذلك الركود البشع حتى كانت الحملة الفرنسية التي هزت الشعب المصري هزاً عنيفاً، وأيقظته من ثُباته، وجعلته ينفض عنه الغبار الذي يُخفي شخصيته ومميزاته ..... لقد ضربت الحملة الفرنسية المماليك ضربة قاسمة. ووضعت نواة الفكرالديمقراطي في مصر، وحاولت تنظيم الانتفاع بالأرض في محاولة لإقرار الملكية الفردية ولكن المشكلة أن النظام المملوكي قد ضُرِبَ أساساً بواسطة القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتاج التطور الطبيعي من داخل البلاد. ويميل عدد من الكتاب لاعتبار محمد على ممثلاً للرأسمالية المصرية الناشئة، ومنشأ هذا التفكير الخاطئ اعتبارهم أنه هو الذي حطم سلطة المماليك، ولما كانت سلطة المماليك سلطة إقطاعية، فبالتالي لابد أن الذي يحطمها يكون ممثلاً للرأسمالية الناشئة.

وهذا تفسير خاطئ، فمحمد على لم يحطم سلطة المماليك، بل أجهز على فلولهم، والقوات الفرنسية هي التي ضربتهم الضربة القاسمة. وبوصول محمد على إلى السلطة انتهى النظام المملوكي فعلاً وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الإقطاع في مصر، دامت حوالي 555 سنة، منذ أن وصلت المماليك البحرية إلى الحكم سنة 1250م إلى أن تولى محمد على السلطة سنة 1805م. ولما كان تحطيم النظام المملوكي تم أساساً على أيدي القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتيجة للتطور الداخلي في مصر، لهذا فإن النظام الإقطاعي نفسه لم يُقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية في يد محمد على، وكوّن دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الإنتاج الإقطاعي كما هو، وظلت العلاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية إقطاعية كما هي أيضاً.

لقد زاد الإنتاج في عهد محمد على زيادة كبيرة، سواء في الزراعة أو في الصناعة، ولكن الفائدة لم تَعُد على أي طبقة من طبقات الشعب، ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج في ذاته، بل المسألة هي توزيع هذا الإنتاج ..... وباختصار فإن محمد على قد مات والمجتمع المصري مجتمعاً إقطاعياً شبه مُستَعمَر".[11]

وفي تحليله لمرحلة ما بعد **محمد على** والتدخل الرأسمالي الدولي يُبدي **جرجس** عدة ملاحظات عملت على تحويل المجتمع المصري من مجتمع "**إقطاعي شبه مُستَعمَر**" إلى مجتمع "**تابع شبه إقطاعي**" وذلك على النحو التالي:

- كانت خطة **محمد على** الاقتصادية كالوليد الكبير الحجم الجميل الصورة، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه، إلا أن المشروعات التي تمت في عهده هي التي مهدت وهيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت بعد ذلك.

- ومع فرض سياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) انهار ما تبقى من الصناعة المصرية التي لم تتمكن من الصمود أمام الصناعة الأوربية المتطورة لتتحول مصر إلى مزرعة قطن.

- أن المشروعات الاستعمارية لم تجد القيادة الشعبية التي تقاومها بعد أن قضى عليها **محمد على.**

- أن رؤوس الأموال الوطنية شبه منعدمة بعد أن كان محمد على يصادرها أولاً بأول.

- أن كسر احتكار الدولة لملكية الأراضي كان نتيجة ضغوط دولية، وأن **اللائحة السعيدية** لم تصدر نتيجة لثورة فلاحية أو نتيجة لتطور رأس المال الوطني.

- ترتب على أزمة الديون وقوع مصر تحت السيطرة الاستعمارية.

- أن الاستعمار البريطاني هو الذي سعى نحو إقرار المِلكية الفردية للأراضي الزراعية.

- أن عملية تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت في المجتمع المصري، وبالتالي فإن هذا التفتيت لم يتم بالتطور الطبيعي للرأسمال الوطني.

- أن عملية التفتيت التي حدثت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي حولَتْ المجتمع المصري كله إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي بعد أن كان مجتمعاً إقطاعياً شِبه مُستَعمَر.[12]

يواصل **فوزي جرجس** تحليله للمرحلة التاريخية التالية ويرصد أهم ملامحها في:

- ازدياد نفوذ كبار مُلاك الأراضي الزراعية.

- تزايد دور رأس المال الأجنبي سواء في الشركات الزراعية أو بنوك الرهن العقاري أو النشاط الصناعي.

- التحول الشديد نحو زراعة المحصول الواحد (القطن) على حساب المحاصيل الأخرى.

- أن الجناح الصناعي المصري الذي خرج من كبار مُلاّك الأراضي، نشأ من أول يوم متداخلاً مع رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا يوضح أسباب مهادنة هذا الجناح.

- أن ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كجناح ما زال عميقا في ارتباطاته بكبار مُلاّك الأرض، ونظراً لضآلة حجم أمواله المُستغلَة في الصناعة فعلاً، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأجنبية، فإنه نشأ تابعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية، ولم يلعب في الثورة الدور الإيجابي لضرب المجتمع شبه الإقطاعي لتصفيته التصفية النهائية.

- أما بنك مصر فإنه لم يستطع أن يستمر طويلاً بعيداً عن السيطرة المالية الاستعمارية، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية.

- التأكيد على تنامي مصالح الجناح الصناعي واجتذابه لمزيد من كبار المُلاّك خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

2- أحمد صادق سعد

قام **أحمد صادق سعد** بنشر دراسته الموسعة على هيئة مقالات عِلمية في المجلات العربية على مدى نحو عشرين عاماً، ثم قام بتجميعها في كتاب ضخم تحت عنوان "**تاريخ مصر الاجتماعي- الاقتصادي: في ضوء النمط الأسيوي للإنتاج**" وطبعته دار ابن خلدون في بيروت عام 1979م. وبعد ثلاث سنوات قام بنشر الجزء الثاني من دراسته في كتاب بعنوان "**تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي إلى النمط الرأسمالي**" وطبعته دار الحداثة في بيروت عام 1981م. وهو الكتاب الذي سنحاول تقديم أهم عناصره الآن حيث تتضمن مقدمة هذا الكتاب أهم عناصر الكتاب الأول بالإضافة إلى أنه يتعرض أيضاً لفترة النصف الأول من القرن العشرين باعتبارها امتداد للمرحلة التي تبدأ عند منتصف القرن التاسع عشر. ومن ثم يُمكن مقارنة نتائجه مع نتائج فوزي جرجس لنفس الفترة. ويُعد الكتاب الذي نحن بصدده من أكثر كتب القرن العشرين إثارة للجدل سواء بالهجوم الشديد أو بالتأييد الجارف.

أ-مصر القديمة:

من ناحية التقسيم الإقليمي يُلاحظ أن التقسيم الإقليمي لمصر ظل على حاله دون تغيير يُذكر حتى منتصف القرن التاسع عشر، فهذه التقسيمات ليست إدارية بحتة، بل هي أيضاً أقرب إلى أن تعكس اختلافات في سمات جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونمواً غير متكافئ بينهما. ومع ذلك فالعشائر باقية في المشترك القروي لأنها التنظيم الإنتاجي الأصغر، فليس لكل فرد من سكان القرية حيازة يستزرعها، بل لكل عائلة أو عشيرة، ويعمل أعضاؤها كفرقة تحت قيادة رب الأسرة أو شيخ العشيرة. ومن المُلفت للنظر أن هذا الازدواج (الإقليمي/ العشائري) في طابع المُشترَك القروي يستمر طوال تاريخ النظام الشرقي في مصر، ونلاحظ بقاياه حتى اليوم في أهمية الروابط المحلية للتقاليد الاجتماعية. ومع اكتمال النمط الشرقي كانت المُشترَكات القروية عبارة عن وحدة ضريبة واحدة (في سداد الجزية أو الخِراج)، وهي في الوقت نفسه وحدات إدارية، ووحدات تشغيل (للتعبئة، للسخرة ذات الأغراض العامة).

ومن هنا فعلاقة التبعية المفروضة على الفلاح .. ربطه بالأرض، وإجباره على تسليم الفائض عيناً وعملاً ونقداً تمر من خلال انتمائه إلى المُشترَك القروي. والفرد غير حر لأنه مربوط بالمُشترَك وعضو فيه، فالمُشترَك القروي يجعل تبعية الأفراد تبعية مُشترَكية. وفي نفس الوقت، ليس الفلاحون تابعين لشخص من الأشخاص، وليسوا عبيداً خصوصيين لسيد ما، أنهم فلاحون أحرار من حيث علاقاتهم بالأفراد في مختلف مراتب السلم الاجتماعي السياسي، وإن كانوا. في كتلتهم المُشترَكية. عبيداً عموميين، أو عبيداً للدولة كجهاز، أو أقناناً للأمة المُسيطِرة كمؤسسة حاكمة. ومن هنا ما يُلاحظه المؤرخون من أن الفلاح المصري له الأهلية المدنية الدالة على حريته الشخصية، إذ في مقدوره أن يتعاقد مع أي شخص بمن فيهم صاحب التاج. وفي نفس الوقت هناك "**مُشترَك أعلى**" وهو جهاز الدولة الذي يتلقى الفائض الكلي من القرى ثم يوزعه بين أفراده طبقاً للتقسيمات والتوازنات السائدة، ويُمثل هذا المُشترَك ازدواجية تربط **القهر بالمهمة.**[13]

ب- مصر العثمانية:

في تحليله لفترة **مصر العثمانية** يرفض **سعد** مقولة أن تلك كانت فترة ركود وتخلف تامين، حيث عرفت مصر نمو السمات الرأسمالية في العصر العثماني، وإن كانت تشوهات إقطاعية بارزة موجودة في هذا النمو. وفي الوقت نفسه فإن هذا النمو لم يخرج التكوين المصري من إطاره الشرقي مما يجعلنا نعتبر تلك الفترة الطويلة مرحلة انتقال بطيئة أوجدت العناصر الاقتصادية والسياسية التي تبلورت بعد ذلك بصورة حاسمة في عهد محمد على. وأن انخفاض حجم التجارة العابرة الذي ظهر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح سرعان ما عاد إلى النشاط بعد اتساع

تجارة البن اليمني والبهار، وكذلك زيادة الطلب على العطور والعاج والأبنوس وريش النعام والعبيد السود الذين يعبرون البلاد حتى ميناء الإسكندرية، ويدفعون المكوس مقابل ذلك، وخاصة منذ بداية القرن الثامن عشر.

وقد ألغى الحكم العثماني نظام "**الإقطاع العسكري المملوكي**" السابق وأقام نظام "**المقاطعات**" أو الأمانات والذي جعل كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون وحدة إدارية ومالية أقام عليها موظفون يشرفون على الزراعة وجمع الميري، إلا أن هذه الخطوة الإصلاحية فشلت وعادت مصر إلى نظام "**القبالة**" الذي كان سائداً في عهد الولاة (حق جباية الخراج) ولكن بشكل متطور تحت اسم "**الالتزام**" حيث حصل الملتزم على حق الانتفاع المباشر بحيازة معينة من زمام القرية المُقطعَة والمعروفة باسم "**الوسية**".

وقد أوقع النظام الجديد علماء الحملة الفرنسية في خطأ المطابقة بين الملتزمين وبين نبلاء الإقطاع في فرنسا، وتناقل كثير من الباحثين هذا الرأي عنهم. ويرجع الخطأ إلى أن الملتزم في مصر العثمانية ليس إلا وسيطاً بين الدولة والفلاحين، ووكيلا عنها في جباية الضرائب، وفي المقابل كان للملتزم حق الانتفاع بغلاّت الوسية التي يفلحها فلاحو الزمام، ويستخرج لنفسه كذلك من باقي أرض القرية نصيباً إضافياً على الميري. على أن الوسية ذاتها لم تصبح مِلكا للملتزم، ومن ثم فلا يختلف نظام الالتزام عما سبقه من نظم الانتفاع التي عرفها النسق المصري في مختلف عصوره منذ العهد الفرعوني. ومن هنا الفرق الكيفي بين نظام الالتزام ونظام الإقطاع الأوربي الذي يملك النبلاء فيه إقطاعياتهم ملكية رقبة، ولهم إزاء الفلاحين حقوق سيادية، وليسوا مكلفين بأي مهمة اقتصادية، ويحتفظون بوضعهم في السلّم الاجتماعي سواء تحسنت علاقاتهم بالملك أو ساءت، ويورثون حقوقهم لذريتهم جيلاً بعد جيل.

الشيء المشترك الوحيد بين النظامين هو السُخرة أي العمل المجاني الذي يُفرَض على الفلاحين مباشرة في أرض الوسية، غير أنه هنا أمر نابع من حق الدولة على المنتجين فيُصبح من حق الملتزم بسبب الوكالة لا عن أصالة. ولكي يكتمل الإقطاع لابد أن يكون سيد الأرض في نفس الوقت حاكماً على الرعية. وهذا النظام أيضاً ترتبت عليه زيادة نفوذ وقوة جهاز الدولة أو البيروقراطية المصرية (التي مازالت آثارها إلى اليوم) كما قام صراف القرية بدور البنك الزراعي حيث يقوم بإقراض الفلاحين لإصلاح الأدوات وصيانة الري في الحقول وشراء المواشي مقابل فوائد ربوية عالية.[14]

وقد بقيت علاقات الإنتاج أسيوية في الإطار العام، ولم يكن المُشترَك شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية المصرية فقط في ذلك العصر، بل الوحدة الإنتاجية الأساسية التي تتعيش من فائضها الطبقة المالكة الحاكمة. وكان المُشترَك الفلاحي "الزمام" النموذج المحوري الذي يتشكل طبقاً له

الهيكل الاجتماعي والسياسي كله. فلم يكن يوجد في مصر تقريباً ما هو منتشر في الريف الأوربي من منازل معزولة أو عِزَبْ تسكنها عائلة وخدمها، بل قرى ونجوع مساكنهاا مُجمّعة ولصيقة بعضها ببعض ويحيطها سور للحماية من غارات البدو. وبالقرب من كل قرية مجموعة من النخيل تملكها القرية ويأخذ أهلها منها البلح والجريد لصنع الأسبتة والحُصر.

والأهم من ذلك أن أرض الزمام مُشتركة للقرية التي تكون وحدة ضريبية متضامنة ووحدة العمل المُسخْر في أعمال الري والمنشآت العامة. وفي القرن 18 كان المُشترَك القروي في الصعيد الأوسط والأعلى لم يتغير كثيراً عن النموذج القديم. فالزمام مِلك مُشترَك للقرية ويُعاد توزيع أرضه على العائلات بعد مساحتها عند انحسار الفيضان، ومن هنا تُسمى أرض الفلاحين "**بأرض المساحة**". ومعيار توزيع الحصص هو قدرة كل عائلة على الزراعة. ونظراً لقلة السكان فلأي فلاح أن يطلب نصيباً في التوزيع أينما حل. وشيخ القرية هو الذي يتولى التوزيع، ولا توجد وظيفة الشاهد. وفي تقديرنا أن العوامل التي لعبت الدور الأكبر في المحافظة على المشترك القروى الصعيدي قريباً من شكله المصري الأصيل هي: ضيق الوادي، نظام ري الحياض، سيطرة العُربان، الاستقلال النسبي للصعيد عن القاهرة. أما في بحري، فقد اختلف الحال درجات. إذ أن اتساع الأرض القابلة للزراعة في الدلتا، وقلة ارتفاع مستواها عن مستوى الماء سهل إيجاد نوع من الري الدائم بالساقية والطنبور. وبقيت الأقاليم البحرية خاضعة لسلطة القاهرة ويلزم البدو أطرافها الصحراوية على الأغلب. كما أن شواطئ الدلتا وحدودها الشرقية جعلت منها طرقا دائمة للتجارالإفرنج والروم والمشارقه الآتين من مجتمعات تقوى فيها الأنماط السلعية. لذلك نجد في هذه المناطق أن المُشترَك الفلاحي قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التفكك والتحلل منذ أمد.

والقاعدة العامة في بحري أن تزرع كل عائلة فلاحية حصة محدودة من الزمام تُسمى "**أرض الأثر**" لأن العائلة تتوارث فيها حق الانتفاع جيلاً بعد جيل مُقابل دفع الخِراج. ومع الثبات النسبي لحيازة كل عائلة في الدلتا وُجدت وظيفة الشاهد التي تشترط معرفة القراءة والكتابة. ويحتفظ هذا الرجل بسجل عن مساحة الأرض بالزمام ونوعها وأسماء السكان وحيازاتهم والتغيرات التي تطرأ عليها. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن الشاهد يتم اختياره بمعرفة الفلاحين وتصديق الملتزم على اختياره. كذلك اختلفت مناطق الصعيد الأوسط والأعلى عموماً عن باقي مصر في درجة ربط الفلاح بالأرض. فكان الفلاح الصعيدي يستطيع أن يتركها في الموسم الصيفي، وقد يتحول إلى العمل الحِرفي أو التجارة بالمدن في غير أوقات الفيضان والحصاد. في حين أن قرينه البحري مُلزم بالبقاء في أرضه. ولم تكن كواهل الفلاحين الصعايدة مُثقلة بكل العوائد

المفروضة على البحاروة، ولا كانت عليهم السُخرة في الوسايا نظراً لعدم وجودها في مناطقهم. ورغم هذه الفروق تظل هناك وحدة العمل المنظم تجاه أخطار الفيضان، ومسئولية القرية الجماعية تجاه تسديد نصيب الهاربين من الضرائب، ومغارم الكُلف والهدايا والعادات. ورغم ما بين الوجهين من تناقض فكل منهما حافظ على الآخر.

ولم يكن التنظيم المُشترَكي مقصوراً على الريف، بل كان النموذج الزراعي نمط الهيكل الاجتماعي كله فلا يعرف المجتمع المصري في ظل الاحتلال العثماني فرداً من الأفراد إلا كعضو في طائفته التي لا يستطيع ممارسة نشاطه إلا بها ومن خلالها، وولاءه لها قبل أي ولاء. فالحرفيون منظمون في طوائف، وكذلك التجار، بل والبغايا فالطائفة هي حلقة الاتصال بين الفرد والنسق كله أجراء، وفي أواخر القرن 17 كان في العاصمة 300 طائفة "**مُشترك**".[15]

ج- تحلل المُشترَك ومرحلة الانتقال:

وتتمثل مظاهر بداية تحلل المُشترَك القروي في: وضع حدود وعلامات زمام كل قرية خاصة وأن الضرائب كان يتم تحصيلها نقداً خالصاً في بحري، ونقداً وعيناً في جزء من الصعيد، وعيناً خالصاً في أجزاء أخرى. وثمة علامة أخرى على التطور، وهي تثبيت مبلغ ضريبة الجزية السنوية على كل زمام وأقسامه. ومع ثبات الأثر الفلاحي، ظهرت حقوق جديدة للملتزمين والمزارعين أيضاً إزاء الأرض. فأصبح لذرية الملتزم أن تتولى مكانه بعد وفاته. وقد وجدت أراضي وسية تُزرع بواسطة عمال. أما عصر محمد علي فقد مثّل انتقالاً حاسماً لمصر من النظام الشرقي إلى النظام البورجوازي، بأن أصبح فيها النمط الرأسمالي للإنتاج هو السائد، وأن هذا التطوير الضخم تم بالاعتماد على قوى موجودة في المجتمع المصري من قبل، وقد حدث ذلك كله بأساليب وأدوات شرقية تستمد أصولها من المجتمع المصري أيضاً، فكانت النتيجة تهجيناً أي تطور "**شبه أسيوي**".

فمع رفع القوى الإنتاجية في المجتمع كان تعديل علاقات الإنتاج من حيث توسيع السوق للتصدير الخارجي، وكذلك فإن الاحتكار أجبر الناس على التعامل في الأسواق لشراء ما يحتاجون، وزاد التراكم وظهرت العزب الرأسمالية الحديثة (شفالك وعُهد وأبعاديات)، كما تزايد أعداد الفلاحين البطالين بدون أرض فيتعاملون بالأجر النقدي أو العيني أو بالسخرة، أما الدولة "**كمشترك أعلى**" فقد ظلت تقوم بمهامها وفقاً للنمط الشرقي التقليدي.[16]

الفصل الثانى

الاقتصاد التبعى & الاقتصاد الرأسمالى

نحاول في هذا الفصل التعرف على نمط الإنتاج السائد في الزراعة المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين. ورغم أن هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع إلا أن غالبية تلك الدراسات انقسمت إلى فريقين: واحد يجتهد في إثبات أن نمط الإنتاج الإقطاعي كان هو النمط السائد، وآخر يجتهد في إثبات أن نمط الإنتاج الرأسمالي هو الذي كان سائداً. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الباحثين استخدموا في عملهم أسلوب القياس على مجتمعات أخرى، وبالتالي عدم الانتباه الكافي لتباين التطور الاجتماعي بين المجتمعات الإنسانية وبعضها البعض، ولو أن هناك فريقا ثالثا تحدث عن نمط إقطاعي ذى صفات خاصة أُطلق عليه نمط الإنتاج الشرقي كما سبق توضيحه في الفصل الأول.

هذا الفصل يحاول دراسة هذا الموضوع كـ (مُعطى)، أي دراسة الوضع على ما هو عليه دون أية إسقاطات مُسبقة. وذلك من خلال المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة، والمراجع الخاصة بمن قاموا شخصياً بممارسة هذا الإنتاج الزراعي أو أشرفوا على إدارته.

وإذا كان ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي في أوربا قد ارتبط بالثورة على نمط الإنتاج الإقطاعي وتحطيمه، وبإقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية، وإقرار حرية العامل في بيع قوة عمله، واتساع السوق لتستقبل منتجات التطور التقني العالي. وأن هذا التحول جاء على يد طبقة جديدة من خارج طبقة كبار المُلاك، وهي طبقة الرأسماليين الصناعيين والتجاريين. فإن الحال في مصر يختلف، حيث نجد أن بداية التكون الحقيقي للنمط الرأسمالي جاء على يد الدولة، عند نهايات حكم محمد على مما أعطى لهذا النمط سمات خاصة، هذه واحدة. أما **الثانية** فتتمثل في كون أن الطبقة التي كان عليها قيادة عملية التحول الرأسمالي بعد أن منحتها الدولة (صك) الانطلاق كانت هي نفسها طبقة كبار المُلاّك الذين استفادوا من هذا الصك وهو إقرار (حق الملكية الفردية للأرض الزراعية).

ومن هنا وقفت هذه الطبقة تحاول التوفيق بين مصالحها القديمة المعتمدة على ريع الأرض أساساً وبين مصالحها الجديدة المُتمثل في ضرورة توجيه فائضها الاقتصادي نحو الإنتاج الصناعي والتجاري (ومن هنا كان التحول بطيئاً). أما **النقطة الثالثة** فتمثلت في أن عملية التحول تلك كانت تتم تحت سيطرة وتوجيه من رأس المال الأجنبي بشكل مباشر (الاحتلال البريطاني)، ومن ثم كان من الطبيعي أن يظل هذا النمو الرأسمالي قاصراً وتابعاً لرأس المال الأجنبي عامة ورأس المال البريطاني بصفة خاصة. في هذه الأسباب الثلاثة يكمن سر اختلاف التطور الاقتصادي الرأسمالي في مصر عن نظيره الأوربي. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يُصبح من الطبيعي أن تشهد الزراعة المصرية أيضاً نمطا خاصاً في تطورها ليس بالضرورة أن يكون له مثيل في بلدان أخرى، وإذا كان هذا النمط موجوداً في بلدان أخرى حتى وإن كان تحت مسميات أخرى فإنه عندها فقط يُمكن البحث عما إذا كان يحدث في مصر يُشكل قانوناً عاماً للتطور يتم في المجتمعات التي تتشابه خصائصها مع خصائص المجتمع المصري أم لا؟.

وللمساعدة على تتبع ذلك الموضوع يجب أن نشير هنا إلى أن ركيزة النمط الرأسمالي في الزراعة هو (حق الانتفاع) وليس (حق الملكية)، وذلك على العكس تماماً مما يحدث في الصناعة، وهذا لا ينفي أن أحد شروط قيام النظام الرأسمالي هو إقرار حق الملكية الفردية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هيكل الحيازة والحائزين قبل أهمية دراسة هيكل الملكية والمُلاّك. واستناداً إلى كل المعطيات السابقة نجد أن الزراعة المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين شهدت نمطين للإنتاج:

واحد أطلقنا عليه اسم **نمط الإنتاج التبعي** وهو قائم على أساس علاقة من التبعية بين مالك الأرض وبين فلاح تابع "**المتملّي**"، والثاني قائم على أساس علاقة حرة بين حائز الأرض مالكا كان أو مستأجرا وبين فلاح حر "**الأجير**" وهو المعروف باسم **نمط الإنتاج الرأسمالي**. وقد ارتبط نمط الإنتاج التبعي **بنمط الإقامة في العِزَبْ**، ومن هنا فإن **العِزبة** لم تكن نظام إقامة فقط بل كانت نمط إنتاج أيضاً، وعلى العكس من ذلك بالنسبة **للقرى** التي كانت في الأصل نظام إقامة للمجتمع الريفي المُنشغل أساساً بالنشاط الإنتاجي الزراعي. ولتوضيح مدى أهمية وانتشار نمط الإنتاج التبعي يكفي أن نُشير فقط إلى أن عدد العِزَبْ في مصر قد بلغ نحو 7800 عزبة عام 1932م.

أولا: نمط (الإنتاج التبعي):

قبل البدء في تقديم وشرح هذا النمط نود التأكيد على أن الإمساك بعناصر هذا النمط إنما تم لِما توفر من بيانات خاصة بالنصف الأول من القرن العشرين، ونحن هنا لا ننفي وجود ذلك النمط في مراحل سابقة، على أمل العودة لتتبع أصول ذلك النمط في تلك المراحل السابقة، وحيث يذكر **الدكتور الحفناوي** "أن مصر عَرِفَتْ نظام التبعية في عصور الإقطاع. فكان الفلاح يرتبط بالأرض، كما كان العامل يتبع رب العمل. وكان هذا الارتباط والتبعية بصفة دائمة، بمعنى أن هذه العلاقة تكون لمدى الحياة بل ووراثية أيضاً. ونظام التبعية هنا شبيه بنظام التبعية الذي عرفه القانون الرومانى في عصر الإمبراطورية السفلى وعرفته أوربا إبان القرون الوسطى"[17]. ويعتمد **(نمط الإنتاج التبعي)** الذي نقصده هنا على "ربط قوة العمل الزراعية بموقع مزرعة المالك الكبير"، بحيث يضمن توفير الحد الأدنى اللازم من قوة العمل اللازمة للمزرعة طوال العام. في هذا النمط يقوم المالك بتوزيع قطع من الأراضي على الفلاحين، الذين يقومون بزراعتها لحسابهم الخاص وباستخدام أدواتهم الإنتاجية، مقابل العمل في مزرعة المالك وباستخدام نفس أدواتهم الإنتاجية. ويلاحظ هنا أن ناتج العمل الضروري يحصل عليه الفلاح من قطعة الأرض الموزعة عليه وهو يكفي لمعيشته هو وأسرته، أما ناتج العمل الإضافي والذي يتم في مزرعة المالك فيحصل عليه المالك، وبالتالي نجد في هذه الحالة أن العمل الإضافي مفصول جغرافيا عن العمل الضروري. ويُفترض لسيادة مثل هذا النظام:

- أن يكون الناتج من حيازة المالك الكبير (مزرعته أو مزارعه الخاصة + قطع الأرض الموزعة على الفلاحين) يكفي لسد احتياجاته الأساسية، واحتياجات الفلاحين التابعين له والمقيمين بالقرية.

- توفر قدر كاف من الأراضي وأدوات العمل البسيطة للفلاحين (المنتجين المباشرين) وإلا حرم المالك الكبير من الأيدي العاملة. وهذا ما يناقض نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض فيه حرمان المنتجين المباشرين من وسائل الإنتاج.

- تبعية الفلاحين للمالك هنا تبعية إرغام (بغض النظر عن حُسن أو سوء سلوك المالك) رغم توفر حريتهم في مغادرة المزرعة، وهو ما لم يكن متوفرا في مزرعة الإقطاعي. فقيام المالك بتوفير المأوى والأرض لهم، مع منح الهبات والملابس في المواسم والأعياد أضفى نوعا من التبعية الاختيارية الأخلاقية التي تُخفي في باطنها شُبهة الإرغام.

وعلى ذلك يمكن القول إن نمط الإنتاج التبعي يقوم أساساً على فكرة ربط الفلاح بالأرض، وهو عبارة عن علاقة ذات طرفين يُمثل فيها المالك (الذي يحصل على الفائض الاقتصادي) الطرف الأول بينما يُمثل الفلاح التملّي (مصدر الفائض) الطرف الثاني. ذلك لأن مستأجر الأرض لا يستطيع ولا يملك حق تطبيق ذلك النمط. على عكس الحادث في النمط الرأسمالي كما سنرى بعد ذلك حيث تقوم العلاقة بين حائز الأرض حتى لو كان مستأجراً وبين الفلاح الحر. كما أن عملية الانتقال إلى سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة والتي تستلزم توفر العمل الحر وتبنى المالك الكبير للنظام الرأسمالي في إدارة مزرعته وتطويرها فنيا تحتاج إلى فترة طويلة تختلف من مجتمع لآخر.

مع ملاحظة أن سيطرة المالك الكبير على الفلاحين وإن كانت تتناقص خلال مرحلة التحول تلك إلا أنها لا تنتهي تماما، ويصبح من الطبيعي أن نجد مزيجا من النظامين لفترة تطول أو تقصر يتقلص خلالها نمط الإنتاج التبعي ويتزايد نمط الإنتاج الرأسمالي حتى يسود ذلك الأخير. ويجدر بنا هنا أن نعيد التأكيد على أن مفهوم "**التكوين الاجتماعي Social Formation**" الذي سبق توضيحه في الفصل السابق يسمح بوجود أكثر من "**نمط إنتاجي واحد Mode of Production** " بشرط سيادة أحد هذه الأنماط. وتُشير المراجع التاريخية إلى تبلور نمط الإنتاج الإقطاعي بشكله الكلاسيكي في روسيا القيصرية، إلا أنه عند منتصف القرن التاسع عشر تبلور شكل جديد للنمط الذي نُطلق عليه الآن نمط الإنتاج التبعي، وهو شكل يجد أصوله في نمط الإنتاج الإقطاعي هناك•.

• - ونحاول فيما يلي توصيف نمط **(الإنتاج التبعي)** في الزراعة الروسية عند نهاية القرن التاسع عشر عام 1898م، حيث نجد أن سلطة الإرغام لدى المالك الكبير كانت سلطة قوية رغم أنه ليس بالإقطاعي الذي يمتلك قوة وفرسانا يفرض بهما ما يشاء. وقد اختلفت **أنواع الاتفاق بين الفلاحين المقيمين وبين المالك الكبير** حيث يختلط فيها **الريع النقدي مع الريع العيني**. وقد ظل أجر العمل تحت هذا النظام أقل بكثير عنه في ظل الاستئجار الحر في النظام الرأسمالي نظرا لأن الريع العيني الخدمي التبعي أو ريع السخرة أي الإجبار أكثر كلفة من الريع النقدي، ويبلغ أقصى قيمة لدى أفقر الفلاحين الذين يضطرون إليه خوفا من السقوط إلى مصاف العمال الزراعيين، بينما يحاول الفلاحون الأيسر حالا الحصول على الأجر لقاء الريع النقدي ليس لأنه فقط أقل تكلفة بل وللإفلات من الإيجار التبعي. وليؤكد هذا أن الريع العيني يؤدي في النهاية إلى دمار الفلاح وتحويله إلى عامل زراعي. ومن أمثلة الاتفاقات بين المُلاّك والفلاحين:

- مقابل كل هكتارين يستأجرهما الفلاح يقدم قوة عمله في فلاحة هكتارين ونصف من أرض المالك، وقوة عمل

من الصعُب تحديد الفترة الزمنية التي ظهر فيها **نمط الإنتاج التبعي** في مصر. ولكن يمكن القول بشكل عام أن ذلك النمط تبلور بشكله النموذجي عند نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لا يعني عدم وجود جذور له في فترة تاريخية أسبق، حيث يذكر **ألان ريتشاردز** أن "مشايخ القرى في **عهد محمد علي** تجمعت تحت أيديهم ثروة هائلة من الأراضي التي كانت مملوكة أصلاً للفلاحين ثم هربوا منها نظراً لقسوة الضرائب المفروضة عليهم، ومن المحتمل أن هؤلاء المشايخ كانوا يستغلون أراضيهم **بنظام العِزبة (النمط التبعي)** حتى يتمكنوا من ربط الفلاحين بالأرض، حيث جاء ذلك في محاورات مع مشايخ القرى أجراها معهم **فاليرز ستيوارت** العضو البرلماني الذي كان ضمن فريق تقصي الحقائق الذي أرسله البرلمان البريطاني عام 1883م بعد احتلال مصر، وأن المشايخ الأقل كانوا يستخدمون نظام المُزارعة أي المُشاركة على المحصول"[18].

ونظراً لأن هذا الكتاب ينشغل بفترة النصف الأول من القرن العشرين فإننا سنقوم بدراسة وتحليل ذلك النمط كما كان عليه في تلك الفترة واستناداً إلى المراجع العلمية التي كتبت عنه في نفس الفترة. بحيث يُمكن بسهولة التوصل إلى ملامح ذلك النمط في الزراعة المصرية. وهذا النمط يظهر أساساً عندما يكون حائز الأرض مالكاً لها، وينتشر أساساً في مزارع كبار المُلاّك – وُجِدَ أيضاً بشكل استثنائي لدى صغار المُلاّك وفي بعض مزارع الدولة – عندما يقومون باستغلال أراضيهم على شكل مزارع مُتسعة المساحة بدلاً من تأجيرها للغير. فيقوم المالك بتجهيز المزرعة بالمباني اللازمة للموظفين الفنيين، ومساكن الفلاحين التملية، وحظائر الماشية، ومخازن الآلات والأدوات والمهمات، وعادة ما يتم تجهيز منزل للمالك في المزرعة. وهذا النوع من المزارع يُطلق علية اسم **(العِزبة)** كما يُطلق عليه أحياناً اسم **(الأبعادية)**.

وإذا كان للمالك أكثر من عزبة سواء في منطقة واحدة أو في مناطق متباعدة أطلق عليها اسم **(تفتيش)** وأحياناً أخرى اسم **(وسية)**. وتقع إدارة التفتيش ومسكن المالك في إحدى عِزَبْ التفتيش، والتي يُطلق عليها في هذه الحالة اسم **(الدايرة)** أي إدارة دائرة التفتيش، وعلى سبيل المثال فقد كان تفتيش الخزان المملوك **للأمير عمر طوسون** يضم إحدى عشر **نظارة (عِزبة)** وكانت **عِزبة فيشا**

نسائية ليوم واحد أسبوعيا، بالإضافة إلى عشر بيضات ودجاجة.

- مقابل 50 هكتارا يستأجرهم الفلاح للزرعة الشتوية فقط كان عليه أن يقدم 800 روبل، بالإضافة إلى دراسة 16 كومة شوفان، ودراسة 7 كومات من الشعير، ودراسة 20 كومة جودار (حبوب تستخدم كعلف حيوان). ثم تسميد خمسة هكتارات من الأرض بسماد حيوانات الفلاح بمعدل 300 حمل لكل هكتار، وفي هذه الحالة يشترك أكثر من فلاح في استثمار هذه الأرض.
- مقابل 40 هكتارا من الأرض للزرعة الربيعية يدفع الفلاح 480 روبل نقدا ..... فلاديمير لينين، تطور الرأسمالية في روسيا، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1979م، ص 115 – 122.

واحدة من هذه **العِزَبْ** وتقع فيها إدارة التفتيش ومسكن مدير الدايرة. ومن هنا فإن تسمية العِزَبْ تُشير في الأصل إلى أحد أنماط عملية الإنتاج الزراعي أكثر من إشارتها إلى نمط إقامة.

1 – علاقات التبعية في مزارع كبار الملاك

تعددت أشكال علاقات التبعية بين مالك الأرض وبين الفلاحين التملّية، وتباينت من منطقة لأخرى، ومن فترة لأخرى. وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على هذه العلاقات استناداً لِما توفر من مصادر عِلمية.

ولعل كتاب **كمال النجاح للمُزارع والفلاح، في الأراضي والزراعة المصرية** الذي أعده **محمود عطية** مأمور دائرة **البرنس حسين كامل باشا**، ونشره عام 1902م من أهم تلك المراجع خاصة وأن مؤلفه اشتغل أيضاً مفتش مندوب المالية بلجان تعديل الضرائب، والتي طافت القطر المصري خلال عامي 1895، 1896م. وكان قد سبق للمؤلف وضع كتاب بعنوان **النجاح للمزارع والفلاح** نشره عام 1888م، ويُعد الكتاب الذي نحن بصدده تكملة للكتاب الأول الذي لم نتمكن للأسف من العثور على نسخة منه. يبدأ **محمود عطية** بتوضيح أهمية العمالة للإنتاج الزراعي فيقول "الأنفار هم روح الأطيان والماء حياتها. وإذا لم توجد فيها أو خرجت منها الأنفار تموت ولو كانت المياه موجودة فيها، ولهذا يجب على أصحاب الأطيان أن تكون أفكارهم متجهة إلى كيفية ربط الأنفار بالأطيان". ثم يُضيف "أن أغلب أصحاب الأطيان المتسعة بما فيها تفتيش جبارس ملك البرنس حسين كامل كانوا يمنحون **(أطيان معاش)** للفلاحين وذلك للتحايل على إيجاد الأنفار التملية وضمان بقائهم في التفتيش"[19].

- **ويتم تقسيم أنفار الفلاحين إلى أربع درجات:** يُمنح أنفار **الدرجة الأولى** فدانا وربع، وأنفار **الدرجة الثانية** فدانا، وأنفار **الدرجة الثالثة** ثلاثة أرباع الفدان، وأخيرا يُمنح أنفار **الدرجة الرابعة** نصف فدان. ويدفع هؤلاء الأنفار نصف أو ثلث ما تساويه هذه الأرض من إيجار مقابل أن يتعهد بالعمل في أرض البرنس بأجرة يومية تساوي **ثلثي أجرة النفر** الذي يُستحضر من الخارج حيث (كانت الأجرة السائدة في ذلك الوقت 3 قروش للنفر الخارجي، وقرشين للنفر التملّي).

- إلا أن هناك بعض أصحاب الأطيان لا يأخذون إيجارا من أطيان المعاش ولا يدفعون أجره للتملّية (أي أن ريع الأرض الذي يحصلون عليه كان على هيئة قوة عمل). والبعض يسقي لهم ما يزرعونه بأطيان المعاش المذكورة من مياه وابوراته مجاناً بدون أجرة. والبعض يعطي لكل نفر من الدرجة الأولى إردباً من الذرة في السنة، ولكل من باقي الدرجات ما يستحقه.

ويؤكد **عطية** على **أهمية الفلاحين التملّية** فيقول "إن وجود الأنفار بالأطيان وتشغيلهم بصفة تملية هو روحها لأن بوجودهم يصير عمل كل ما يلزم في وقته، أما الأنفار غير المقيمين بالأطيان الذين

يصير استحضارهم من الخارج واستئجارهم بحسب اللزوم فهم أحرار يشتغلون عند من شاءوا فمن يجد راحته عنده في الاشتغال أو بزيادة الأجر خصوصا في وقت لزومهم، ولذلك يتعذر وجود أنفار كفاية لعمل ما يكون لازما بوقته"[20].

أما **الفلاحون التملّية** الذين كانوا يعملون **بأبعادية رياض باشا** بمحلة روح في مديرية الغربية كانوا يشكلون مائة أسرة تضم نحو 600 فرد، قام الباشا بتوزيع 18 قيراطا على كل أسرة لزراعتها لحسابها الخاص مقابل إيجار سنوي قدره جنيهان وهو أقل من الإيجار السائد في ذلك الوقت نظير أن تتعهد هذه الأسر بتقديم 150 فردا بشكل دوري فيما بينهم للعمل بأرض الأبعادية لقاء أجر يومي يتراوح بين (1.5 – 2 قرش). وبتقديم أطفالهم للعمل في تنقية ورق القطن وجني المحصول لقاء أجر يومي يتراوح بين (20 – 60 بارة) حيث القرش يعادل 60 بارة[21]. ذلك يعني أن جملة المساحة المخصصة للتملّية في هذه العزبة يبلغ نحو 75 فدانا وهي مساحة كبيرة، وبحسبة بسيطة وفقاً لمُعطيات دايرة البرنس حسين كمال خلال نفس الفترة والتي تُقدر الحد الأدنى اللازم لكل 100 فدان بنحو 15 أسرة، تكون مساحة هذه العزبة (رغم أنها ظلت تحتفظ باسم أبعادية) نحو 666 فدانا.

ويذكر **على بركات** أنه عند نهاية القرن التاسع عشر كانت العِزَبْ تغص بأعداد كبيرة من الفلاحين المُعدَمين يقومون على زراعتها، ففي مركز قويسنا بمديرية المنوفية كان عدد الفلاحين الذين يُقيمون بعزبة **محمد بك الشنواني** البالغ مساحتها 250 فدانا يبلغ 355 فلاحا، وفي عِزبة **إبراهيم عمر الملواني** البالغ مساحتها 430 فدانا كان عدد الفلاحين العاملين عليها 490، وفي عِزبة **القمص يوحنا غطاس** البالغ مساحتها 248 فدانا بلغ عدد الفلاحين العاملين عليها 424، وفي عِزبة **راتب باشا** البالغ مساحتها 420 فدانا بلغ عدد الفلاحين بها 380 نسمة، وفي عِزبة **محمود بك عبد الغفار** البالغ مساحتها 594 فدانا يبلغ عدد الفلاحين بها 366 نسمة، وفي عِزبة **أحمد يوسف علما** البالغ مساحتها 598 فدانا بلغ عدد العاملين بها 822 نسمة. ورغم أنه لا توجد وثائق دالة على نوعية العلاقة في هذه العِزَبْ إلا أن هناك إشارة واضحة إلى أن هذه الأعداد المذكورة هي الأعداد المقيمة بالعِزبة بصفة دائمة أي " **تملّية** " ويتبين من البيانات أن نصيب الفدان الواحد من العمال التملّية يتراوح بين 0.91 عامل إلى 1.71 عامل، أي بمتوسط عامل واحد لكل فدان وهي نفس المُعدلات تقريباً التي ظهرت في بيانات العِزَبْ التي توفرت عنها بيانات كاملة.[22]

ونظراً لعدم توفر بيانات إحصائية كافية عن مساحات هذه العِزَبْ فإنه يُمكن تقدير مساحة الأرض الزراعية التي تُدار وفقاً لهذا النمط باستخدام **فرضيات الحد الأدنى** لعام 1934م على النحو التالي:

- أن جميع محلات الإقامة تحت اسم عِزبة تُدار بنظام العِزَبْ.

- تجاهل أن هناك تجمعات أخرى تحت تسميات أخرى تُدار بنظام العِزَبْ كما هو الحال في الأبعاديات، وهي غالباً ذات المساحات الأكبر.
- على ذلك نكتفي بأن عدد العِزَبْ هو 7800 عِزبة كما ورد في الإحصاء.
- إذا افترضنا أن هناك 7000 عِزبة يبلغ مساحة كل منها 100 فدان فقط، فذلك يعني أن هناك 700 ألف فدان.
- وإذا افترضنا أن عدد العِزَبْ الضخمة يبلغ نحو 800 عزبة فقط وبمتوسط مساحة قدره 500 فدان، فذلك يعني أن هناك 500 ألف فدان أخرى.
- وعلى ذلك فإننا نعتقد أنه إذا كانت هناك 7800 عِزبة فى عام 1934م وهو عدد ضخم ولاشك، فإننا نُقدر حجم المساحة التي كانت تشغلها بنحو 1.1 مليون فدان، وهي تُمثل نحو 35 % من جملة مساحة الحيازات الكبيرة في ذلك العام. ووفقاً للمعطيات السابقة فيُمكن تصور مدى ارتفاع تلك النسبة عند بداية هذا القرن، مما يُوضح بشكل كبير حجم انتشار هذا النمط.

وفي عام 1938م كان **العمال التملّية** يُقسمون إلى ثلاث درجات بدلا من أربع عند بداية القرن. **فعمال الدرجة الأولى** يقومون بالأشغال الزراعية التي تستدعي الخبرة التامة والمجهود الجسماني الكبير وقوة الساعد حيث يقومون بالحرث، والتخطيط، والتبتين، والتقصيب، والتلويط، والعزيق، ونثر الحبوب، ونثر السماد، وحصاد القصب والذرة، وتقليع حطب القطن، وضم الأرز وأشغال الكلافة. أما **عمال الدرجة الثانية** فهم غلمان تتراوح أعمارهم بين 15 – 18 سنة ويشتغلون في بعض أعمال عمال الدرجة الأولى كالحرث، والعزيق، وخلافه. أما **عمال الدرجة الثالثة** فهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ويشتغلون بالأعمال التي تحتاج إلى الخفة والسرعة في الحركة بلا حاجة إلى قوة كبيرة كوضع تقاوي القطن في الجور، وتنقية الحشائش، وخف المحصول، ونقاوة اللطع، وإبادة الدودة، وجني القطن، وتلقيط الذرة، وقيادة الحيوانات كالبقر والجاموس، ورعي الغنم. ويلاحظ أن ظاهرة **التملّية بدون أرض** بدأت تزداد في هذه الفترة حيث يوفر المالك الكبير الإقامة فقط للعمال الدائمين دون أن يؤجر لهم أرضا. ويقبل الفلاحون هذا الشكل من العمل ضمانا لدخل مستمر طوال العام. وفي هذه الحالة فإن المالك يدفع لهم الأجر نقدا بما يتراوح بين 60 – 120 قرشا في الشهر لعمال الدرجة الأولى، وبما يتراوح بين 45 – 75 قرشا لعمال الدرجة الثانية، أما عمال الدرجة الثالثة فيدفع لهم 30 قرشا شهريا.

وأحيانا يكون الدفع عينا على هيئة حبوب تعادل في قيمتها الأجرة الشهرية. وقد يكون الدفع نقدا وعينا كما هو سائد في المنوفية والقليوبية حيث يحصل العامل على ثلاثة أرادب ذرة في الستة شهور من نصف بئونة إلى نصف كيهك، وإردب قمحا ومائة وخمسين قرشا في الشهور الستة التالية بالإضافة إلى كسوة كل ستة أشهر تضم جلبابا

ولباسا ومداسا وطاقية. وفي مناطق أخرى يحصل العامل على أربع كيلات ذرة بالإضافة إلى ثلاثين قرشا شهريا.

أما مساحة الأرض التي كانت تُمنح **لتملّية الأرض** نظير استمرار وجودهم فقد كانت بشكل عام في المتوسط من 18 – 20 قيراطا لعامل الدرجة الأولى، ومن 12 – 16 قيراطا لعامل الدرجة الثانية، ومن 6 – 8 قراريط لعامل الدرجة الثالثة، وتزداد تلك المساحة كلما انخفضت جودة الأرض. وفي جميع الأحوال يُشتَرطْ على التملّي زراعة أرضه حبوبا أو علفا فقط. أما في سخا وكفر الشيخ فيحصل كل تملي على قطعة أرض تتراوح من نصف فدان إلى فدانين بحسب خصوبة الأرض وبحيث يساوي إيجارها أجرته السنوية وفي المقابل يدفع التملي الضريبة المربوطة على الأرض ويقوم بجميع الأعمال الزراعية التي تُطلب منه في أرض المالك طوال السنة. وإذا انقطع يوما يستحضر عاملا بدلا منه أو تضاف عليه أجرة هذا العامل. وفي بعض المناطق الأخرى يحصل التملي على الأرض مقابل أجر يومي نظير عمله يقل قرشا عن أجرة العامل المؤقت [23].

2 –علاقات التبعية في مزارع صغار المُلاّك

وقد امتد نظام التملّية بدون أرض إلى صغار الملاك _ وإن كان غير منتشر فيما بينهم _ خاصة هؤلاء الذين ترجع أصولهم إلى متوسطي المُلاّك ممن كانت لهم مكانة اجتماعية مميزة في قراهم، وتأثر حجم ملكيته بسبب عامل الوراثة أو غيره. كما وُجِدَ ذلك النظام أيضاً لدى بعض الأسر صغيرة الحجم التي لا يتوفر لديها الحجم الكافي من العمالة العائلية، ولا ترغب في تأجير أراضيها للغير. وفي هذه الحالة نجد أن **العمال التملّية** يقومون بجميع الأعمال الزراعية مقابل طعامهم وكسوتهم بالإضافة إلى منحهم حبوبا تتراوح بين كيلتين إلى أربع كيلات شهريا، وغالبا ما يوفر لهم مكان للمأوى. ويُطلق على هؤلاء العمال التملية اسم **(المرابعون)**، ويُلاحَظ في هذه الحالة أن **التملّي** لا يحصل على قطعة أرض من المالك نظراً لأن مساحة ذلك المالك صغيرة في الأصل، ومن الطبيعي أن تكون علاقات التبعية في هذه الحالة أضعف من نظيرتها في مزارع كبار المُلاّك، وتستند بشكل أكبر على روابط القيم والتقاليد الاجتماعية الريفية.

3- علاقات التبعية في مزارع الحكومة والأوقاف

ويلاحظ أيضا أن إدارة الحكومة للمساحات الزراعية الخاضعة لها كانت تتبنى أيضاً نفس النمط ولو على نطاق ضيق بجانب النمط الرأسمالي. حيث تقوم **مصلحة الأملاك الأميرية** بتأجير مساحات من الأرض **للفلاحين التملّية** بإيجار منخفض في مقابل التزام الفلاح بالعمل في أرض المصلحة نظير أجر أقل من الأجر السائد. كما يحصل التملي على اثني عشر يوما أجازة بمرتب بخلاف أربعة أيام للعيدين، فإذا تغيب أكثر من ذلك تخصم منه أجرته ويوقع عليه جزاء آخر في حالة التكرار. وفي نهاية كل عام يُصفى حساب التملّي فإذا تبقى له شيء من أجرته سلمته له، وإذا تبقى عليه شيء دفعه. أما **وزارة الأوقاف** التي تتبع نفس

الأسلوب فتمنح **الفلاحين التملّية** لديها أربعة أيام أجازة للعيدين بالإضافة إلى ليلة مولد النبي وليلة عاشوراء وليلة نصف شعبان وليلة 27 رجب، كما تعطيه حق التغيب بإذن خمسة أيام في السنة. وعند تخلف **التملّي** عن العمل تخصم منه أجرة عامل في نفس درجته أو يُستحضر عامل بدلا منه ويوقع عليه جزاء.

وتقوم كل من مصلحة الأملاك ووزارة الأوقاف بتعيين عمال دائمين يُطلق عليهم اسم **(ظهورات)** لمساعدة التملّية في العمليات الزراعية، ولكن يجري حساب هؤلاء الظهورات بشكل يومي أي كأنهم عمال يومية. والفرق بينهم وبين عمال اليومية العاديين أن **الظهورات** لهم الأفضلية في الحصول على العمل الذي تحتاج إليه مزارع المصلحة أو الوزارة، وفي بعض الأحيان تقوم المصلحة والوزارة بتوفير المأوى لهم فقط بدون أسرهم.

أما **العمال الخُطرية أو المياومين أو الأجرية** فإنهم يستحضرون للعمل في مواسم معينة فقط كزراعة القطن وجنيه أي لتأدية الأعمال الزراعية التي تزيد عن طاقة العمال **التملّية**. وغالبا ما يحصل هؤلاء على أجورهم نقدا بصفة يومية أو أسبوعية أو كل أسبوعين وهى أقصى فترة لتأجيل دفع الأجرة. ونادرا ما يحصلون على أجورهم عينا. وعند الحاجة لأعداد كبيرة من **العمالة الخُطرية** يكلف شخص **(يُعرف بالمتعهد)** بإحضارهم مقابل أجرة نفر عن كل عشرة أنفار يقوم بتوريدهم، أي نحو 10 %، وتنخفض هذه النسبة كلما ازداد عدد العمال المطلوب إحضارهم[24].

4 – تقييم نمط الإنتاج التبعي

وفي تقييمه لنمط الإنتاج التبعي يقول **آلان تشارلز** الأستاذ بجامعة كاليفورنيا أن ذلك النمط والذي أطلق عليه **(نظام العزبة)** كان يلجأ إليه كبار المُلاك الذين يملكون الضياع الكبيرة، بينما كان متوسطو المُلاّك يفضلون نظام المُزارعة. وأن حاجة القطن للعمالة الكثيفة وطول مدة بقائه في الأرض هي التي دفعت المُلاّك إلى ربط الفلاحين بالأرض لتوفير الحد الأدنى اللازم لعمليات خدمة المحصول في مرحلة ما بعد الزراعة لأنه من أكثر المحاصيل احتياجاً لعمليات الخدمة (العزيق المستمر مع تنقية الحشائش – الري 12 يوما وراحة ستة أيام وفقاً لتقنية عام 1914م، أما في مرحلتي الزراعة والجني فكان يتم تدعيم هؤلاء الفلاحين التملّية بفلاحين أُجريه من القرى المجاورة، وفي حالات الطوارئ وعند حفر وتطهير قنوات الري والصرف التي تحتاج لأعداد كبيرة كان يتم الاستعانة بعمال التراحيل القادمين من صعيد مصر. ويبلغ متوسط عدد الأيام التي يعمل فيها التملّي في أرض المالك نحو 25 يوما في الشهر، وكانوا يُقيمون في مساكن غير صحية سيئة التهوية ولكنها لم تكن أسوأ حالاً مما كانت عليه مساكن صغار الفلاحين في القرى.[25]

وفي تبريره للأجر المنخفض الذي يحصل عليه التملّية يقول **تشارلز** أنه كان بمثابة نوع من التأمين

ضد البطالة التي كانت منتشرة في الريف بسبب موسمية الزراعة، وكانت قطعة الأرض التي يزرعها لحسابه الخاص تضمن له ولأسرته محاصيل الغذاء. ويضيف إنه لا يوجد دليل قاطع على أن التملّية لم يمتلكوا حق مغادرة العزبة، ولكن المالك كان يبتدع العديد من الوسائل التي تمنعهم من ذلك، فعلى سبيل المثال أن المالك في الغالب الأعم كان يمول الفلاح بمستلزمات إنتاج قطعة أرضه الصغيرة التي يزرعها عادة بالمحاصيل الغذائية حيث كان محروماً من زراعة القطن داخل العزبة – فالقطن محصول مالك العزبة فقط – ومن هنا كان على الفلاح الانتظار حتى تنضج محاصيله ليتمكن من سداد الدين للمالك.

وفي العادة لا يتمكن الفلاح من سداد كامل الدين للمالك ومن ثم لا يستطيع مغادرة العزبة. كما وُجد نظام لحيازة الماشية داخل العزبة كان منتشراً عام 1911م، وهو وإن كان نظاما مُغريا للفلاح إلا أنه كان من أساليب ربطه بالأرض، ففي هذا النظام يقوم المالك بشراء الحيوان ثم يَعهد به إلى أحد التملّية ليعنى به وليطعمه من أعواد الذرة والبرسيم التي يزرعها في أرضه، وفي المقابل كان الفلاح يحصل على لبن الماشية بينما يحصل المالك على قوة عمل الحيوان، وعند بيع الحيوان يتناصفان ثمن البيع.[26]

وفي مجال المقارنة بين وضعية تملّي العزبة بوضعية فلاح القرن الثامن عشر الذي يعمل في وسية المُلتزم المملوكي **يقول تشارلز** إن التملّي لا يستطيع أن يورث أو يؤجر أو يتنازل لغيره عن قطعة الأرض بينما كان حق الانتفاع مضموناً لفلاح القرن الثامن عشر على (أرض الفِلاحة) مقابل دفع الضرائب. وأن مالك العزبة كان عليه إدارة ورقابة جميع أعمال المزرعة ودورة المحاصيل وتنظيم أمور الري والصرف على جميع أراضي العزبة حتى تلك المؤجرة للتملّية بينما كان المُلتزم يُمارس تلك الأعمال على أرض الوسية فقط، ولا تمتد تلك الرقابة إلى أرض الفلاحة. والفرق الثالث يكمن في أن فلاح القرن الثامن عشر كان يُنفق 50 % من وقته في أرض الوسية بينما الفلاح **التملّي** يُنفق 83% من وقته في أرض مالك العزبة[27].

ومن المشاكل العديدة التي كان يتعرض لها فلاحو العِزَبْ من التملّية مصادرة أراضيهم في حالة مصادرة أراضي المالك بعد أن تكون أوضاعهم قد استقرت على نمط العمل والإقامة. فعندما يرهن المالك أرضه ولا يدفع فوائد دينه يقوم الدائن بالحجز أيضاً على حصص الفلاحين دونما تمييز، وعادة ما يكون الفلاحون قد دفعوا ما كان واجباً عليهم للمالك، ومن هنا يفقد الفلاحون مصدر رزقهم الوحيد دون أن يكونوا هم السبب في تلك المشاكل الكبيرة. فعلى سبيل المثال "كان أحد المصارف الكبرى قد انتزع عِزبة يملكها أحد أعيان **بلدة شبرا ريس** من أعمال مركز كفر الزيات وذلك في يوم 23 ابريل 1936م، وكانت هذه العِزبة تحتوي على عدة قطع من الأرض مجزأة، وكان عدد كبير من القرويين يقطنها منذ أكثر من عشرين

سنة. وحينما وصل مندوب المصرف ليقوم بإجراءات نزع الملكية، عارض السكان في ذلك، ولم يكن بد للشرطة من التدخل، فانتقل معاون المركز على رأس قوة مسلحة إلى موضع الحادث، ولكن الأهلون هاجموه، فلما رأى أن الحالة ستصير أكثر سوءا ألفى نفسه مضطراً إلى إطلاق عدة طلقات نارية في الهواء ليرهب الفلاحون، غير أن نتيجة هذا المناورات كانت إثارتهم، فشرعوا في قطع الأسلاك التليفونية وإحراق سيارة المندوب، ولم تلبث قوة أخرى أن وصلت للنجدة، ولكنها كانت في عدم الكفاية شبيهة بالأولى فأتي المدير نفسه إلى مكان الحادث على رأس قوة ثالثة. ولم يستقر النظام إلا حين أطلق عددا آخر من الطلقات في الهواء، وقد جُرِح سبعة من رجال الشرطة، لأن السكان رشقوهم بالحجارة، وتم القبض على عدد من هؤلاء القرويين"[28].

ونلاحظ هنا أنه رغم تواجد كل من نمطي الإنتاج التبعي والرأسمالي في الزراعة المصرية خلال فترة الدراسة إلا أن الريف المصري شهد العديد من الممارسات الظالمة من مُلاّك الأراضي تجاه الفلاحين، ولعل حادثة **كفر البرامون** في فبراير 1948م تُعطي مثالاً واضحاً لأحد كبار مُلاّك الأراضي الذي أراد أن يجمع بين ميزات النمطين حيث رغب في الإدارة الرأسمالية للمزرعة وفي نفس الوقت حرم الفلاحين من حرية التعاقد بل ومنعهم من مغادرة البلدة بالقوة، فهذه البلدة كان يقطنها ثلاثة آلاف فلاح يمتلكون 12 فدانا من زمامها البالغ 750 فدانا بينما يمتلك (**تفتيش افيروف**) 736 فدانا، وكان المالك يرفض تأجير الأراضي للفلاحين أو ربطهم بنمط تملّي، وكان يدفع خمسة قروش للعامل في الوقت الذي كانت فيه أجرة الفلاح في القرى المجاورة ثمانية قروش، واستعان التفتيش بسلطة العمدة وجهازه في منع الفلاحين من مغادرة البلدة مما أدى في النهاية إلى ثورة الفلاحين وتدخل البوليس لفرض النظام بالقوة مما أدى لسقوط قتيلين من بين الفلاحين هما **الجميل زايد ورمزي شهد**[29].

ثانيا: نمط (الإنتاج الرأسمالي):

إذا كان نمط الإنتاج التبعي السابق الإشارة إليه استلزم في الأصل تبعية الفلاح لمالك الأرض، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي قام في الأصل على استخدام العمل الحر. وإذا كان نمط الإنتاج التبعي استلزم أيضاً أن يكون حائز الأرض مالكاً لها فإن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يستلزم هذا الأمر فقد يكون الحائز هنا مالكاً للأرض أو مستأجراً لها أو مالكاً لقسم منها ومستأجراً لقسم آخر.

وإذا كان **الأصل في هذا النمط كما ذكرنا يكمن في العلاقة بين حائز الأرض من جانب (المُسيطر على الفائض الاقتصادي) وبين العامل الزراعي الحر (مصدر الفائض الاقتصادي) من جانب آخر، وينتشر في جميع فئات الحيازة صغيرة كانت أم كبيرة**، فإن ذلك يعني تجاهلنا للملكية الفردية للأرض. وتجاهل مالك الأرض هنا لا يعني عدم أهميته في النشاط الإنتاجي الزراعي، بل على

العكس من ذلك حيث برز دور مُلاّك الأراضي في مُجمل التطور الاقتصادي المصري لتلك الفترة. وكل الفرق يكمن في أنه إذا قام المالك هنا بممارسة عملية الإنتاج بدلاً من تأجير أرضه للغير فإننا نستطيع من الناحية المحاسبية أن نضيف إلى دخله قيمة إيجار هذه الأرض بافتراض أنه قام باستئجارها من الغير.

1 - طرق تأجير الأراضي

في ثلاثينات وأربعينات هذا القرن حتى قبيل انتصافه كانت هناك طريقتان لتأجير الأراضي الزراعية في مصر هما: إيجار الخلوص، وإيجار المشاركة، وهما نوعان من الإيجار كانا يسودان العلاقات الإيجارية في ذلك الوقت، بالإضافة لبعض الطرق الأخرى غير الشائعة حيث عَرِفَتْ الزراعة المصرية أشكالاً عديدة لتلك العلاقات.

أ- **إيجار الخلوص:**

يُطلق اسم (**إيجار الخُلص**) أو (**الإيجار النقدي**) على طريقة الإيجار التي ينفصل فيها المالك تماما عن العملية الإنتاجية بمجرد توقيع عقد الإيجار فيما عدا متابعة تنفيذ بنود العقد، وغالبا ما يكون الدفع بهذه الطريقة نقدا. وتُعَد هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا بين الملاك والمستأجرين، بل وبين المستأجرين الأصليين والمستأجرين من الباطن. كما أنه أكثر طرق الإيجار انتشاراً في الأراضي التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف وكبار الملاك. ويلاحظ في هذه الطريقة أن متوسط إيجار الفدان للقطع الصغيرة يزيد عادة عن مثيله في القطع الكبيرة من الأرض حيث يكون المستأجر الصغير أكثر حاجة إلى الأرض وفي موقف تفاوضي ضعيف. كما أن المالك في حالة تأجيره لمساحات صغيرة فإنه غالبا ما يقوم ببيع المحصول نيابة عن المستأجرين ثم يخصم من ثمن المحصول قيمة الإيجار المستحق ويسلم لهم ما تبقى بعد ذلك.

ب- **إيجار المشاركة:**

يُسمى عادة (**إيجار الشرِك**)، وفي هذه الحالة يكون المالك أكثر قُرباً من العملية الإنتاجية لأن المالك يحصل في هذه الطريقة على الإيجار كنسبة من المحصول الناتج وبالتالي فإن نصيبه يزداد كلما زاد الناتج من وحدة المساحة المؤجرة، كما يلتزم المالك بتوريد قدر معين من مستلزمات الإنتاج للمستأجر، وعلى ذلك فإن المالك حفاظاً على مصالحه غالباً ما كان مقيماً في القرية أو كثير التردد عليها. وقد لوحظ أن هذه الطريقة توجد في جميع مديريات مصر ما عدا مديريات الجيزة وأسيوط وجرجا باستثناء مركز طهطا، ولم نستطع العثورعلى تبرير لعدم وجود هذه الطريقة في تلك المديريات. وفيما يلي أهم طرق الإيجار بالمشاركة الشائعة في الزراعة المصرية:

*** المشاركة على زراعة القطن**

- **طريقة السدس:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي والسماد اللازم، وكذلك ماشية العمل، ودفع نصف مصاريف الجني بينما يتكفل المستأجر بدفع النصف الآخر، وتقديم العمل اللازم للزراعة مقابل

أن يحصل على سدس المحصول ويحصل المالك على خمسة أسداس المحصول (6/1: 6/5).

– **طريقة الخمس:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي والسماد وماشية العمل. بينما يلتزم المستأجر بكامل تكاليف الجني واقتلاع الحطب، وتقديم العمل اللازم للزراعة مقابل حصوله على خمس المحصول ويحصل المالك على أربعة أخماس المحصول (5/1: 5/4)

– **طريقة الربع:** وفيها لا يقدم المالك مستلزمات الإنتاج (تقاوي وسماد) ولا ماشية للعمل، فقط يدفع ضريبة الأرض. بينما يقوم المستأجر بشراء مستلزمات الإنتاج وماشية العمل بالإضافة إلى قوة العمل اللازمة للزراعة. ونظير ذلك يحصل المستأجر على ربع المحصول بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1: 4/3)

– **طريقة الثلث:** وفيها يدفع المالك ثلث ضريبة الأرض فقط، بينما يدفع المستأجر ثلثي الضريبة بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج وقوة العمل نظير ثلث المحصول بينما يحصل المالك على ثلثي المحصول (3/1: 3/2).

– **طريقة النصف:** وفيها لا يقدم المالك شيئا سوى الأرض حتى الضريبة يدفعها المستأجر بالكامل ونظير ذلك يتقاسم كل من المالك والمستأجر المحصول. (1/ 2: 1 / 2).

– **طريقة المرابعة:** وهي طريقة نادرة وإن كانت منتشرة في مديرية المنيا. وفيها يتفق أربعة أفراد على زراعة أربعة أفدنة، ويقدم المالك ثلاثة أرباع التقاوي والسماد بينما يقدم المستأجرون الأربعة الربع الباقي بالإضافة إلى جميع العمليات الزراعية مقابل حصولهم على ربع المحصول ليتقاسموه معا بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1 لأربعة أفراد: 4/3 للمالك)

*** المشاركة على زراعة الذرة:**

– **طريقة الخُمْسين:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي ودفع الضريبة، ويلتزم المستأجر بالعمليات الزارعية ويحصل في نظير ذلك على خمسي المحصول ويحصل المالك على ثلاثة أخماس المحصول (5/2: 5/3)

– **طريقة الربع:** وفيها يقدم المالك التقاوي والمواشي، ويقوم بنقل السماد ودفع الضريبة وتكاليف الحصاد. أما المستأجر فيتكفل بتوريد السماد والقيام بالعمليات الزراعية. ويحصل في المقابل على ربع المحصول بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1: 4/3)

– **طريقة الثلث:** وفيها يقدم المالك التقاوي وماشية العمل، بينما يقدم الشريك السماد وتكاليف نقله وجميع العمليات الزراعية مقابل ثلث المحصول، ويحصل المالك على الثلثين (3/1: 3/2)

– **طريقة النصف:** وفيها يدفع المالك ثلثي الضريبة فقط بينما يدفع المستأجر الثلث الباقي بالإضافة إلى توريد مستلزمات الإنتاج والقيام بكافة العمليات الزراعية مقابل اقتسام المحصول مناصفة مع المالك (2/1: 2/1)

ج– طرق أخرى:

وتوجد طرق أخرى متبعة في الزراعة بالمشاركة على المحاصيل خلال الموسم الزراعي فأحيانا يتكفل المالك بتقديم السماد والماشية ويقوم المستأجر بتقديم باقي المستلزمات والعمليات الزراعية مقابل أن يحصل على سدس القطن والبرسيم، وربع الذرة، وخمس القمح أو الشعير. وأحيانا تستخدم طريقة العشور في زراعة القمح حيث يتفق عشرة أفراد على استئجار قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 30 – 40 فدانا ويتكلف المالك بحراثة الأرض فقط بينما يقوم المستأجرون بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج والقيام بالعمليات الزراعية مقابل أن يحصلوا جميعا على ثلث المحصول ويحصل المالك على الثلثين، كما هناك طرق الإيجار بالمقطوعية ولزرعات محددة[30].

2 – طرق دفع الإيجار

تتعدد طرق دفع الإيجار، كما تختلف من منطقة لأخرى. فهناك الدفع النقدي، والدفع العيني، والدفع بالمحصول، والدفع بالجعالة.

أ– الإيجار النقدي:

وفيه يلتزم المستأجر بدفع الإيجار المتعاقد عليه في المواعيد المحددة، وهي الطريقة الأكثر شيوعا في حالة إيجار الخلوص وفي حالة الإيجار من الباطن، وأيضا عند الاستئجار من مصلحة الأملاك أو وزارة الأوقاف.

ب– الإيجار العيني:

وفيها يتم دفع قيمة الإيجار بكمية من ناتج الأرض يتم الاتفاق عليها بين المالك والمستأجر. وتنتشر هذه الطريقة في مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية والفيوم، وبموجب هذه الطريقة يكون الدفع على النحو التالي:

– **الدفع بالمحصول:**

وفيه يورد المستأجر للمالك كمية من المحصول وفقا للسعر السائد في السوق تعادل قيمة الإيجار المتفق عليه.

– **الدفع بالجعالة:**

وفيها يتم الاتفاق عند التعاقد على كمية من المحصول مقابل تأجير قطعة الأرض بغض النظر عن السعر السائد للمحصول في السوق. فيقدر مثلا إيجار الفدان في زرعة القطن بقنطارين أو ثلاثة قناطير، وفي زرعة الذرة بخمسة أو ستة أرادب. وما زاد عن ذلك يكون من نصيب المستأجر. وفي حالة تلف المحصول أو انخفاض الإنتاج فالمستأجر ملزم بشراء هذه الكميات من آخرين وتوريدها للمستأجر.

– **الدفع بالمقنن:**

وفيها يتم تحديد إيجار الأرض بنسبة معينة من المحصول بتقدير متوسط إنتاجية الأرض أو ما

يعرف باسم (**مقنن الأرض**). فإذا كان من المعروف أن قطعة الأرض تُغِل 12 إردبا من الذرة ويتعاقد المستأجر مع المالك على نصف المحصول يكون نصيب المالك في هذه الحالة ستة أرادب.

ج- الإيجار (النقدي-العيني):

وفيه تؤجر الأرض بما تساويه نقدا ثم يُشترط على المستأجر أن يقدم جزءا من المحصول للمالك. فعلى سبيل المثال يُشترط في زراعة القطن أن يسلم المستأجر نصف قنطار قطن للمالك بالإضافة للإيجار النقدي المتفق عليه. فإذا لم يلتزم المستأجر يستولي المالك على المحصول ويحتجز النصف قنطار ثم يبيع الباقي ويحتجز منه قيمة الإيجار ويسلم الباقي للمستأجر. وتختلف هذه النسب النقدية العينية من منطقة لأخرى ومن محصول لآخر[31].

3- التوزيع الإقليمي والفئوي لطرق الإيجار:

البيانات الوحيدة المتوفرة والمتكاملة عن طرق إيجارات الأطيان الزراعية خلال النصف الأول من القرن العشرين هي تلك البيانات الواردة في إحصاءات التعداد الزراعي العام لسنة 1950م. ومن خلال هذه البيانات يمكن التعرف على هيكلي التوزيع الإقليمي والفئوي للحيازات الإيجارية وفقاً لطريقة الإيجار المُتبعة، والتي أمكن حصر أهمها في ثلاث طرق هي: الإيجار النقدي، الإيجار بالشيرك، والإيجار بالمقطوعية.

أ -التوزيع الإقليمي لطرق الإيجار:

يمكن التعرف على هيكل التوزيع الإقليمي للحيازات الإيجارية من خلال طرق الإيجار الثلاث التالية:

الإيجار النقدي:

يُعد **الإيجار النقدي** أكثر طرق التعاقد والدفع انتشاراً في الزراعة المصرية حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات الإيجارية التي تتبع هذا الأسلوب نحو 86.9 % من جملة عدد الحيازات الإيجارية وتغطي نحو 84.3 % من جملة مساحة الحيازات الإيجارية. ومن حيث ترتيب المديريات تبعاً لمدى انتشار طريقة الدفع تأتي **مديرية المنوفية** في مقدمة المديريات التي يسود بها الدفع النقدي بنسبة 98.3%، تليها **مديرية القليوبية** بنسبة 96.8 %، ثم **مديرية أسيوط** بنسبة 94.4 %. **أما أقل المديريات** من حيث انتشار هذه الطريقة فكانت **مديرية كفر الشيخ** بنسبة 61.1 %، **والفيوم** بنسبة 67.0 %.

أما في **حالة الإيجار بالشرك** نجد أن هناك مديرية واحدة تشتهر بذيوع هذا النمط وهي **مديرية الفيوم** بنسبة 31.2 %، تليها ثلاث مديريات يمكن وضعها في فئة واحدة هي: **كفر الشيخ** بنسبة 12.9%، **أسوان** بنسبة 11.4 % **وقنا** بنسبة 10.6%. أما **أقل المديريات** اتباعاً لهذا النمط فكانت **مديرية القليوبية** بنسبة 0.7 %، تليها **مديرية أسيوط** بنسبة 0.8 %.

وفي حالة **الإيجار بالمقطوعية** نجد أن هناك مديرية واحدة تُعد أكثر المديريات تميزاً من حيث انتشار هذه الطريقة، وهي **مديرية كفر الشيخ** حيث تنتشر فيها هذه الطريقة بنسبة 25.8 %، ثم **مديرية الدقهلية** بنسبة 20.3 %، **ومديرية الشرقية** بنسبة

12.58 %. أما **أقل المديريات** اتباعا لهذا النمط فكانت **مديرية بني سويف**، تليها **مديرية المنوفية** بنسبة 0.1 %، ثم **مديرية الفيوم** بنسبة 0.7 %.

خلاصة

يُعَد الإيجار النقدي هو الإيجار الأكثر انتشاراً في الزراعة المصرية بنسبة (86.9 %) وتأتي مديرية المنوفية في مقدمة مديريات الإيجار النقدي. أما الطرق الأخرى للإيجار فإنها تمثل فقط نسبة (13.1 %). وينتشر الإيجار بالمشاركة أساساً في الفيوم (31.2 %). أما الإيجار بالمقطوعية فينتشر أساساً في مديريتي **كفر الشيخ والدقهلية**. كما أن هناك مديريات تكاد لا تعرف نظام الإيجار بالمشاركة، مثل **مديرية أسيوط**. ومديريات أخرى تكاد لا تعرف نظام الإيجار بالمقطوعية، مثل **مديرية بني سويف**.

ب –التوزيع الفئوي لطرق الايجار:

بدراسة التوزيع الفئوي للحيازات الإيجارية يتبين أن 77.4 % من جملة عدد الحيازات الإيجارية تقع في **الفئات الصغيرة** الأقل من خمسة أفدنة، إلا أنها لا تغطي سوى 25.2 % من جملة مساحة الحيازات الإيجارية. بينما تقع 1.8 % فقط من أعداد هذه الحيازات في **الفئات الكبيرة** (50 فدانا فأكثر)، إلا أنها تستحوذ على 35.1% من جملة مساحة الحيازات الإيجارية. وبشكل عام نجد أن نسبة أعداد الحيازات الإيجارية في الفئة (من 1 إلى 2 فدان) هي أعلى النسب حيث تبلغ 26.1 %، ولكنها تغطي فقط 5.8 % من جملة مساحة الحيازات الإيجارية. بينما تبلغ نسبة تلك الأعداد في الفئة (500 فدان فأكثر) نحو 0.03 % فقط، ولكنها تغطي 4.7% من جملة المساحة.

أما من حيث **التوزيع الفئوي لنمط الحيازة الإيجارية** فإننا يمكن أن نلحظ السمات التالية: **تأتي الحيازات المتوسطة في المرتبة الأولى** من حيث نسبة انتشار أعداد الحيازات الإيجارية حيث تبلغ تلك النسبة 21.0 %، وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 5 إلى أقل من 10 أفدنة) بنسبة قدرها 22.5 %. ثم تأتي **الحيازات الكبيرة في المرتبة الثانية** من حيث نسبة انتشار أعداد الحيازات الإيجارية حيث تبلغ تلك النسبة 19.6 %، وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 50 إلى أقل من 100 فدان) بنسبة قدرها 23.0 %. ثم تأتي أخيراً **الحيازات الصغيرة في المرتبة الثالثة** حيث تبلغ نسبة انتشار الحيازات الإيجارية بها 18.0 %، وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 2 إلى أقل من 3 أفدنة) بنسبة قدرها 23.1 %.

أما بالنسبة **لطريقة الدفع النقدي** فنجد أنها أكثر الطرق انتشاراً في الحيازات الزراعية الصغيرة (أقل من 5 أفدنة) حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب 88.8 % من جملة عدد الحيازات الصغيرة، **وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (أقل من فدان)** حيث تبلغ النسبة 91.9 %. كما تصل إلى 84.0 % بالنسبة للحيازات الكبيرة (50 فدانا فأكثر)، بينما تبلغ

81.7% بالنسبة للحيازات المتوسطة (من 5 إلى أقل من 50 فدانا).

وبالنسبة **لطريقة الدفع بالشراكة** نجد أنها أكثر انتشاراً في الحيازات الزراعية المتوسطة، حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب نحو 7.0 % من جملة عدد الحيازات المتوسطة، **وتصل أقصى هذه النسب في الفئة الحيازية (من 10 إلى أقل من 20 فدانا)** حيث تبلغ النسبة 7.6%. كما تصل إلى 5.0 بالنسبة للحيازات الكبيرة، بينما تبلغ 3.6 % بالنسبة للحيازات الصغيرة.

وبالنسبة **لطريقة الدفع بالمقطوعية** نجد أنها أكثر الطرق انتشاراً في الحيازات الكبيرة، حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب 6.8 % من جملة عدد الحيازات الكبيرة، إلا أنها **تصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 5 إلى أقل من 10** أفدنة) حيث تبلغ النسبة 7.4 %. كما تصل تلك النسبة إلى نحو 6.3 % بالنسبة للحيازات المتوسطة، بينما تصل إلى نحو 5.0 % بالنسبة للحيازات الصغيرة.

خلاصة

بعد تحليل النتائج السابقة يمكن التوصل إلى **ثلاث سمات هامة خاصة بالحيازات الإيجارية في الزراعة المصرية** عند منتصف القرن العشرين، وذلك على النحو التالي:

- على الرغم من أن 77.4 % من جملة عدد الحيازات الإيجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية الصغيرة (أقل من 5 أفدنة)، إلا أنها لا تمثل سوى 18.0 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات الصغيرة. كما أنها تستحوذ على 25.2 % فقط من جملة مساحة الحيازات الإيجارية في الدولة، وتُعد طريقة الدفع النقدي أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الحيازات الصغيرة بنسبة 88.8 % من جملة عدد حيازات الفئات الصغيرة.
- أن 1.8 % فقط من جملة عدد الحيازات الإيجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية الكبيرة (50 فدانا فأكثر)، وتمثل نسبة 19.6 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات الكبيرة. كما أنها تستحوذ على 35.1 % من جملة مساحة الحيازات الإيجارية في الدولة، وتُعد طريقة الدفع بالمقطوعية أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الفئات بنسبة 6.8 % من جملة عدد حيازات الفئات الكبيرة.

أن 20.8 % من جملة عدد الحيازات الإيجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية المتوسطة (أكثر من 5 أفدنة إلى أقل من 50 فدانا)، وتُمثل نسبة 21.0 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات المتوسطة. كما أنها تستحوذ على 39.7 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية في الدولة، وتُعد طريقة الدفع بالشرك أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الفئات بنسبة قدرها 0.7 % من جملة عدد حيازات الفئات المتوسطة.

ثالثاُ: أنماط الإقامة في الريف:

رغم تعدد أنماط الإقامة في الريف المصري إلا أنه يُمكن التمييز بين نمطين رئيسيين هما: نمط الإقامة في العِزَبْ ونمط الإقامة في القرى. ومما لا شك فيه إن نمط الإقامة في القرى مهما تعددت أسماؤها هي الأسبق للوجود من نمط الإقامة في العِزَب. لأن نمط الإقامة في العِزَب ارتبط أساساً بنمط الانتاج التبعي الذي ظهر عند منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، بينما نمط الإقامة في القرى يُمثل التجمع الأساسي لسكان المجتمع الريفي المصري مهما تغيرت أنماط الإنتاج. ومع التطور أصبحت العِزَب بعد إنشائها نواة للقرى، فالقرية المصرية التي ظهرت في القرن العشرين غالبا ما كانت عزبة نمت، وكبر حجمها بزيادة عدد سكانها،

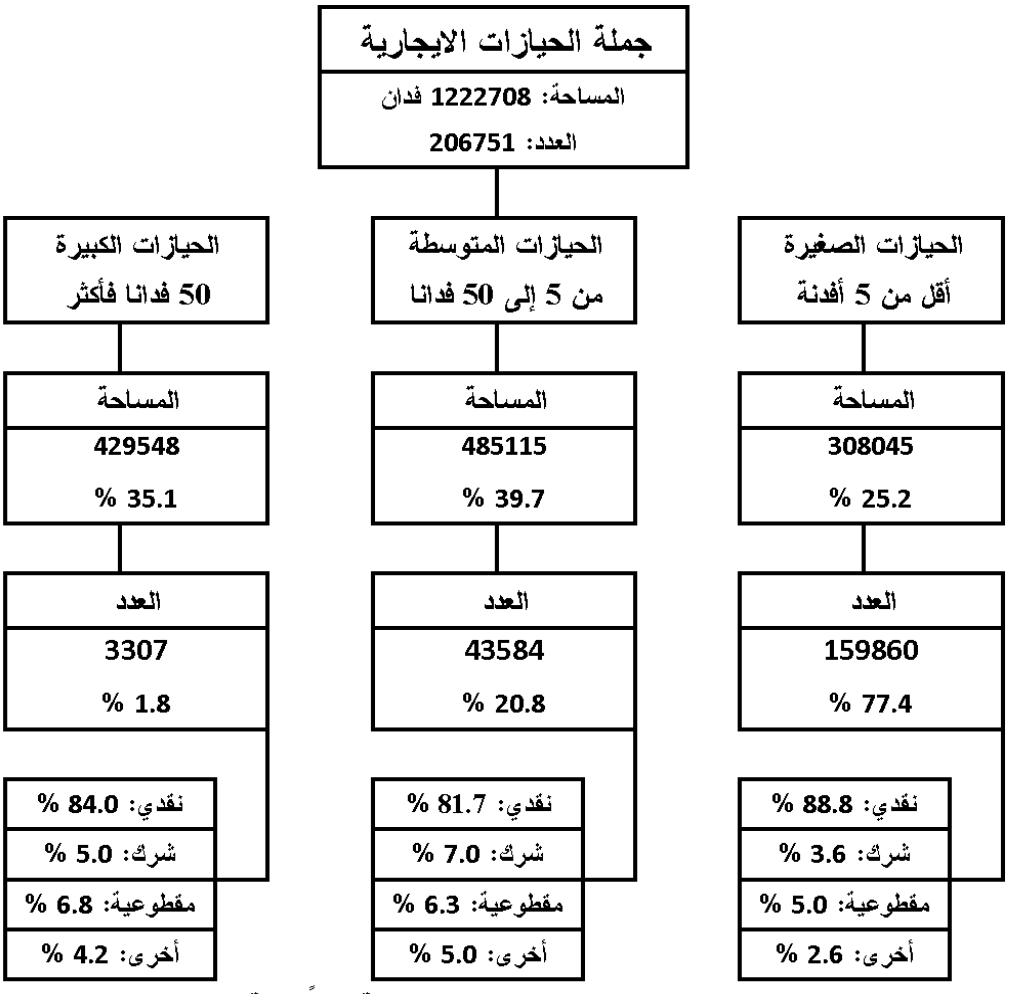

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للحيازات الايجارية وفقاً لسعة الحيازة، وطريقة الإيجار عام 1950م.

وتنازل صاحبها عن المساحة التي تشغلها العزبة رغبة منه في توفير الأيدي العاملة، واستنزال المال المربوط عليها، وتصقيع ما يجاورها لإقامة المباني ببيعه للأهالي. وفيما مضى قبل مسح أراضي القطر المصري وربطها وقبل تقرير الملكية كانت تُقام القرى على أراضي الحكومة التي تُجبى عليها ضريبة، وعندما أُجري فك الزمام لأول مرة تنازلت الحكومة لواضعي اليد على مباني القرى عن المساحة الشاغلة لها وربطت عليها العوائد (العتبة أو الخفر) رغبة منها في استقرار السكان وزيادة العمران.

وبالنظر إلى **التسميات المختلفة للتجمعات السكنية الريفية** نجد أن هناك العديد من تلك التسميات التي يمكن فهم دلالة بعضها، كما يصعب فهم دلالة البعض الآخر. أما قائمة البلاد الرسمية الصادرة عام 1932م فإنها تضم 14116 بلدة، منها 7800 مسبوقة بكلمة **عزبة**، 1436 بلدة مسبوقة بكلمة **نجع**، 932 بلدة مسبوقة بكلمة **كفر**، 180 بلدة مسبوقة بكلمة **نزلة**، 150 بلدة مسبوقة بكلمة **ميت** [32]. ومن الناحية الإدارية والمالية فإن البلاد مقسمة على نحو 4000 قرية تُذكر باسم أكبرها وتضاف بعدها كلمة (**وتوابعها**)، بمعنى أن كل قرية يتبعها في المتوسط أربع بلدات، إلا أن هناك قرى بلا توابع وهي في العادة قرى كبيرة الحجم، أو قرى منعزلة نسبياً عن الجوار. **وبتحليل أسماء القرى والنواحي الريفية** التي وردت في التعداد الزراعي لسنة 1929م والتي بلغ جملة عددها 3576 قرية وناحية كوحدات أساسية لعمل التعداد يمكن التوصل إلى مجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (كفر)** بلغ عددها 529 كفرا تتركز جميعها تقريباً في مديريات الوجه البحري بنسبة 92.3 %، وتضم مصر الوسطى النسبة المتبقية 7.7 %، بينما لا توجد سوى قرية واحدة في مصر العليا في مديرية أسيوط.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (عزبة)** بلغ عددها 66 عزبة تتركز أيضاً في مديريات الوجه البحري بنسبة 78.8 %، بينما تضم مديريات الوجه القبلي النسبة المتبقية 21.2 %. ويبدو من الناحية الموضوعية أن العدد الإجمالي لهذه العِزَبْ خضع لوحدة التعداد، بمعنى أن هناك العديد من العِزَبْ أُلحقت بقرى أخرى لأن تقديرات الباحثين لعدد العِزَبْ تجاوز الألف عِزبة (قدرها هنري عيروط بنحو 15 ألف عِزبة).

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (نجع)** بلغ عددها 12 نجعا فقط، وتقع جميعها في مديريات مصر العليا، بنسبة 100 %. وغالبية هذه القرى أقامها العُربان من سكان الصحراء عند استقرارهم في الوادي.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (كوم أو تل)** بلغ عددها 70 قرية يوجد 58.6 % منها في الوجه القبلي، بينما توجد النسبة المتبقية

41.4% في الوجه البحري. وهي عادة ما تكون من أقدم القرى المصرية من حيث النشأة، ويهتم بها علماء الأنثروبولوجي بوصفها أماكن لسُكنى المصري القديم هرباً من فيضان النيل.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (جزيرة)** بلغ عددها 26 جزيرة، تركزت في الوجه القبلي بنسبة 69.2 %، بينما توجد النسبة المتبقية 30.8 % في الوجه البحري. وهي عادة ما تكون جزرا نيلية، أو كانت كذلك وقت إنشائها ثم التحمت بالساحل.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (نزلة)** بلغ 78 نزلة تركزت جميعها تقريباً في الوجه القبلي بنسبة 9.94 %، بينما توجد النسبة الضئيلة المتبقية 5.1 % في الوجه البحري.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (محلة)** بلغ عددها 32 محلة تقع جميعها في الوجه البحري، وتحديداً في مديريتي الغربية والبحيرة.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (منشأة)** بلغ عددها 56 منشأة، تركزت في الوجه البحري بنسبة 64.3 %، بينما توجد النسبة المتبقية 35.7 % في الوجه القبلي، وتختفي من مديريات: جرجا، وقنا، وأسوان.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (زاوية)** بلغ عددها 27 زاوية توزعت بشكل معتدل بين الوجهين 55 % في الوجه البحري، 45 % في الوجه القبلي، واختفت من مديريات: الغربية، الدقهلية، جرجا، قنا، أسوان.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (صفط)** بلغ عددها 15 صفطا، وقع 60 % منها في الوجه القبلي، 40 % في الوجه البحري.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (منية)** بلغ عددها 27 قرية، وقعت جميعها في الوجه البحري، فيما عدا قرية واحدة في مديرية الفيوم.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (ميت)** بلغ عددها 149 قرية، تركزت جميعها تقريباً في الوجه البحري بنسبة 92.6 %، بينما وقعت النسبة المتبقية 7.4 % في الوجه القبلي.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (دير أو كنيسة)** بلغ عددها 27 قرية، 59.3 % منها في الوجه القبلي، والنسبة المتبقية 40.7 % في الوجه البحري. وهي عادة تضم الأديرة والكنائس التي تُشير إليها.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (شيخ)** بلغ عددها 28 قرية، 64.3 % منها وقعت في الوجه القبلي، أما النسبة المتبقي 35.7 % فقد وقعت في الوجه البحري. وهي عادة قرى تضم أضرحة هؤلاء الشيوخ.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (بني)** بلغ عددها 83 قرية، تركزت في الوجه

القبلي بنسبة 86.7 %، بينما وقعت النسبة المتبقية 13.3 % في الوجه البحري وفي مديرية الشرقية تحديداً، ويبدوا أنها القرى التي استقرت فيها القبائل العربية المهاجرة.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (شبرا)** بلغ عددها 40 قرية، وقعت جميعها في الوجه البحري، أي بنسبة 100 %.

- هناك عدد قليل من القرى والنواحي المسبوقة بكلمات دالة ذات معنى مباشر ومنها على سبيل المثال: **(ساحل)، (بركة)، (ساقية)، (حوض)**.

- يمكن القول إن الوجه البحري اختص بأسماء القرى والنواحي التي تسبقها كلمات **(شبرا – محلة – منية – ميت)**، وأن الوجه القبلي اختص بأسماء القرى والنواحي التي تسبقها كلمات **(نجع – بني)**، بينما توزعت باقي الأسماء بين الوجهين.

1- نمط الإقامة في القرى

من الناحية التاريخية واتقاء من الغرق بمياه الفيضان اضطر الأهالي لسُكنى مناطق عل سفوح المرتفعات وبعيدة نسبياً عن مجرى النهر. وبسبب نظام الزراعة بأسلوب ري الحياض في الوجهين القبلي والبحري كان إنشاء القرى على مرتفعات طبيعية أو صناعية من تلال أو أكوام (هناك 70 قرية مصرية في التعداد الزراعي لسنة 1929م يسبق اسمها كلمة كوم أو تل: كوم أوشيم – كوم حمادة – تل مفتاح – تل حورين ...). ولما تحولت حياض الوجه البحري ومصر الوسطى إلى أراضي مشروعات واتبع فيها نظام الري الصيفي بدأ الأهالي بإقامة المباني على الأرض الزراعية المسطحة، واضطروا في الجهات التي لا توجد فيها أحجار جيرية إلى ضرب الطوب من طمي الأراضي المجاورة لاستخدامه في البناء، وبذلك نشأت البرك والمستنقعات بجوار القرى والعِزَبْ والتي أصبحت مصدر خطر دائم على صحة السكان.

ورغم أن نظام العِزَب قام أساساً على توفير العمالة الدائمة المطلوبة للمزرعة مُقابل تقديم المسكن، وقطعة الأرض للفلاح، مع شروط أخرى سنعرِض لها حالاً. إلا أنه بالاقتراب من منتصف القرن توقف تقريباً منح قطع الأرض، مع الإبقاء على منح السكن. ومع قيام المالك ببيع أجزاء من أراضي العزبة، أو توريثها، تحولت العزبة إلى مكان للإقامة فقط، ثم تحولت بعد ذلك إلى قرية. إلا أن ذلك لا يعني أن جميع القرى كانت في الأصل عزبا، لأن القرية في الأصل تُمثل مقر إقامة المجتمع الريفي الذي ينشغل أساساً بالإنتاج الزراعي، وهي تضم بجانب الفلاحين فئات اجتماعية أخرى يرتبط نشاطها الاقتصادي بعملية الإنتاج الزراعي (الحرفيين والتجار)، أو يرتبط نشاطها بتقديم الخدمات اللازمة لهؤلاء الفلاحين (صحة وتعليم).

أ – وصف عام للقرية المصرية:

رغم صدور القانون رقم 69 لسنة 1933م المُنظّم لإنشاء العزَب وامتداد حق الإدارة في إزالة المخالفات في التجمعات السكنية الأخرى التي تضم أقل من عشرة مساكن إلا أنه لم يمتد ليشمل باقي القرى والتجمعات السكانية الأخرى. ومن هنا ظلت القرى المصرية على حالها البائس، وظل موضوع تطوير القرى المصرية من أحلام المصلحين الاجتماعيين، وإن كانت هناك بعض المحاولات الرمزية لإقامة القرى الحديثة **كمشروع القرى النموذجية** الذي أعلنت عنه الحكومة في ذلك الوقت ويتضمن إقامة قرية حديثة في كل مركز من مراكز البلاد تكون مثالاً يحتذي به الأهالي لتطوير قراهم، إلا أنه لا توجد بيانات رسمية عن مدى تنفيذ ذلك المشروع. ولتوضيح **حالة القرى المصرية** في ذلك الوقت نستعين بكتاب **الأب هنري عيروط اليسوعي** بعنوان **الفلاحون** حيث أنه يُعَد من أكثر الكتب موضوعية التي بحثت في حال الريف المصري لتلك الفترة بناء على الواقع المُعاش، والنقل هنا بدون تصرف حتى نحافظ على روح الكتاب. فيضم قلب القرية مساكن الفلاحين المُقامة بلا نهج يحكمها ولا تتضمن طريقا واحدا مستقيما، فالدروب المنتثرة فيها الأبرزة والأرواث وقطع القش ضيقة إلى حد أن ثلاثة رجال لا يمرون فيها مجتمعين حيث لا يبلغ اتساعها مترين ولا يمكن السير فيها بسيارة، بل ولا بحمار، ومع ذلك ففي بعض الأمكنة التي فيها الحركة أكثر نشاطاً، والاختناق أقل، أي على مقربة من بيت العمدة مثلاً أو من المدرسة أو من الحي التجاري حيث تتكدس بالضرورة حوانيت: الخياط، والبدال، والنساج، وصانع الفخار، ونجار القرية، والمقهى ... حينما تكون القرية مهمة، فنحن نعرف قرى لا يوجد فيها حوانيت، وبالتالي يكون من غير الممكن شراء أي شئ إلى أن يمر التاجر المُتنقل، وقرى لا يزال نظام المقايضة مستعملاً فيها: حبوب في مقابل ملح مثلاً.

وإذا كان **العمدة والصراف** من أهم شخصيات القرية التي تربط الفلاح بالحكومة، كما أن **الناظر** من أهم الشخصيات التي تربط الفلاح بالمالك الكبير، فإن (**البدال**) هو أهم شخصية تربط القرية بالعالم الخارجي وعادة ما يكون هذا البدال يوناني الجنسية، وهو يقوم لمهمات البدال والصيدلي والقهاء والطاعم والمُقرض وأمين الودائع وهو أكثر الأوربيين تمصراً، لأنه لا يجد غضاضة في أن يعيش وسط القرية وبين الفلاحين إن لم يعش مثلهم، وبفضلهم إن لم يكن لأجلهم. فقد جلب إلى هذا العالم المُغلق الفونوغراف وألعاب الغرب، نعم هو يسرق الفلاحين ويعلمهم استعمال المخدرات، ولكن بكرم خلق وحُسن صنيع، بمعنى أنه – ولو يُقرض بالربا الفاحش – يفعل ذلك حالاً وبدون أن يطلب كثيراً من الشكليات، وهو يبيع مؤجَلاً، وعندما يشتري يدفع الثمن فوراً، فيُقَدر الفلاح هذا الرجل الذي يعرف كيف يتخلص من الورطات.

وهناك أشخاص أقل أهمية واكثر شعبية يتميزون فوق لوحة الحياة القروية، وهم يتقلدون منذ القِدم وظائف اجتماعية ثابتة ولعل (**المزين**) أهم هذه

الشخصيات، فهو حلاق وصيدلي، هو رجل كثير المشاغل، إذ أنه يحلق رؤوس ولحى الفلاحين العديدين في دائرته جاثياً كأبيه وجده أمام زبونه الذي هو جاثٍ كذلك، وبين ساقيه إناء مملوء بالماء، وبين أصابعه آلة قديمة، وهو يبل بمهارة وسرعة الرأس والوجه. وإذا كانت هناك سن تؤلم فهو يخلعها. إذا كان أحد محتاج إلى كئوس هواء أو إلى فصد أو إلى مُسهل فكل هذا من عمله. وهو ممثل الصحة العامة وبهذا العنوان هو مُكلف بالحقن وبإنباء العمدة بالوفيات، وفوق أنه موظف الأحوال المدنية هو أيضاً مدير الختان في القرية، ومقابل هذه الخدمات يتلق أجره عيناً أو بضع مليمات.

والموضع الأكثر زيارة بعد (المسجد) هو ضريح القديس حامي القرية الذي يدعونه بالولي أو الشيخ أو سيدي فلان. ويُقام الضريح خارج القرية في أشجار هي مُبجلة، وأحياناً بالقرب من بئر أو قناة، وهو على صورة مكعب ذي خمسة أمتار في خمسة مسقوف بقبة، والكل مُبيّض بالجص. وليس جسد الولي دائماً في داخل الضريح، وإنما يوجد فيه فقط قبر خال للذكرى، وخوص وشموع وقطع من قماش وخصل شعر، وكمية من طلائع الثمار كنذور. والرجل الذي يعنى بالضريح تكفله الجماعة أو يعيش من دخل مؤسسة موقوفة، وأحياناً تكون وظيفته وراثية.

وعلى بعد كاف من مدينة الأحياء توجد مدينة الأموات، إذ تقوم المقبرة في أرض قاحلة أي على خرائب (تل أو كوم) لقرى مهجورة أو فوق حافة الصحراء إلى جانب الصخور في وسط الرمال، وتتألف قرية الموتى من قبور فردية مضغوطة، بعضها إلى جانب بعض، وكل أسرة تعرف مكان موتاها وتأتي إليه في اليوم الأول من العيد، وفي هذا اليوم تبدو القرية مهجورة من سكانها. ..... وعلى الجانب الآخر نرى في اللوحات المرسومة للقرى المصرية دائما غدير ماء، وفي واقع الأمر أن هذا الغدير هو مستنقع أخضر اللون خارج عن المألوف بقدر ما هو ضار، وكل القرى تقريباً ممهورة بمثله، ويمكن أن يقال: إن الضرورة هي التي دعت إليه، فلبناء المنازل، ولصنع الطوب، ولتحويل أحد مجارى المياه، أو لتقوية أحد جسور السكة الحديدية أو أحد جسور المياه تؤخذ المواد من مواضعها أي من أقرب أرض، وهكذا تُخلق وتُحفر وتنمو ثم تمتلئ ماء وتكون المستنقعات الواسعة (**البرك**) التي تُستخدم مساقي للحيوانات وحمامات للأطفال، وأحياناً آبارا للمنازل يغترف منها النساء.

وقد ردمت الحكومة عددا كبيرا من هذه البرك بعد أن لقيت مقاومة من جانب الفلاحين، إلا أنه لا يزال هناك عدد ضخم هذه البرك. ..... وعلى مقربة من المستنقع وخارج القرية دائماً يمتد البيدر الذي تُجفف فيه الحبوب وتُدرس (**الجُرن**) وهو موضع مُغطى بأرواث البقر والتراب على مستوى واحد ومُقسم إلى مربعات متراصة. والجُرن من المنافع العامة فلا يستطيع أحد أن يدعي ملكيته، على أنه متسع بالقدر الكافي لأن يُذري كل فريق

مؤلف من عشرة شرائم حبوبه في دوره. وهو يستمل أيضاً كميدان عام وكموضع للاجتماع.

وعلى مد البصر بعد ذلك يلمح المرء كومة مكونة من القمامة وجثث الحيوانات، ولقد كان من الممكن أن تفوق تلك الكومة المنازل في الارتفاع لولا أن الكلاب والحِدأ تأتي بانتظام لإنقاصها، وأن الفلاح يأتي إليها لينقب فيها عن السماد، وكانت تصير أكثر خطراً على الصحة العامة من المستنقعات لولا أن الشمس تطهرها. ..... وفي خارج مساكن القرية أيضاً توجد (**الشونة**) وهي المستودع أو مخزن الحبوب ويوجد بالقرب منها مكتب الخازن ومساكن العمال والمدرسة الإلزامية في القرى الكبيرة. وعند مدخل القرية توجد بناية معني بها أكثر من جميع المنازل تُسمى (**المضيفة**) وهي حجرتان أو ثلاث حُجر يعتني بها العمدة شخصياً، وهي بمثابة فندق للمسافرين والموظفين والعابرين، وتمتلك هذه البناية مصلحة الري أو وزارة الداخلية[33].

ب – وصف عام لمسكن الفلاح:

قبل أن ننتقل إلى وصف المسكن الشائع للفلاح المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك بعض المساكن الاستثنائية داخل القرية ولا يسرى عليها هذا الوصف العام، وهي إما أن تكون أفخم منها كما هو الحال بالنسبة لمسكن العمدة ومساكن كبار المُلاك، أو أدني منها كما هو الحال بالنسبة لمساكن أنصاف الرُحّل أو الوافدين الجدد حيث يُقيمون في (**عشش**) مبنية من السعف والصفيح مغطاة بالخِرق والطين. كما أن القرى المُلاصقة لحدود الصحراء في مصر العليا يتم بناء مساكنها من الأحجار المُقتطعة من الجبل، وبعضها مغطى بسقوف مقوسة، وأحياناً على صورة قبة، أما مساكن العزبة فسيتم تناولها في القسم التالي. ولنتابع معاً الوصف العام للمسكن الشائع للفلاح.

يتعلق مسكن الفلاح كعمله بالأرض وبنوع الحياة وبالنظام الاجتماعي، فالأرض التي تُطعمه هي نفسها التي تُؤويه، وهو أرضي بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، والمادة هنا هي التي تُعطي الصورة. فمن الصلصال وقش الشعير أو الفول أو الكتان وأرواث البقر وماء النيل يتكون المُلاط المستعمل في كل مكان والذي يُبسط من الجانبين على حاجز من حطب الذرة أو من السعف أو من القصب أو يُصَب في قالب من الخشب لصنع اللبن (الطوب النيئ) الذى يُجفف في الشمس، وعندئذ يُبنى به الحائط، و(أسمنت) اللحمة مصنوع من نفس هذا المزيج الطبيعي، ومنه أيضاً الطلاء الذي يُغطي الحوائط من الداخل ليحميها. ولكي يكون للحائط المبني على هذا النحو مقاومة كافية يجب أن يكون سُمكه من 30 إلى 40 سنتيمترا. وعندما يكون الفلاح أكثر سِعة يبنيه على أساس من آجر يدعى (الطوب الأحمر)، أو على قواعد من حجر الجص، وهكذا حتى لا تأكل الرطوبة التي تصعد من الأرض بالترشح أساس المنزل.

وحتى لا تتعرض متانة الحوائط للخطر، ولكي تؤدى على أفضل وجه مهمتها كواقية ضد إفراط النور والحرارة أثناء النهار، وضد برد الليل وخطره، فإنها تحتوي على فتحات قليلة جدا: باب ارتفاعه متران إلا ربع وعرضه متر تقريباً، وهو منفصل عن الدرب بعتبة ارتفاعها 10 سنتيمترات، وفوق مستوى الأعين كوى صغيرة (30 × 20 سنتيمترا) وهي تُسد في الشتاء، ومنها ومن الباب تكون الاتصالات الوحيدة بالخارج. وهذا التقتير في الإنارة يُبرر فوق ذلك بنقص الخشب وغلائه فمصر ليست بلداً ذا غابات، والنخل والجميز والسنط التي تُظلل القرى هي أنفس من أن تستخدم كأخشاب للمباني. في مصر العليا حيث لا توجد أمطار البتة تظل بعض المنازل بلا سقوف، ولكن في مصر السفلى لابد من وجود أسقف للمنازل وهنا تكمن المشكلة الحقيقية حيث لابد من استخدام عروق بعض الأشجار تُرص بجوار بعضها البعض على أبعاد تصل لنحو 60 سنتيمترا، ثم يُمد حطب الذرة أو حطب القطن أو الغاب أو الجريد. ولكي لا يتعطن هذا السقف يُغطي بحصر غليظة، وفوقها تُعَد طبقة قوية من المُلاط المختلط بالرماد. وبهذا يُصنع السطح الذي يتم الوصول إليه عن طريق سلم من الخشب أو من اللبن فالحاجة ماسة لهذا السطح، حيث توجد فوقه الآلات وصناديق الحبوب والوقود وأحيانا الطيور.

وأكثرية المساكن تتكون من غرفتين أو ثلاث غرف مع فروق ضعيفة في الرسم والمساحات والانتفاع، وتتكون من: قاعة (مندرة) وإلى جانب حائطها الأيمن بُني مستطيل يُشبه السرير يصلح للاستعمال (كنبة) وهو (المصطبة) وهذه القاعة هي أكثر أجزاء البيت نوراً بسبب الباب، وهي تُستعمل للاستقبال ولنوم الضيف. والحجرة الثانية هي حجرة النوم والطهي، وهي تطل على القاعة وفي إحدى زواياها التنور المبني بالآجر والملتصق بالحائط، وسقفه المبسوط يكون شبه سرير ينام فوقه شخصان في الشتاء، ونظراً لعدم وجود مداخن فإن الدخان يمر من الكوة. وفي الداخل توجد ردهة صغيرة (زريبة) مغطاة إلى النصف بحطب الذرة تُحبس فيها الجاموسة والحمار[34].

2 – نمط الإقامة في العِزَبْ

ذكرنا أن نمط الإقامة في العِزَبْ ارتبط أساساً بنمط الإنتاج التبعي الذي سلكه كبار المُلاّك لاستغلال مزارعهم وضياعهم. وكان من الطبيعي أن تتضمن تلك العِزَبْ بجوار سكن المالك وسكن ناظر العزبة وسكن الموظفين، مساكن للفلاحين التملية، ثم المخازن والحظائر والأجران. وبشكل عام فإن وجود هذه المباني كانت ترفع من قيمة الأراضي الزراعية خاصة تلك الأراضي حديثة الاستصلاح التي تقوم بها الشركات الزراعية. إلا أنه مع تقلص الدور الإنتاجي للعزبة أصبح من النادر بناء مساكن للتملية خاصة عند وجود هذه العِزَبْ بالقرب من القرى، كما تدهورت أحوال سُكنى الفلاحين التملية وأصبحت في حالة يُرثى لها.

ومع ارتفاع الدعوة لإصلاح حال العِزَبْ أصدرت الحكومة قانونا خاصا لتنظيم بناء هذه العِزَبْ، كما اهتم عدد من كبار المُلاك خاصة من الأمراء وبعض أفراد الأسرة المالكة ببناء وتطوير التفاتيش التابعة لهم، وكانت التفاتيش الملكية خاصة **تفتيش إدفينا** نموذجاً لذلك. إلا أن ذلك كان يُعبر عن حالات فردية ولا يُعبر عن ظاهرة عامة. ثم قامت **الجمعية الزراعية الملكية** بإنشاء عزبة نموذجية بمزرعتها في **بهتيم**، وأتاحت زيارتها لكبار المُلاك وأصحاب الشركات الزراعية الذين يقومون باستصلاح الأراضي وبناء قرى تابعة لها، وذلك للتعرف على نماذج البناء المتعددة التي أقامتها. حيث ضمت مباني ومساكن من الطوب الأحمر والأسمنت المسلح، ومباني أخرى من الطوب الأخضر (اللبن) ومونة الطين والرمل، وكانت أسقفها من عروق الخشب، والأرضي بارتفاع 30 سنتيمترا عن سطح الأرض. ويتألف كل منزل من غرفتين مساحة كل منهما 3.5 × 4.5 متر، وغرفة علوية لاستعمالها صيفاً، وبكل منزل حوش سماوي مساحته 35 متراً مربعاً يوجد به فرن، وهناك حظيرة مساحتها 3.5 × 4.5 متر ليحتفظ فيها الفلاح بمواشيه، ثم هناك مرحاض صحي ذو خزان، وقد تراوحت تكلفة إنشاء المسكن الواحد عام 1938م بين ثلاثة وعشرين إلى خمسة وعشرين جنيها.

ويتبين من تعداد السكان لعام 1907م أن جميع قري مديرية البحيرة كان يتبعها عِزَب، وأن 60% من قرى الدقهلية يتبعها عِزَب، وتبلغ تلك النسبة 78% من قرى الغربية، 65% من قرى الجيزة، 70% من قرى المنوفية، 88% من قرى القليوبية، 81 % من قرى الشرقية.

أ- قانون تنظيم العِزَبْ:

في عام 1933م قامت الحكومة بإصدار القانون رقم 69 وهو القانون الخاص بإنشاء العِزَبْ نظراً لسوء حال مباني العِزَبْ خصوصاً مساكن عمال التملية وعدم ملاءمتها من الوجهة الصحية، فكانت معدومة النوافذ لا تتخللها أشعة الشمس ولا الهواء، وبدون دورات مياه، أو ذات دورات مياه غير صحية يتوالد فيها الناموس مع افتقارها للشروط الصحية مما أدى لانتشار الأمراض والأوبئة. كما كانت العِزَبْ ذات شوارع ضيقة لا يسهل المرور فيها، تجاورها كومات السماد التي تنبعث منها الروائح الكريهة ويتكاثر فيها الذباب، كما توضع الأحطاب مكدسة فوق سطوحها فتكون مُعرضة للحريق.

ب -المواد الأساسية في القانون:

وفيما يلي نستعرض أهم المواد الأساسية لهذا القانون الذي جاء في مادته الأولى: تُعتبر عزبة، مهما اختلفت تسميتها عن ذلك عُرفاً، مجموعة الأبنية التي تُقام في أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها. وتكون مُعَدة لسُكنى الزراعيين وصاحب العزبة عند الاقتضاء. ولحفظ الحاصلات الزراعية. وإيواء المواشي، وما يتبع ذلك. ولا يتم إنشاء العزبة إلا بعد الحصول على ترخيص من

مجلس المديرية، بعد تقديم الطلب المُرفق به رسم الموقع، ورسم المباني.

على أن تُراعى الشروط الصحية من حيث: ضرورة توفر (طلمبة) مياه في العِزَبْ التي لا يتيسر الحصول فيها على مياه النيل. وأن تكون الأبنية ذات نوافذ بحيث تتخللها الشمس والهواء. وأن تُدك أرض حُجر السكن بطبقة من مادة صماء جافة (كسر طوب أو شُقف). أن تُطلى الجدران بمونة البياض، أو بمخلوط من الطين والتبن مع رشها بالجير. عمل مرحاض قروي في كل منزل، أو عدة مراحيض صحية لكل صف من منازل العِزبة. تخصيص محل لوضع السماد العضوي (سباخ المواشي).

كما يُحدد القانون أقل المسافات الواجب تركها بين بداية مباني العِزبة وجسر النيل أو جسر الترع والمصارف العمومية بعشرين متراً، وبين العِزبة والجبانة مائة متر، ونحو عشرة أمتار بين العزبة والطريق الزراعي. وفي جميع الأحوال يحق لمجلس المديرية أن يقرر إزالة وهدم كل عِزبة إذا خالفت تلك الشروط، أو إذا أصبحت مأوى للقتلة واللصوص وغيرهم من المجرمين المحكومين، أو إذا خلت من سكانها، أو إذا تعسرت حراستها ورفض المالك دفع مصاريف الحراسة. وإذا لم يقم المالك بتنفيذ قرار الهدم تقوم المديرية بالتنفيذ مع تحصيل المصاريف من مالك العِزبة. وأجاز القانون تطبيق أحكام الإزالة على النجوع والكفور والقرى، ولو لم يشملها تعريف العِزبة إذا كانت مساكنها لا تزيد على عشرة. وتوضح مواد هذا القانون مدى الحال الذي كانت قد وصلت إليه مباني سُكنى الفلاحين في العِزَبْ.

ج ــ مباني العِزَبْ:

كانت مباني العِزَبْ، تُعتبر من أهم المنشآت الضرورية لإدارة شئون المزرعة، وكانت هذه المباني تضم:

– **مسكن المالك:** الذي عادة ما يُقام في الجهة البحرية على انفراد، وتحيط به حديقة مسوّرة، وتختلف قيمة ذلك المسكن باختلاف الحالة الاجتماعية للمالك فقد يكون قصراً كبيراً، أو مسكناً مُتسعاً من طابقين.

- **مسكن المفتش:** وهو المدير الفعلي للمزارع (العِزَبْ)، ويُطلق عليه اسم الناظر أو المأمور في حال إدارته لعِزبة واحدة فقط، وكان يُراعي فيه أن يكون منفصلاً عن مساكن باقي الموظفين ومحاطاً بحديقة كلما أمكن ذلك وعادة ما يتكون من ثلاث غرف وصالة.

- **مساكن الموظفين:** وهي مجوعة من المساكن المُجمعّة، التي تُخصص لسُكنى الموظفين من المعاونين، والكُتاب، والمخزنجية.

- **المكاتب:** وهي عبارة عن مقر إدارة التفتيش أو العِزبة، وهي بناء مستقل قائم بذاته يتكون من عدد من الحجرات التي تضم مكاتب الموظفين

العاملين بالعزبة أو التفتيش، وعادة ما يعلوها استراحة لنزول الزائرين.

- **المخازن:** وهي عادة ما تكون متسعة 9 × 8 أمتار، أو 8 × 12 مترا، وبارتفاع يتراوح بين خمسة وستة أمتار. ويجب توفر شروط التهوية والنوافذ ذات الحماية والأسلاك الكافية، وكذلك توفير العزل الكافي للرطوبة في الأرضيات حتى لا تتلف المحاصيل. وعادة ما تكون هناك أربعة مخازن كحد أدنى، واحد يخصص للقطن، وآخر يُخصص للقمح والذرة، وثالث للعدد والآلات، ورابع للمهمات ومستلزمات الإنتاج.

- **الحظائر:** يُراعى عند إنشاء الحظائر والإسطبلات أن يكون طول الإسطبل بعرض الحوش المُلحق به، ويزود السقف الجمالون بفتحات تسمح بالضوء والتهوية الكافية، وبحيث لا تكون النوافذ متقابلة لتقليل تيار الهواء، كما يجب أن يكون للحظيرة باب متسع بالجهة القبلية لنقل السماد.

- **الجُرن:** عادة ما يكون الجرن في الجهة الغربية القبلية للإسطبلات، ومكشوفاً من الجهة البحرية حتى يكون هواءه خالصاً أثناء التذرية، وحتى لا يتطاير السفوح والتراب على المواشي والمخازن والمباني.

- **مساكن العمال والتملية:** وتكون هذه المساكن على بُعد كافي عن الحظائر والإسطبلات، وعادة ما تتكون من ثلاث غُرف وصالة تصلح لعائلة مكونة من رجل وزوجته وابنه المتزوج، أو من غُرفتين وصالة تصلح لرجل وزوجته وأولاده الصغار، وغالباً ما تكون مساحة الغرف 3.5 × 4 أمتار، والحوش بمساحة 3.5 × 7 أمتار [35].

الفصل الثالث

التحول نحو الزراعة الرأسمالية

من الصعب من الناحية الكمية التعرف على **معدل اندثار نمط الإنتاج التبعي** مقابل **معدل انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي** حيث لا تتوفر البيانات الإحصائية الدالة على ذلك. ولكن يُمكن استقراء هذه النتيجة من خلال رصد بعض الظواهر، ومع الاستعانة ببعض البيانات التي تُشير إلى ذلك بطريق غير مباشر. وسوف نستخدم في هذا المجال عدة مؤشرات، وهي تلك الخاصة: بتغير التركيب (الريفي – الحضري)، التركيب الحيازي، التخصص وتقسيم العمل، والعمالة الزراعية المأجورة. حيث يترافق النمو الرأسمالي مع اتساع النطاق الحضري على حساب النطاق الريفي، وتترافق معه أيضاً زيادة التخصص وتقسيم العمل خاصة مع التقدم التكنولوجي، كما أن زيادة حجم العمالة مدفوعة الأجر أي العِمالة الحرة تُعَد هي أيضاً من مؤشرات التطور الرأسمالي، وحيث يُشير التركيب الحيازي إلى انحسار النمط التبعي الذي يُعَد بدوره مؤشراً هاما من مؤشرات التحول الرأسمالي كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق.

كما يُعَد تطور الثروة الحيوانية وتطور المُنتجات الحيوانية أحد المؤشرات الهامة لتطور الاستغلال الرأسمالي الكثيف حيث ترتفع القيمة المادية للمنتجات الحيوانية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالقيمة المادية للمنتجات النباتية، كما ترتفع أيضاً القيمة المادية للاستثمار في الإنتاج الحيواني مقارنة بالقيمة المادية للاستثمار النباتي، أما المؤشرات الخاصة بتطور التقنيات الزراعية فسيتم تخصيص الفصل التالي لدراستها.

أولا: التركيب (الريفي- الحضري) والتركيب الحيازي:

يهتم هذا القسم بدراسة كل من التركيب (الريفي – الحضري) بمعنى التعرف على درجة التحول من الريف إلى الحضر وهو أحد اتجاهات النمو الرأسمالي التجاري والصناعي. وكذلك التعرف على التركيب الحيازي بأشكاله الثلاثة: الحيازة الإيجارية، والحيازة بالملكية، والحيازة المختلطة أي تلك التي تجمع بين الشكلين الإيجار والملكية. وما يُمكن أن يُستدل عليه من زيادة أحد الأشكال على الأشكال الأخرى.

1- التركيب (الريفي– الحضري)

بالنسبة لهذا المؤشر فإن دراسة التركيب (الريفي – الحضري) للسكان المصريين تدل على الاتجاه المتزايد نحو الإقامة في الحضر وهو اتجاه عالمي بشكل عام. إلا أن أهمية الإشارة إليه هنا تكمن في أن نشأة وتبلور النظام الرأسمالي تترافق مع تزايد أعداد المدن وتضخم سكانها ممن يعملون في مجال التجارة في مرحلة أولى، ثم في مجال الصناعة والتجارة في مرحلة تالية. ويدل هذا المؤشر بالنسبة للمجتمع المصري أن متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري خلال القرن التاسع عشر (1821 – 1897م) كان يبلغ 0.072 % سنوياً، معدل ضئيل للغاية إذا ما قورن بنظيره خلال النصف الأول من القرن العشرين (1897 – 1947م) والذي كان يبلغ 0.360 % سنوياً. ويُمكن بالنسبة للقرن التاسع عشر التمييز بين مرحلتين: الأولى مرحلة عهد محمد على (1821 – 1846م) الذي بلغ فيه متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري 0.132 % سنوياً، والثانية مرحلة ما بعد محمد على حيث بلغ متوسط معدل التغير 0.043% سنوياً فقط وهو معدل ضئيل للغاية.

نعود الآن للنصف الأول من القرن العشرين لنرى أن متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري كان يعمل في عكس اتجاه نمط (الإنتاج التبعي)، ويُمهد في نفس الوقت للنظام الرأسمالي ويدعم فرص نموه. كما أن نمو المدن يساعد على نمو ظاهرة المُلاّك الغائبين، بينما نمط الإنتاج التبعي يستلزم بقدر كبير بقاء المُلاّك على أراضيهم أو بالقرب منها. وتوضح البيانات الرسمية أن أعداد السكان الريفيين ارتفع من 9.058 مليون نسمة عام 1907م إلى 11.429 مليون نسمة عام 1947م، إلا أن نسبة السكان الريفيين انخفضت من 81 % إلى 67% خلال نفس الفترة، مقابل الزيادة التدريجية

لنسبة السكان الحضريين من 19 % إلى 33 %. ويمكن بقياس متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري بين سنوات التعداد خلال النصف الأول من القرن العشرين ملاحظة أن أكبر هذه المعدلات قد تحقق في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1917 – 1927م)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 0.560 % سنوياً، كما بلغ أثناء فترة الحرب العالمية الثانية (1937 – 1947م) نحو 0.530 % سنوياً، وهو ما يدعم القول بأن النمو الحقيقي للنمط الرأسمالي المصري إنما تبلور بعد الحرب العالمية الأولى وهو ما يُمهد في نفس الوقت لتقلص نمط الإنتاج التبعي تدريجياً.

2– التركيب الحيازي

يُمكن التعرف على تغير نسب الحيازة باستخدام البيانات المتوفرة في إحصاءات التعداد الزراعي لعام 1939م والتعداد الزراعي لعام 1950م، وذلك على النحو التالي:

- إذا اتفقنا على أن **الحيازات الإيجارية** لابد وبالضرورة أن تتبع نمط الإنتاج الرأسمالي حيث لا يُمكنها ولا يحق لها اتباع نمط الإنتاج التبعي فإننا نجد أن عدد تلك الحيازات ارتفع من 67.198 ألف حيازة عام 1939م إلى 206.751 ألف حيازة عام 1950م، وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات ارتفع من 6.7 % إلى 20.6 %. أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد ارتفعت أيضاً من 513.355 ألف فدان إلى 1.222708 مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات ارتفع من 8.5 % إلى 19.9 %. وذلك يعني أن الزيادة المؤكدة في هذا النوع من الحيازة إنما يعنى زيادة وانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي، وعلى حساب اندثار نمط الإنتاج التبعي.

جدول رقم (1) التركيب الريفي – الحضري لسكان مصر من خلال التعدادات السكانية.

(العدد بالألف نسمة)

البيان	جملة عدد السكان	ريف		حضر	
		عدد	%	عدد	%
1821	4230	3830	90.5	400	9.5
1846	5290	4615	87.2	675	12.8
1897	9717	8263	85.0	1454	15.0
1907	11183	9058	81.0	2125	19.0
1917	12670	10030	79.2	2640	20.8
1927	14083	10367	73.6	3716	26.4
1937	15811	11429	72.3	4382	27.7
1947	18806	12604	67.0	6202	33.0

* الحضر للسنوات 1821، 1846، 1897 محسوب على أساس سكان المدن التي تزيد عن 20 ألف نسمة، أما باقي السنوات فمحسوبة على أساس التقسيم الإداري لوحدات التعداد.

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– السنوات 1821، 1846، 1897 من صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979م، ص 100.

– السنوات (1907 – 1947) من محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952– 1970)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978م، ص 224.

ـ وإذا انتقلنا إلى **الحيازات المختلطة** فإن الأمر يكون أكثر صعوبة حيث أن مساحة أراضي تلك الحيازات تضم مساحات بالملكية ومساحات أخرى بالإيجار، إلا أن نسبة مساحة الأرض المستأجرة تفوق نسبة مساحة الأرض المملوكة، كما أن هذا النوع من الحيازات أكثر انتشاراً في الحيازات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة (بنسبة 62.3%) وهي الحيازات التي يندر فيها استخدام نمط الإنتاج التبعي، كما أنه أقل انتشاراً في الفئات الكبيرة (أكبر من 50 فدانا) التي تتميز أساساً بانتشار نمط الإنتاج التبعي، حيث تبلغ نسبة الحيازات المختلطة بها 2.4% فقط من جملة الحيازات المختلطة.

وعلى ذلك يُمكن القول بقدر عالٍ من الثقة أن زيادة هذا النوع من الحيازة يعني أيضاً زيادة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي.

ننتقل الآن لاختبار تلك الفرضية فنجد أن عدد الحيازات المختلطة ارتفع من 49.106 ألف حيازة عام 1939م إلى 138.246 ألف حيازة عام 1950م وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات ارتفع من 4.9% إلى 13.8%. أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد ارتفعت أيضاً من 773.056 ألف فدان إلى 1.201080مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات ارتفع من 12.8% (5.3%

ملك + 7.5% إيجار) إلى 19.5% (8.0% ملك + 11.5% إيجار).

- وعلى الجانب الآخر أي **الحيازات بالملكية** تكون النتيجة الطبيعية انخفاض عدد ومساحة هذه الحيازات مقابل زيادة عدد ومساحة الحيازات الأخرى، وكما ذكرنا من قبل أن النمط التبعي يوجد أساساً في حيازات الملكية فإن انخفاض عدد ومساحة الحيازات بالملكية يعني انخفاض نمط الإنتاج التبعي. وبالعودة إلى البيانات الإحصائية نجد أن عدد تلك الحيازات انخفض من 883.759 ألف حيازة إلى 658.036 ألف حيازة وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات انخفض من 88.4% إلى 65.6 أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد انخفضت أيضاً من 4.750468 مليون فدان إلى 3.720136 مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات انخفض من 78.7% إلى نحو 60.6%.

ثانيا: التخصص وتقسيم العمل:

لا شك أن ارتفاع درجة التخصص وتقسيم العمل تُعَد أحد سمات التطور الرأسمالي والتي أدت لزيادة الإنتاج وتحسن نوعيته.

وسنحاول في هذا القسم التعرف على درجة ذلك التخصص وتقسيم العمل داخل المقتصد المصري بصفة عامة، وداخل الزراعة المصرية بصفة خاصة.

- التخصص وتقسيم العمل داخل المقتصد:

يوضح تركيب القوى العاملة وفقاً للنشاط الاقتصادي توزيع العاملين على مختلف الأنشطة الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية، ويُشير هذا التركيب أيضاً إلى مدى التخصص وتقسيم العمل فيما بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض. وتوضح بيانات الجدول رقم (3) توزيع أعداد المشتغلين ونسبهم وفقاً لأنشطتهم الاقتصادية من خلال التعدادات السكانية، حيث تمدنا تلك البيانات بنفس الاتجاه السابق الإشارة إليه في التركيب الريفي – الحضري. حيث تقلصت نسب أعداد العاملين في نشاط الزراعة والصيد من 60.3% عام 1927 إلى58.1% عام 1937م، وهو تقلص بسيط يبلغ 2.2% فقط خلال تلك الفترة رغم زيادة أعداد العاملين في ذلك القطاع بنحو 780 ألف عامل حيث ارتفعت من 3.5036 مليون عامل إلى 4.2843 مليون عامل خلال تلك الفترة. ولكن تنخفض تلك النسبة إلى 50.7% عام 1947م، وهي نسبة كبيرة تبلغ 7.4% بلغ نصيب الصناعة التحويلية منها 2.0%، ونصيب التجارة والخدمات 3.1%، في الوقت الذي لم تتغير فيه تقريباً أعداد العاملين في قطاع الزراعة والصيد.

وذلك يعني أيضاً أنه خلال تلك السنوات العشر الهامة (1937- 1947م) استوعبت الصناعة 231.5 ألف مشتغل، واستوعبت التجارة 159 ألف مشتغل، كما استوعبت الإدارة والخدمات العامة 190.9 ألف مشتغل. هذه البيانات تشير إلى

انخفاض درجة تركز العمالة المصرية في قطاع الزراعة وتوزعها على باقي القطاعات الاقتصادية في المجتمع وهو ما يدل على أن هناك اتجاها نحو زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل. وهي دلالة كبيرة على التحول في النشاط الاقتصادي الوطني نحو النشاط الصناعي والنشاط التجاري دعامتا نمط الإنتاج الرأسمالي. وإن كان هذا الاتجاه ليس بالقوة الكافية إلا أنه اتجاه يتمشى مع القوة المتواضعة التي كانت عليها الرأسمالية المصرية.

- التخصص وتقسيم العمل داخل الزراعة:

توضح بيانات تعداد السكان لعامي 1927م، 1947م ارتفاع أعداد المشتغلين بالزراعة من 3.469 مليون مُشتغل إلى 4.247 مليون مُشتغل بزيادة قدرها 777.83 ألف مُشتغل، وبنسبة زيادة كلية قدرها 22.4 % خلال فترة العشرين عاماً.

وقد توزع هؤلاء المُشتغلون على العديد من الحِرف الزراعية، إلا أن ذلك لا يعني عدم انشغال الفرد الواحد بأكثر من حِرفة، بل في الغالب عادة ما ينشغل بأكثر من حِرفة. ولكن بيانات تعداد السكان تستند إلى الحِرفة الرئيسية التي ينشغل بها الفرد داخل قطاع الزراعة. وتوضح هذه البيانات أن **حِرفة الزراعة الحقلية** تكاد تستحوذ على كامل العمالة الزراعية حيث :

بلغت نسبة العاملين بهذه الزراعة 96% عام 1927م، إلا أنها انخفضت إلى 93% عام 1947م. وهذه الأرقام وإن كانت تُشير إلى نوع من التغير إلا أنه كان بطيئا للغاية حيث انخفض التركز في الزراعات الحقلية 3 % فقط خلال عشرين عاماً، وهو ما يُشير بوضوح إلى مدى تخلف الزراعة المصرية من حيث ضعف درجة التخصص وتقسيم العمل.

جدول رقم (2) عدد ومساحة الحيازات حسب نوعها في عامي 1939م & 1950م

(العدد بالألف والمساحة بالألف فدان)

البيان	جملة الحيازات		ملكية		إيجار		ملكية وإيجار		
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	
								مملوكة	مؤجرة
1939	1000	6037	884	4751	68	513	49	319	454
1950	1003	6144	658	3720	207	1223	138	495	707

المصدر: - وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، القاهرة، 1933م، ص 2-3 & **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، ص 6-7.

جدول رقم (3) تركيب القوى العاملة وفقاً لنشاطها الاقتصادي من خلال التعدادات السكانية.

(العدد بالألف مُشتغل)

البيان	1927		1937		1947	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
زراعة وصيد وقنص	3503.6	60.3	4284.3	58.1	4214.9	50.7
مناجم ومحاجر	6.4	0.1	6.7	0.1	8.1	0.1
صناعات تحويلية	480.0	8.3	475.7	6.5	707.2	8.5
بناء وتشييد	123.7	2.1	117.9	1.6	111.6	1.3
نقل ومواصلات	129.6	2.2	137.7	1.9	201.0	2.4
تجارة	406.2	7.1	458.5	6.2	617.5	7.4
خدمات شخصية	283.0	4.9	155.0	3.5	391.0	4.7
إدارة وخدمات عامة	279.6	4.8	317.1	4.3	508.0	6.2
أعمال أخرى	594.2	10.2	1322.7	17.8	1559.4	18.7
الإجمالي	**5806.3**	**100**	**7375.6**	**100**	**8318.7**	**100**

المصدر:- حسين خلاف، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث**، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1962م، ص 87.

وإذا تحدثنا عن الحِرَفْ الزراعية الأخرى استناداً لبيانات عام 1947م، نجد أن جملة عدد العاملين بها بلغ 297.217 ألف فرد. تأتي **حِرفَة تصنيع منتجات الألبان** بمنازل الفلاحين في مقدمة هذه الحِرف حيث بلغ عدد العاملين بها 99.6 ألف فرد بنسبة 32.5 % من جملة عدد العاملين. تليها حِرفَة الصيد والقنص، التي تضم أساساً **حِرفَة صيد الأسماك**، وقد بلغ عدد العاملين نحو 55.8 ألف فرد بنسبة 18.8 %. ثم **حِرفة ملكية الأطيان**، بمعنى من يتعيّشون على ريع هذه الأطيان أو على الربح الناتج عن الاتجار بها بيعاً وشراء، وقد بلغ عدد هؤلاء 44 ألف فرد بنسبة 14.8 %. وتأتي في المركز الرابع **حِرفة الخِدمة** في منازل الآخرين، أي خدم المنازل، وقد بلغ عدد العاملين بها 41.7 ألف نسمة بنسبة 14.1 %. وفي المركز الخامس تأتي **حِرفة تربية الماشية والأغنام**، التي عمل بها 41.2 ألف فرد بنسبة 13.8 %. أما بالنسبة للحِرف الثلاث المتبقية فإن نسبة العاملين بها ضئيلة للغاية، حيث تبلغ 3.7 % **لحِرفة تربية الطيور الداجنة**، ونحو 9.1 % **لحِرفة البستنة والأشجار**، ونحو 0.4 % **لحِرفة تربية النحل ودود القز وحيوانات الزينة**.

ثالثا: العمالة الزراعية المأجورة:

لا شك أن توفر العمالة الحرة بأجر تُعَد من شروط نمط الإنتاج الرأسمالي ونظراً لندرة البيانات الإحصائية الممكن استخدامها للمقارنة بالنسبة للعمالة الزراعية المأجورة فإنه سيتم تحليل بيانات

التعداد الزراعي العام لسنة 1950م. وتوضح بيانات هذا التعداد أن جملة أعداد **العمالة الدائمة في الزراعة المصرية** بلغت نحو 3.442 مليون فرد، ولم تقدم هذه البيانات أية معلومات عن العمالة الزراعية غير الدائمة. ولعلْ هذا ما يبرر الفارق بين أعداد المشتغلين في الزراعة عام 1947م، وهو نحو 4.247 مليون، وبين أعداد العمالة الدائمة في الزراعة عام 1950م السابق ذكره. وعلى ذلك يُمكن تقدير حجم **العمالة الزراعية غير الدائمة** في الزراعة المصرية عند منتصف القرن العشرين بنحو 804.264 ألف عامل، أي ما يُعادل 19 % من جملة المشتغلين بالزراعة.

ويُمكن الاسترشاد أيضاً بأعداد الفلاحين التملّية اللازمين للعمل في العِزَبْ فيقدر **عطية** عدد **الفلاحين التملية** اللازمين لكل مائة فدان وفقا لأسلوب الزراعة في ذلك الوقت (1900م) بخمسة عشر فردا (وأسرته) على أن يكون منهم ستة أنفار درجة أولى وكل من الدرجات الثانية والثالثة والرابعة ثلاثة أنفار. معنى ذلك أن كبار الملاك كانوا يتنازلون عن استغلال حوالي 13 % من مساحة أراضيهم مقابل ضمان توفير العمالة المستقرة [36]. بينما يقدر **غنام** عدد **الفلاحين التملّية** اللازمين لكل مائة فدان عام 1940م بعشرة أفراد (وأسرهم) مما يدل على ازدياد الاتجاه نحو استخدام العمالة الزراعية المأجورة على حساب عمالة التملّية الدائمة وما يترتب عليها من التزامات متبادلة، وهو يدل أيضاً على اتساع ظاهرة البطالة في الريف وتوفر الأيدي العاملة وبالتالي رِخصْ أجورها. أما تفسير ذلك التغير في حجم عمالة التملّية بأنه دليل على ارتفاع إنتاجية العامل الزراعي بنحو 33 % خلال هذه الفترة (1900 – 1940م)[37] فهو تفسير نعتقد أنه مُغالى فيه، وعلى العموم فإن الفصل التالي يتناول التغيرات التقنية في الزراعة المصرية والتي تنعكس على إنتاجية العِمالة الزراعية.

وقد صنف ذلك التعداد العمالة الدائمة إلى ثلاث فئات: الأولى، وتضم **عمالة الحائزين** أي عمالة من يحوزون الأراضي الزراعية، وقد بلغت أعدادهم 995.0 ألف عامل بنسبة 28.9 %. وتضم الفئة الثانية **العمالة بدون أجر**، أي عمالة أفراد الأسرة، وأفراد الوحدة المعيشية، والأقارب الذين لا يتقاضون أجراً نظير عملهم، وقد بلغت أعدادهم 1.389 مليون عامل بنسبة 40.4%. أما الفئة الثالثة فتضم **العمالة بأجر**، أي العمالة التي تتقاضى أجراً مدفوعاً نظير عملها، سواء كانت تلك العمالة من الأقارب أو غيرهم، وسواء كان الأجر المدفوع نقداً أو عيناً، وقد بلغت أعدادهم 1.058 مليون عامل بنسبة 30.7%. وهذه النسبة المرتفعة للعمالة الزراعية المأجورة عند منتصف القرن العشرين إنما تضيف دلالة جديدة وهامة على تقلص نمط الإنتاج التبعي وتزايد نمط الإنتاج الرأسمالي. إلا أن هذه النسبة المرتفعة من العمالة المأجورة تحمل في طياتها أيضاً أحد مظاهر تخلف الزراعة المصرية، يتمثل المظهر الأول في ارتفاع نسبة عمالة الأطفال

من جملة العمالة المأجورة، حيث تبلغ هذه النسبة 40.5% وهي كما نرى نسبة مرتفعة للغاية، وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري إلى 45.5% وتنخفض في الوجه القبلي إلى 32.7%. ويتمثل المظهر الثاني في انخفاض نسبة عمالة النساء من جملة العمالة المأجورة حيث تبلغ هذه النسبة 19.6%، إلا أنها ترتفع في الوجه البحري إلى 27% وتنخفض في الوجه القبلي إلى 8.4% فقط. وفيما يلي نُلقي مزيداً من الضوء على هاتين الظاهرتين.

1 –عمالة الأطفال•

تُعد عمالة الأطفال إحدى سمات الزراعة التقليدية بشكل عام، والزراعة المصرية بشكل خاص منذ دخول زراعة القطن البلاد. فرعاية ذلك المحصول من حيث (جمع لطع الدود)، وعمليات جنية (ثلاث جنيات) تحتاج بشدة لعمالة الأطفال التي يُمكن لها المرور والتعامل بسهولة مع الشجيرات القصيرة للقطن بشكل أفضل من البالغين. وقد بلغت جملة **عمالة الأطفال الدائمة** عام 1950م نحو 1.066 مليون طفل بنسبة قدرها 31.0 % من جملة أعداد العمالة الدائمة. فإذا ما افترضنا نفس هذه النسبة في العمالة غير الدائمة لأمكن لنا تقدير عدد **عمالة الأطفال غير الدائمة** بنحو 249.322 ألف طفل، لترتفع بذلك **جملة أعداد عمالة الأطفال** (دائمة وغير دائمة) في الزراعة وحدها إلى نحو 1.315133 مليون طفل، وهي ظاهرة مرتفعة بلا شك عند مقارنتها بجملة أعداد الأطفال في نفس الفئة العُمرية لذلك العام.

ويُلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة العمالة الدائمة للأطفال في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي، فبينما تبلغ هذه النسبة 34.5 % من جملة العمالة الدائمة في الوجه البحري، فإنها تصل إلى 24.8 % في الوجه القبلي. وتستمر نفس الظاهرة في حالة العمالة بدون أجر حيث تبلغ تلك النسبة 48.2 % في الوجه البحري، بينما تصل إلى 40.8 % في الوجه القبلي. وفي حالة العمالة بأجر فإن نسبة عمالة الأطفال تبلغ 45.5 % في الوجه البحري، بينما تبلغ 32.7 % في الوجه القبلي. كما يُلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة العمالة الدائمة بدون أجر للأطفال عن نسبة العمالة الدائمة بأجر للأطفال حيث تبلغ في الأولى 45.9 % من جملة العمالة بدون أجر، بينما تبلغ في الثانية 40.5 % من جملة العمالة بأجر.

2– عمالة الإناث•

كانت عمالة الإناث (متزوجات – غير متزوجات) ولا تزال تُشكل ركناً أساسياً من أركان قوة العمل المصرية، وتوضح لنا بيانات عام 1950م أن جملة العمالة الدائمة للإناث بلغت نحو 606.6 ألف فرد

• هناك اختلاف في تحديد مدى عمر الأطفال، وقد أخذ التعداد الزراعي بتوصية لجان الأمم المتحدة، والتي تحدده بخمسة عشر عاماً، على اعتبار ضرورة توفير تسع سنوات تعليم أساسي للطفل الذي يبلغ من العمر ست سنوات، فيكون المجموع خمسة عشر عاماً.

• تؤكد الدراسات الحديثة التي تستند إلى حصر ساعات العمل، وهي أكثر دقة من حصر أعداد العاملين أن حصة عمل المرأة في الزراعة لا تقل عن 50%، بل وترتفع في بعض البلدان إلى أكثر من 60 %.

بنسبة قدرها 17.6 % من جملة العمالة الدائمة، وبالطبع ترتفع تلك النسبة عند إضافة أعداد العمالة غير الدائمة للإناث، وهي بيانات غير متوفرة. ويُلاحظ من البيانات أيضاً ارتفاع نسبة العمالة الدائمة للإناث في الوجه البحري كثيراً عن نسبة العمالة الدائمة للإناث في الوجه القبلي، فبينما تبلغ نسبة أعداد تلك العمالة في الوجه البحري 23.5 % من جملة العمالة الدائمة، فإنها تصل في الوجه القبلي إلى نحو 7.3 % فقط من جملة العمالة الدائمة.

ونظراً لأن غالبية الحيازات الزراعية يتم تسجيلها بأسماء الذكور فإن عمالة الإناث الحائزات تنخفض إلى 5.1 % فقط من جملة أعداد الحائزين، ترتفع هذه النسبة إلى 7.1 % في الوجه البحري، وتصل إلى 2.4 % فقط في الوجه القبلي. والملاحظة الأخرى هنا هي أن **نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر ترتفع عن نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر**، حيث تبلغ نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر نحو 25 % من جملة العاملين بدون أجر، بينما تصل نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر إلى 19.7 % من جملة العاملين بأجر. كما يُلاحَظ هنا **ارتفاع نسبة الإناث العاملات بدون أجر في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي**، حيث بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر في الوجه البحري نحو 31.1 %، بينما بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر في الوجه القبلي نحو 10.9%. كما تستمر نفس الظاهرة بالنسبة لعمالة الإناث بأجر، حيث **ترتفع نسبة الإناث العاملات بأجر في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي**، حيث بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر في الوجه البحري نحو 27.0 %، بينما بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر في الوجه القبلي نحو 8.4%.

أما بالنسبة **لأهم الحرف التي كان للإناث غالبية فيها** تفيدنا بيانات تعداد السكان لعام 1947م بأن نسبة عمالة الإناث في الصناعة المنزلية لمنتجات الألبان تبلغ 98.8 % من جملة العاملين في تلك الصناعة، وتبلغ تلك النسبة في تربية الطيور الداجنة 82.5 %، كما تبلغ 65.3 % بالنسبة لخدمة المنازل. ثم ملكية الأطيان بنسبة 49.2 %، وتربية النحل ودود الحرير وحيوانات الزينة بنسبة 28.1 %، تليها تربية الأغنام والماشية بنسبة 22.6 %، والزراعة الحقلية بنسبة 10.8 %، والبستنة بنسبة 8.1 %، وأخيراً الصيد والقنص بنسبة 1.9 %.

خلاصة

يُمكن من دراسة البيانات السابقة التوصل إلى أربع ظواهر عامة خاصة بالعمالة في الزراعة المصرية عند منتصف القرن العشرين، وهي:

ا- الارتفاع الكبير لنسبة أعداد **العمالة الزراعية الدائمة بدون أجر** (عمالة أفراد الأسرة والأقارب).

II- ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة للإناث** في الوجه البحري (23.5 %) عن نظيرتها في الوجه القبلي (7.3 %).

III- ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة للأطفال** في الوجه البحري (34.5 %) عن نظيرتها في الوجه القبلي (24.8 %).

IV-ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة بدون أجر** لكل من الإناث والأطفال عن نظيرتها **العمالة الدائمة بأجر** لكل من الإناث والأطفال. مما يعني أن الحائزين يدفعون أولاً بأقاربهم وأطفالهم إلى العمل الزراعي غير مدفوع الأجر في حيازاتهم. وعند التفكير في استخدام عمالة مأجورة فإنهم يفضلون استخدام الذكور البالغين، وتلك ظاهرة عامة في كل من الوجهين البحري والقبلي

جدول رقم (4) أعداد المشتغلين بالزراعة موزعون حسب الجنس والحرفة وفقاً لبيانات تعدادي السكان لعامي 1927م & 1947م.

البيان	1927م			1947م		
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
الزراعة الحقلية	3329697	2849955	479742	3949247	3523405	452842
بساتين وغابات	4675	4530	145	5611	5159	452
أغنام وماشية	50034	39887	10147	41181	31851	9330
طيور داجنة	1744	108	1636	10940	1913	9027
نحل وزينة وقز	874	842	32	1293	930	363
صيد وقنص	34152	33871	281	55814	54754	1060
ملكية أطيان	47461	16356	31105	44041	22359	21682
منتجات ألبان	–	–	–	96609	1183	95426
خدم منازل	–	–	–	41728	14493	27235
الإجمالي	3468627	2945549	523088	4246464	3656047	590417

– البساتين والغابات تشمل قطع الأشجار، والمشاتل، والفحم البلدي.

– تربية الأغنام والماشية تشمل البدو الرحّل.

– تربية الطيور الداجنة تشمل التفريخ.

– تربية النحل وحدها تشمل 75 % من العدد.

– أكثر من 99 % من الصيد والقنص تعمل في صيد الأسماك.

– صناعة منتجات الألبان المنزلية، وخدم المنازل لم ترد بيانات عنها في تعداد 1927م.

جدول رقم (5) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة، وغير مأجورة) موزعة وفقاً للعمر عام 1950م.

البيان	جملة المملكة		وجه بحري		وجه قبلي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عمالة بدون أجر	**1389309**	**100**	**958020**	**100**	**431289**	**100**
-أقل من 15 سنة	637806	45.9	461978	48.2	175828	40.8
-أكثر من 15 سنة	751503	54.1	496042	51.8	255461	59.2
عمالة بأجر	**1057878**	**100**	**642001**	**100**	**415877**	**100**
-أقل من 15 سنة	428005	40.5	291819	45.5	136186	32.7
-أكثر من 15 سنة	629873	59.5	350182	54.5	279691	67.3
عمالة الحائزين*	**995013**	-	**584916**	-	**410097**	-
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	**1257263**	**100**
-أقل من 15 سنة	1065811	31.0	753797	34.5	312014	24.8
-أكثر من 15 سنة	2376389	69	1431140	65.5	945249	75.2

* عمالة الحائزين بالكامل أكثر من 15 سنة.

جدول رقم (6) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة، وغير مأجورة) موزعة وفقاً للجنس عام 1950م.

البيان	جملة المملكة		وجه بحري		وجه قبلي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	1257263	**100**
-حائزون	995013	28.9	584916	8.26	410097	32.6
-عمالة بدون أجر	1389309	40.4	958020	43.8	431289	34.3
-عمالة بأجر	1057878	30.7	642001	29.4	415877	33.1
عمالة حائزون	**995013**	**100**	**584916**	**100**	**410097**	**100**
-ذكور	943	94.9	543307	92.9	400527	97.6
-إناث	51179	5.1	41609	7.1	9570	2.4
عمالة بدون أجر	**1389309**	**100**	**958020**	**100**	**431289**	**100**
-ذكور	1042111	75.0	658081	68.9	384030	89.1
-إناث	347198	25.0	299939	31.1	47259	10.9
عمالة بأجر	**1057878**	**100**	**642001**	**100**	**415877**	**100**
-ذكور	847633	80.3	468864	73.0	380769	91.6
-إناث	208245	19.7	173137	27.0	35108	8.4
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	**1257263**	**100**
-ذكور	2835578	82.4	1670252	76.5	1165326	72.7
-إناث	606622	6.17	514685	23.5	91937	27.3

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950**، القاهرة، 1958م، ص 412 – 413.

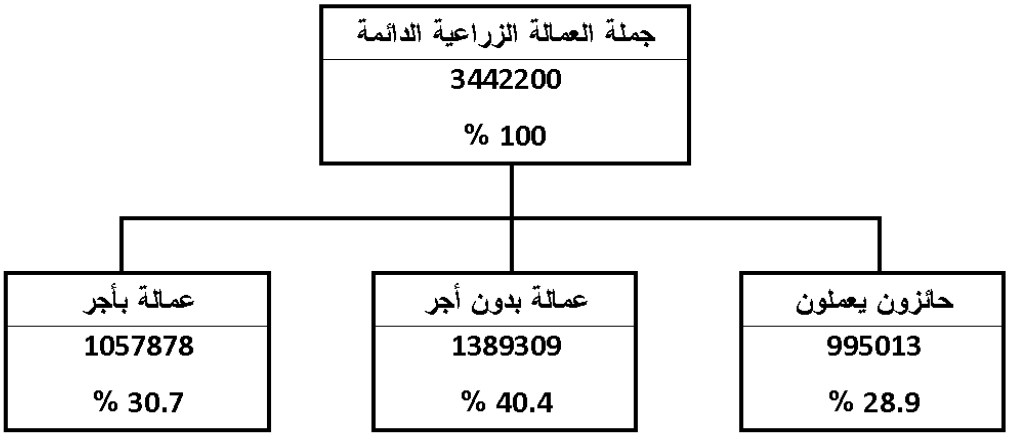

شكل رقم (2) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م.

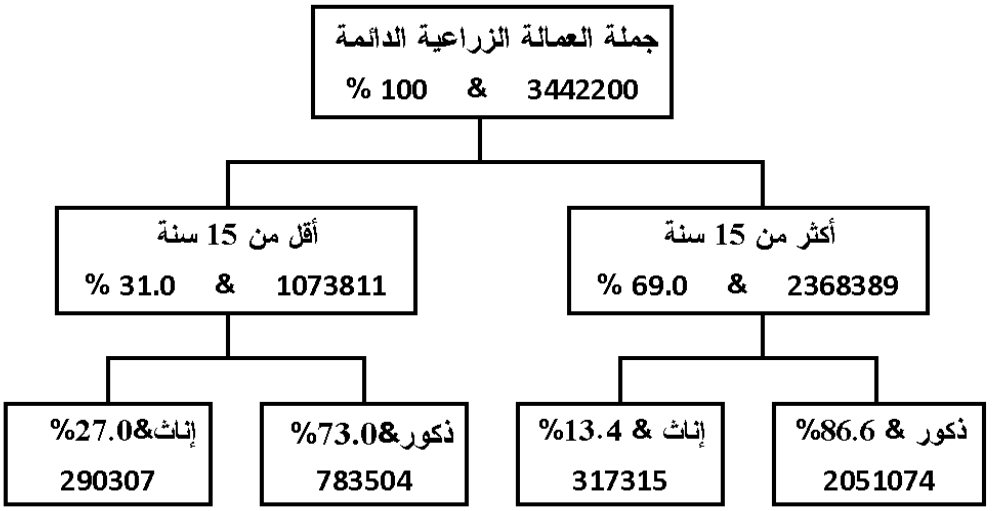

شكل رقم (3) العمالة الزراعية الدائمة لعام 1950م، موزعة وفقاً للعمر ووفقاً للجنس.

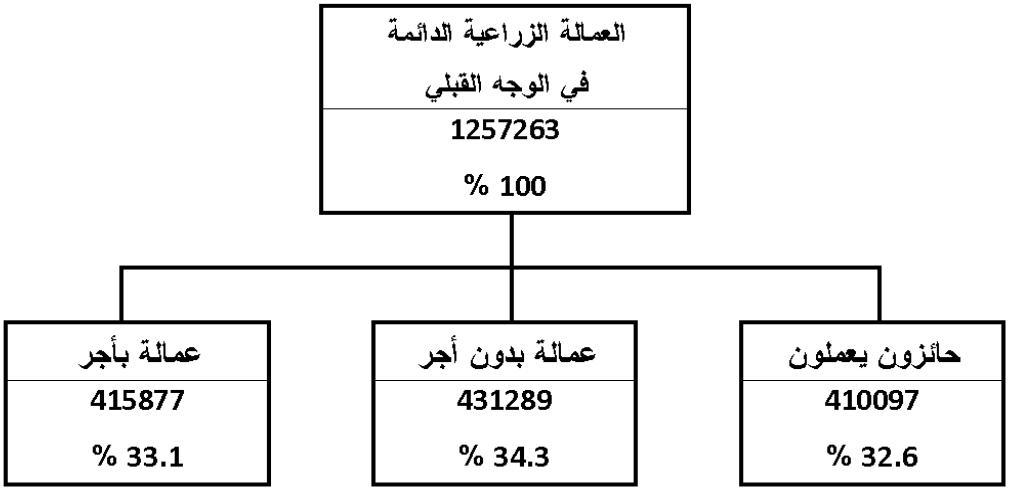

شكل رقم (5) العمالة الزراعية في الوجه القبلي (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م

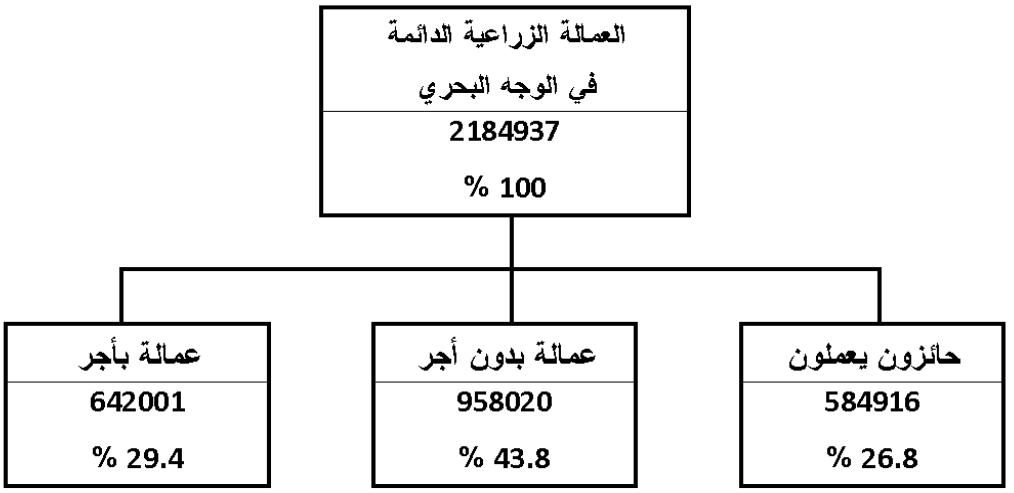

شكل رقم (4) العمالة الزراعية في الوجه البحري (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م.

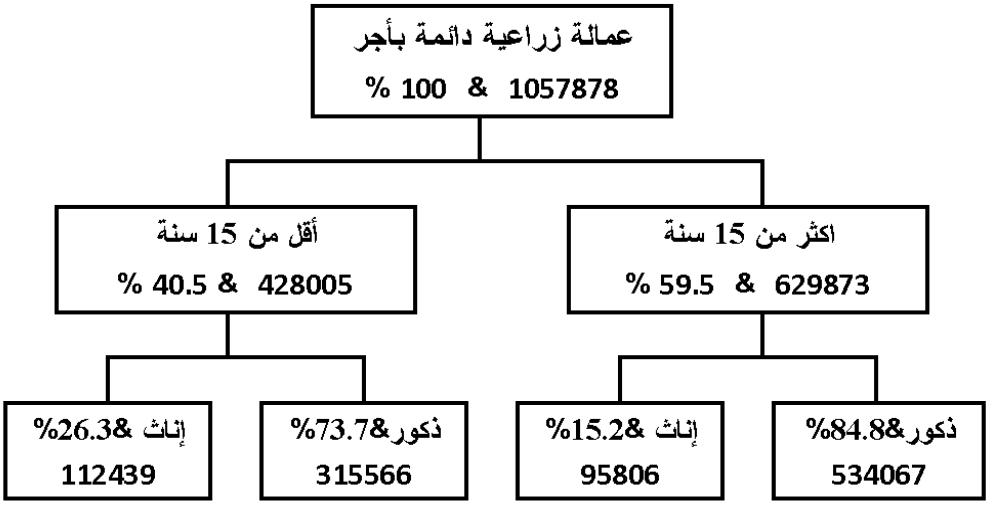

شكل رقم (7) العمالة الزراعية الدائمة بأجر موزعة وفقاً للعمر، والجنس عام 1950م

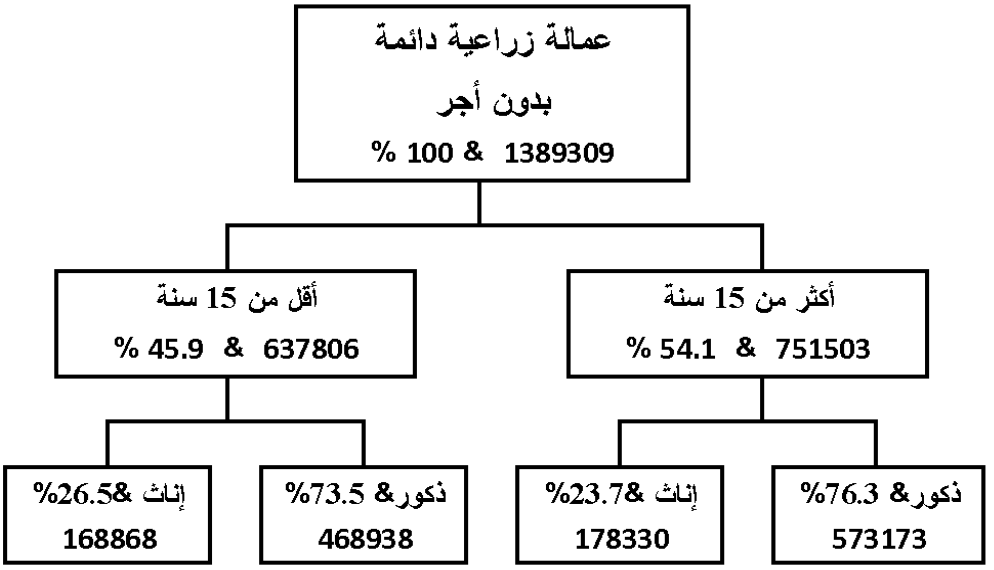

شكل رقم (6) العمالة الزراعية الدائمة بدون أجر موزعة وفقاً للعمر، والجنس عام 1950م

رابعا: الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني:

إذا كانت بيانات الإنتاج النباتي هي الأكثر استخداماً للدلالة على مدى تطور الزراعة إلا أن تطور الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لا يقل أهمية عن الإنتاج النباتي، ولكن تكمن مشكلة عدم ذيوع الاستدلال به إلى عدم توفر البيانات الإحصائية أو عدم دقتها. ويُمكن الفصل بين مفهوم الثروة الحيوانية الذي يُعبر عن تطور حجم رؤوس الحيوانات الزراعية، وبين مفهوم الإنتاج الحيواني الذي يتمثل في ناتج هذه الحيوانات من لحوم وألبان وصوف وبيض وعسل وحرير طبيعي وغيره من المنتجات الأخرى

1- تطور الثروة الحيوانية

يُمكن التعرف على تطور الثروة الحيوانية من خلال التعرف على أعداد تلك الحيوانات الواردة في تعدادي عام 1929م، وعام 1950م. حيث تتوفر لأول مرة بيانات منتظمة عن تلك الثروة.

أ-مجموعة الماشية والأغنام:

تضم مجموعة الماشية والأغنام كلا من: الأبقار، والجاموس، والأغنام، والماعز، والخنازير.

- **الأبقار:** ارتفعت أعداد رؤوس الأبقار من نحو 822.3 ألف رأس عام 1929م إلى 1.456 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 634.1 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 77.1 % خلال تلك الفترة، واحتلت مديرية الغربية الأهمية الأولى بنسبة 10.5 % من جملة عدد الأبقار في ذلك العام، تليها مديرية المنوفية بنسبة 9.3 %، ومديرية البحيرة بنسبة 9.0 %.

-**الجاموس:** ارتفعت أعداد رؤوس الجاموس من نحو 872.1 ألف رأس عام 1929م إلى 1.113 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 241.1 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 27.6 %. وهي كما نرى نسبة نمو أقل بكثير من نظيرتها المتحققة في الأبقار بسبب انخفاض معدلات الخصوبة في الجاموس. وجاءت مديرية الغربية في المركز الأول بنسبة 13.2 %، تليها المنوفية بنسبة 12.8 %.

- **الأغنام:** ارتفعت أعداد رؤوس الأغنام من 1.443 مليون رأس عام 1929م إلى 1.655 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 211.9 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 14.7 %. وتتركز أساساً في أربعة مديريات هي: سوهاج بنسبة 11.9 %، ثم أسيوط وقنا بنسبة 10.5 % لكل منهما، ثم الغربية بنسبة 9.5 %.

- **الماعز:** ارتفعت أعداد رؤوس الماعز من 702.6 ألف رأس عام 1929م إلى 938.6 ألف رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 236 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 33.6 %. ويتركز تواجد الماعز أساساً في الوجه القبلي بنسبة 73.2 % من جملة الأعداد، ويتركز هذا التواجد بدرجة عالية في ثلاث مديريات هي: سوهاج بنسبة 19.6 %، وأسيوط بنسبة 15.7 %، ثم قنا بنسبة 14.5 %.

– **الخنازير:** رغم ضآلة أعداد الخنازير في مصر بشكل عام، إلا أن الزيادة في أعدادها فاقت كل تصور خلال نفس الفترة. فقد بلغت أعداد الخنازير عام 1929م نحو 12.6 ألف، ارتفعت إلى 167 ألفا عام 1950م، بزيادة قدرها 154.4 ألف خنزير، وبنسبة زيادة كلية قدرها 1221.9 %. وتأتي تلك الزيادة الكبيرة في أعدادها نتيجة اشتداد الطلب على لحومها من قبل قوات الاحتلال البريطانية التي تزايدت أثناء فترة الحرب الثانية وما بعدها، لأنه رغم عدم وجود موانع دينية لدى الأقباط المصريين تجاه تناولها إلا أنها لا تُشكل جانبا هاما من النمط الغذائي لهم، بالإضافة لارتفاع أسعارها خاصة المُصنّعة منها. وتتوزع تربية الخنازير في كافة المديريات،

ب–**مجموعة الدواب:**

تضم مجموعة الحيوانات من الدواب أساساً كلا من الحمير، والبغال، والخيول. كما تأتي الجمال ضمن هذه المجموعة في إحصاءات التعداد نظراً لأنها لم تكن تُربى في الغالب الأعم في ذلك الوقت كحيوانات لحم ولبن، وإنما يأتي هذا المحصول كناتج ثانوي. وتحتل الدواب مكانة رئيسية في الزراعة المصرية حتى منتصف القرن العشرين، فهي وسيلة الانتقال الوحيدة تقريباً في الريف، بالإضافة لأهميتها في نقل المحصول ومعدات الزراعة داخل الحقول.

–**الحمير:** رغم الأهمية الكبيرة لهذا الحيوان في الزراعة المصرية إلا أن أعداده انخفضت انخفاضاً ضئيلاً من 1.134 مليون حمار عام 1929م إلى 1.054 مليون حمار عام 1950م، وتنتشر الحمير في الوجه البحرى أكثر من الوجه القبلي كما هو الحال في جميع حيوانات النقل والركوب، وهو أحد أشكال التمايز في الريف بين الوجهين.

–**البغال:** تأتي أهمية البغال من كونها أكثر قوة من الحمير وأقل كلفة من الخيول، وتستخدمها الحكومة في دعم وسائل النقل التابعة لها في الأرياف عادة، بل وفي المدن أيضاً. ويُمكن القول أن الحمير للأهالي، والبغال للحكومة، والخيل لكبار المُلاك وأثرياء القوم. وقد ارتفعت أعداد البغال من 13.5 ألف بغل عام 1929م إلى 23.4 ألف بغل عام 1950م، بزيادة قدرها 9.9 ألف بغل، وبنسبة زيادة كلية قدرها 73.1 %. وتتركز البغال في الوجه البحري بشكل عام بنسبة 73 %.

–**الخيول:** ارتفعت أعداد الخيول من 32.6 ألف رأس عام 1929م إلى 40.4 ألف رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 7.8 ألف، وبنسبة زيادة كلية قدرها 24 %. ويأتي تركز الخيول في الوجه البحري بنسبة 64.9 %.

– **الجمال:** رغم أهمية الجمال ضمن مجموعة الدواب في مصر فإنه لا يتم تربيتها في مصر في الغالب الأعم، ويتم الاعتماد على وارداتها من السودان. لذلك فإن أرقام المقارنة بين سنتي التعداد قد لا تُعطي دلالة حقيقة، خاصة أن الفارق بينهما ضئيل. حيث ارتفعت تلك الأعداد من 190.3 ألف

رأس عام 1929م إلى 198.8 ألف رأس عام 1950م. بزيادة قدرها 8.5 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 4.5 %. ويتركز تواجد الجمال في الوجه القبلي بنسبة 59.7 % من جملة أعداد الجمال عام 1950م.

ج-مجموعة الدواجن:

وتضم تلك المجموعة ما يُعرف أساساً بالطيور المنزلية، بالإضافة إلى الأرانب رغم كون هذا الأخير من الحيوانات. وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين لم يشهد أفراد هذه المجموعة مشروعات متخصصة للتربية إلا في حالات نادرة، بينما لم يخلُ منها أي بيت ريفي، حيث كانت تعتمد على فضلات المنزل والمزرعة كمصدر أساسي لغذائها.

-**الدجاج:** بلغت جملة أعداد الدجاج عام 1929م نحو 11.871 مليون دجاجة انخفضت إلى 11.142 مليون دجاجة عام 1950م، بنسبة انخفاض كلية قدرها 6.1 %. وتنتشر تربية الدجاج في جميع المديريات.

-**الحمام:** ارتفعت أعداد الحمام من 3.561 مليون طائر عام 1929م إلى 4.116 مليون طائر عام 1950م، بزيادة قدرها 555 ألف طائر، وبنسبة زيادة قدرها 15.6%. ودرجة انتشار تربية الحمام تشابه تقريباً درجة انتشار تربية الدجاج.

-**الأوز:** ارتفعت أعداد الأوز من 1.412 مليون أوزة عام 1929م إلى 2.166 مليون أوزة عام 1950م، وبنسبة زيادة قدرها 53.5%. وتتركز تربية الأوز في الوجه البحري بنسبة 65.1 % من جملة أعداد الأوز.

-**البط:** ارتفعت أعداد البط من 1.029 مليون طائر عام 1929م إلى 2.073 مليون طائر، بزيادة قدرها 1.04 مليون طائر، وبنسبة زيادة كلية قدرها 73.9 %. ويزداد تركز تربية البط في الوجه البحري حيث تبلغ نسبته 78 %.

- **الأرانب:** ارتفعت أعداد الأرانب من 1.775 مليون أرنب عام 1929م إلى 1.932 مليون أرنب عام 1950م، وبنسبة زيادة كلية قدرها 8.9 %. وتنتشر تربية الأرانب في الوجه البحري بنسبة 70.7 %.

-**دجاج رومي:** وهو أقل أفراد هذه المجموعة عدداً، رغم ارتفاع أعدادها من 269.3 ألف دجاجة عام 1929م إلى 438.7 ألف دجاجة عام 1950م، وبنسبة زيادة كلية قدرها 62.9 %. وتنتشر تربية الرومي في كافة المديريات.

ء- خلايا النحل:

شهدت أعداد خلايا النحل انخفاضاً من 349.3 ألف خلية عام 1929م إلى 280.4 ألف خلية عام 1950م، بحجم انخفاض قدره 9.68 ألف خلية، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 19.7 %. وتنتشر تربية النحل بشكل عام في الوجه البحري حيث تبلغ نسبة الخلايا المتواجدة به نحو 74.8 % من جملة عدد الخلايا، بينما بلغت في الوجه القبلي 25.2 %

فقط. وتأتي مديرية الغربية في المقدمة بنسبة 19.7%، تليها المنوفية بنسبة 17.1 %، ثم الدقهلية بنسبة 12 %. ويوجد نوعان من خلايا تربية النحل واحد يُعرف بالخلايا البلدية، وآخر يُعرف بالخلايا الإفرنجية. ويلاحظ بشكل عام أن السبب في انخفاض العدد الكلي للخلايا يرجع إلى الانخفاض في أعداد الخلايا البلدية من 345.8 ألف خلية عام 1929م إلى 269.1 ألف خلية عام 1950م. في الوقت الذي ارتفعت فيه أعداد الخلايا الإفرنجية من 3.6 ألف خلية إلى 11.4 ألف خلية خلال نفس الفترة. فالخلايا البلدية أكثر انتشاراً حيث بلغت نسبتها عام 1950م نحو 95.9% من جملة عدد الخلايا في ذلك العام، بينما بلغت نسبة أعداد الخلايا الإفرنجية نحو 4.1%.

جدول رقم (7) تطور أعداد الثروة الحيوانية في عامي 1929م & 1950م.

النوع	1929	1950	النوع	1929	1950
أبقار	822319	1456412	دجاج	11870861	11142486
جاموس	872041	1113105	أوز	1411626	2166276
أغنام	14431195	1655180	بط	1028764	2072461
ماعز	702561	938554	رومي	269304	438679
خنازير	12637	167050	حمام	3560800	4115848
جمال	190351	198837	خلايا نحل	**349337**	**280446**
خيول	32589	40416	إفرنجية	3572	11351
بغال	13523	23410	بلدية	345765	269095
حمير	1134303	1054364			

المصدر:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، ص 54 – 55 & **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، ص 338 – 339.

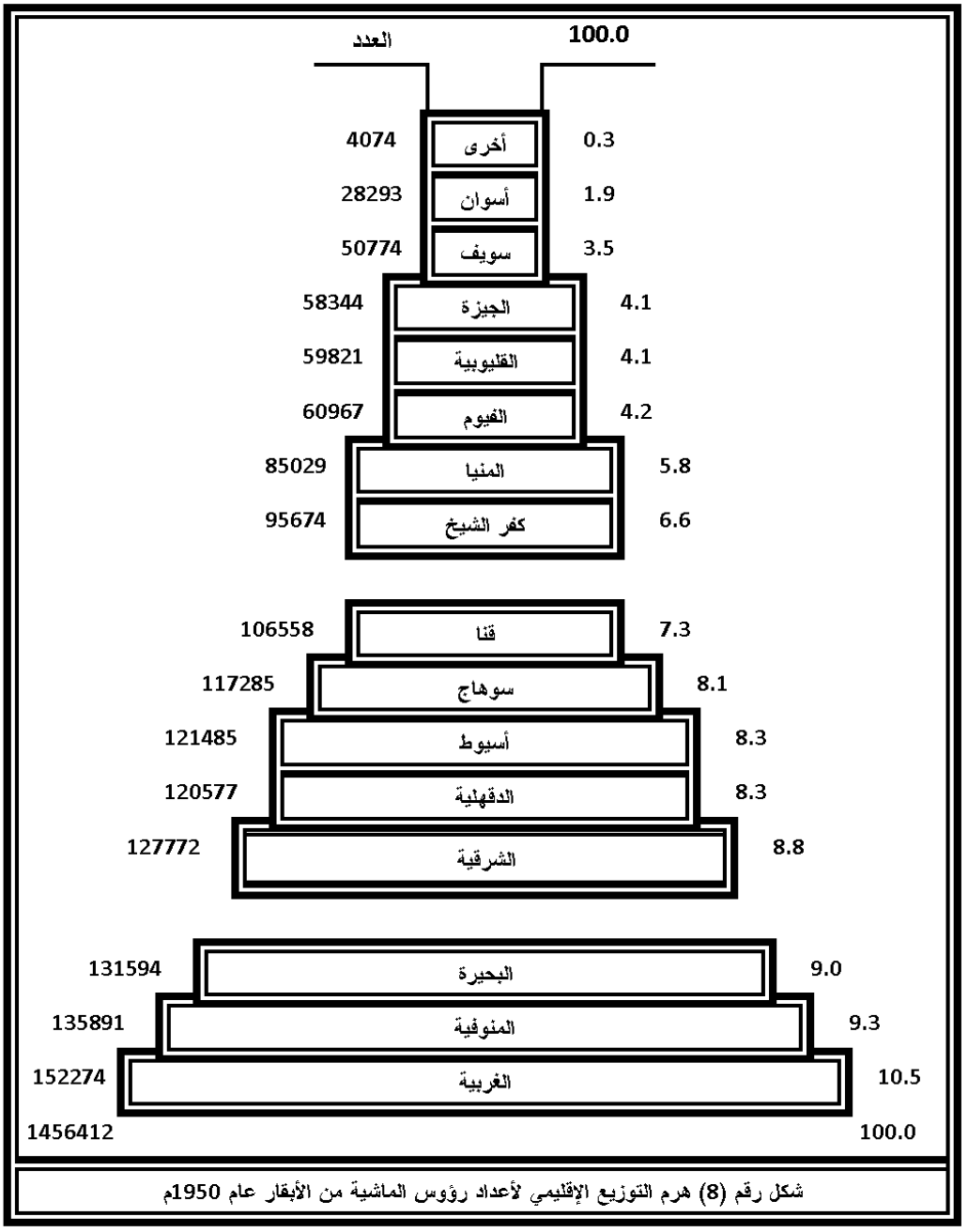

شكل رقم (8) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماشية من الأبقار عام 1950م

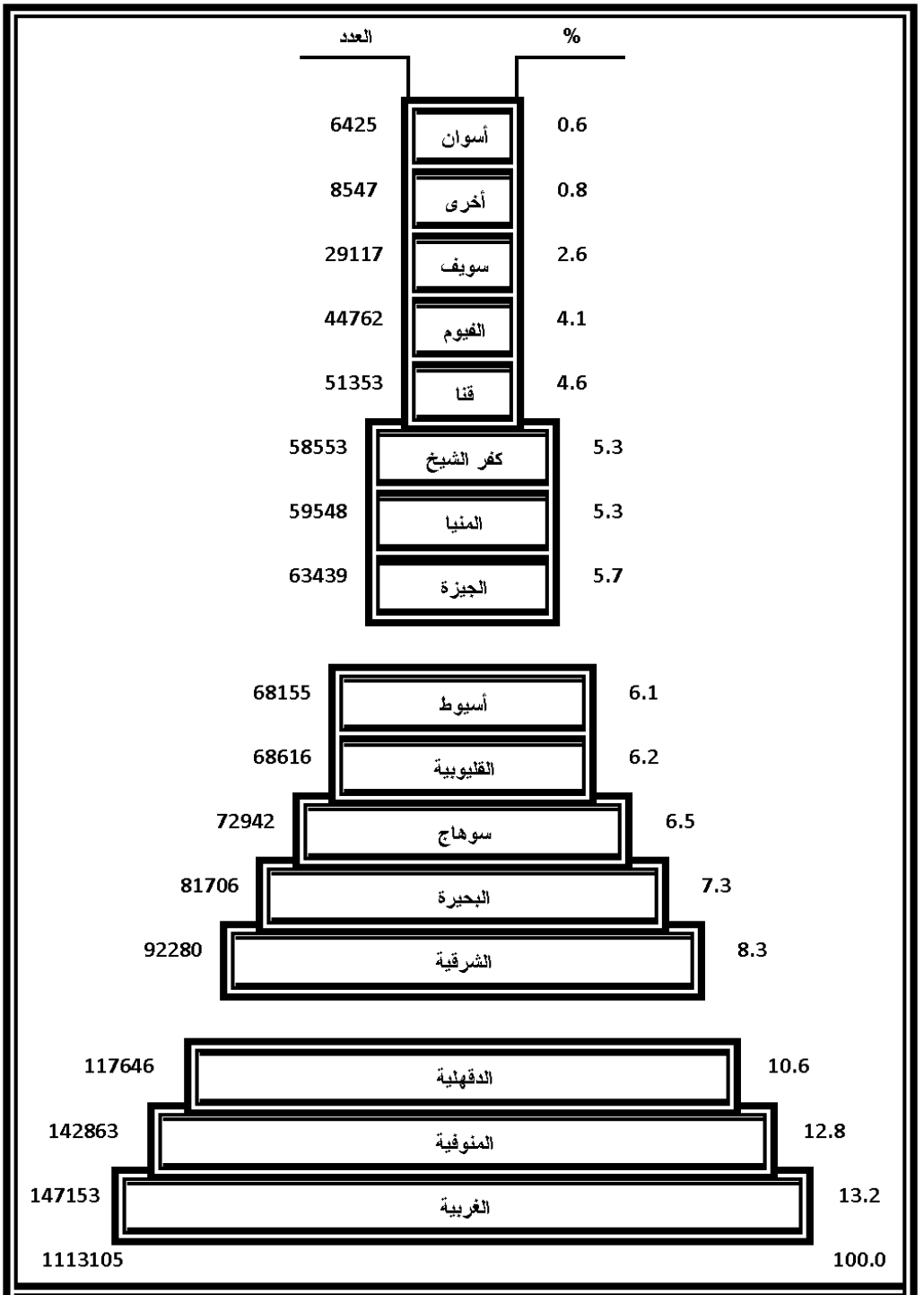

شكل رقم (9) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماشية من الجاموس عام 1950م

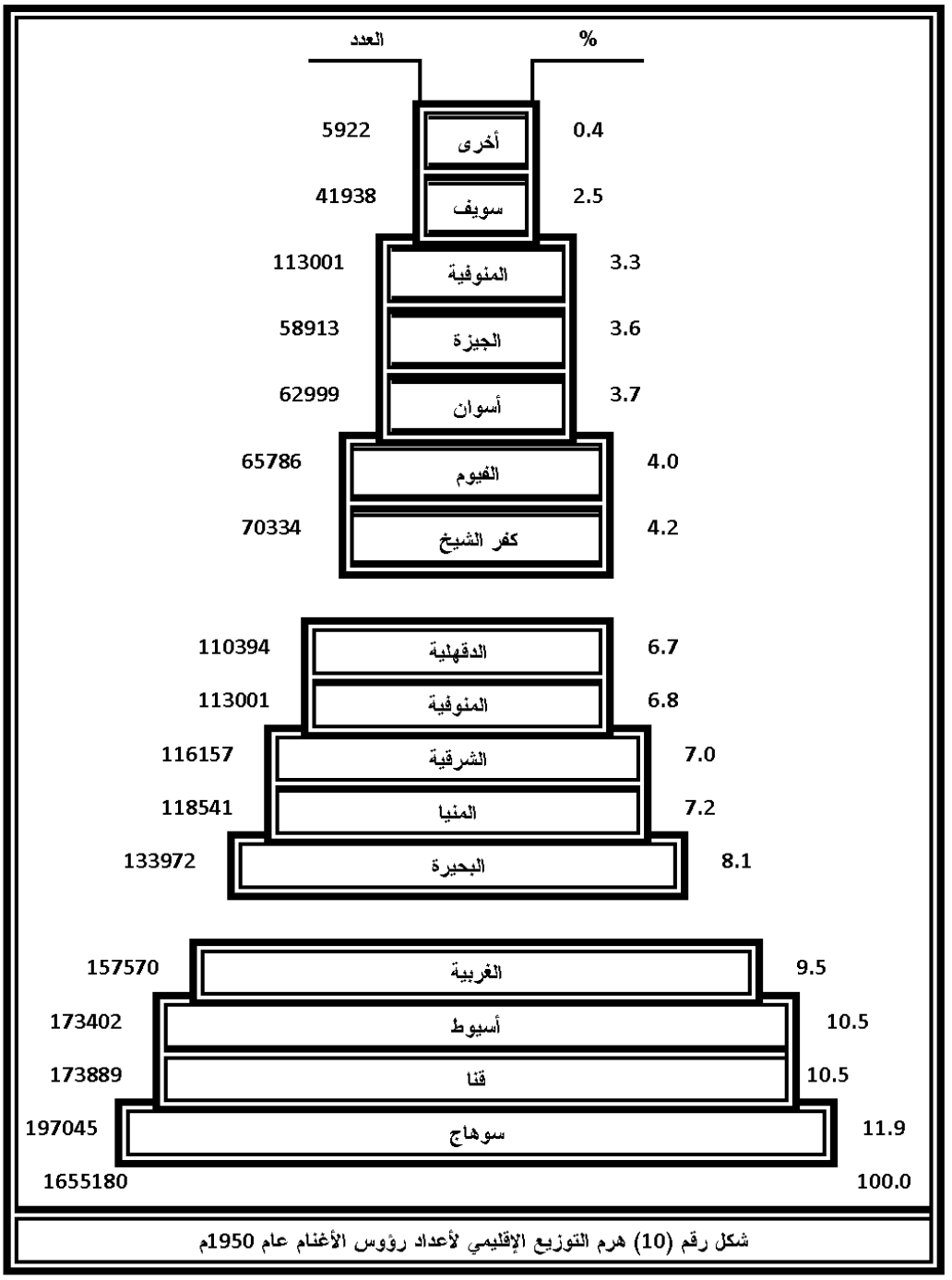

شكل رقم (10) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الأغنام عام 1950م

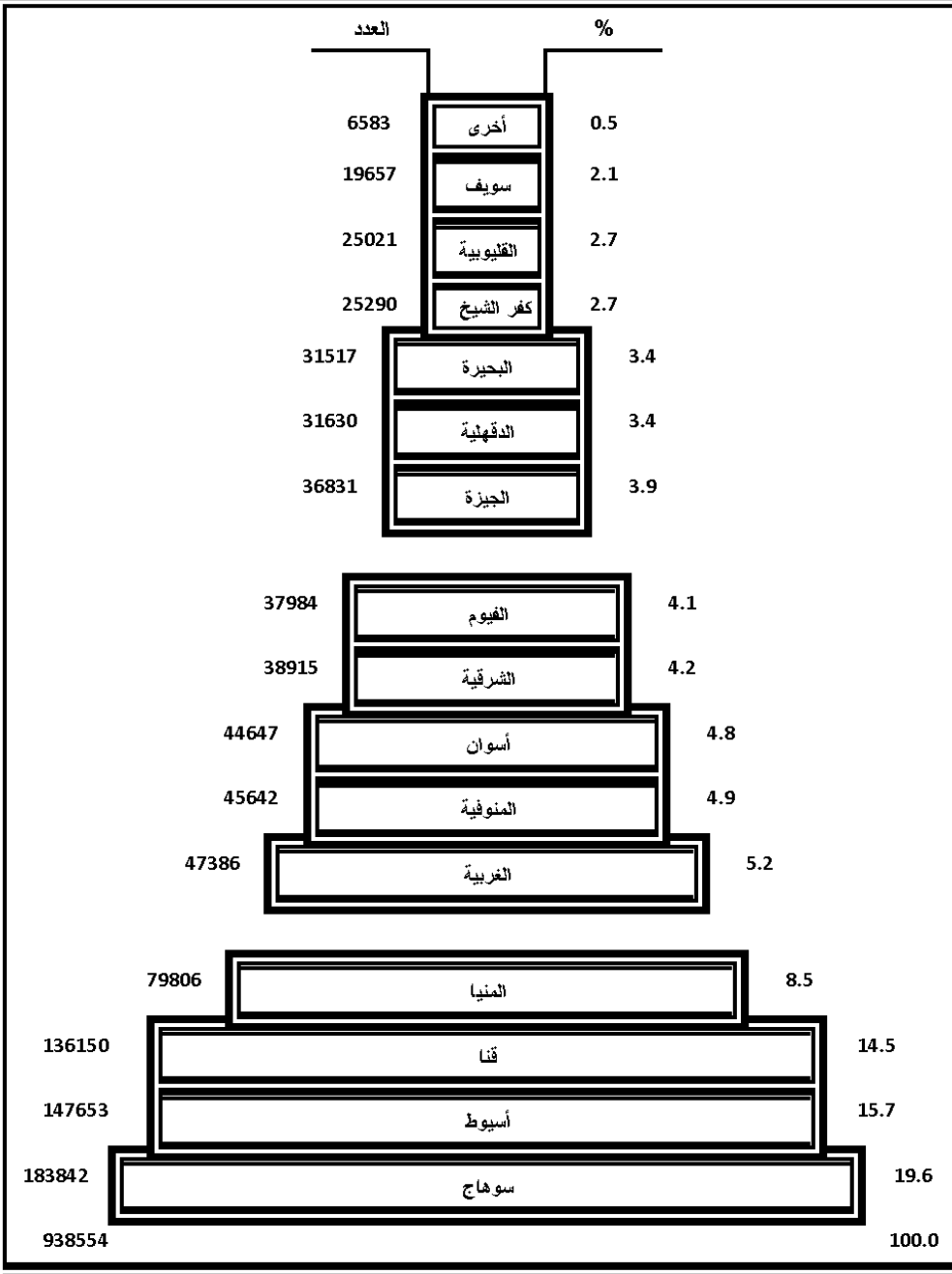

شكل رقم (11) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماعز عام 1950م

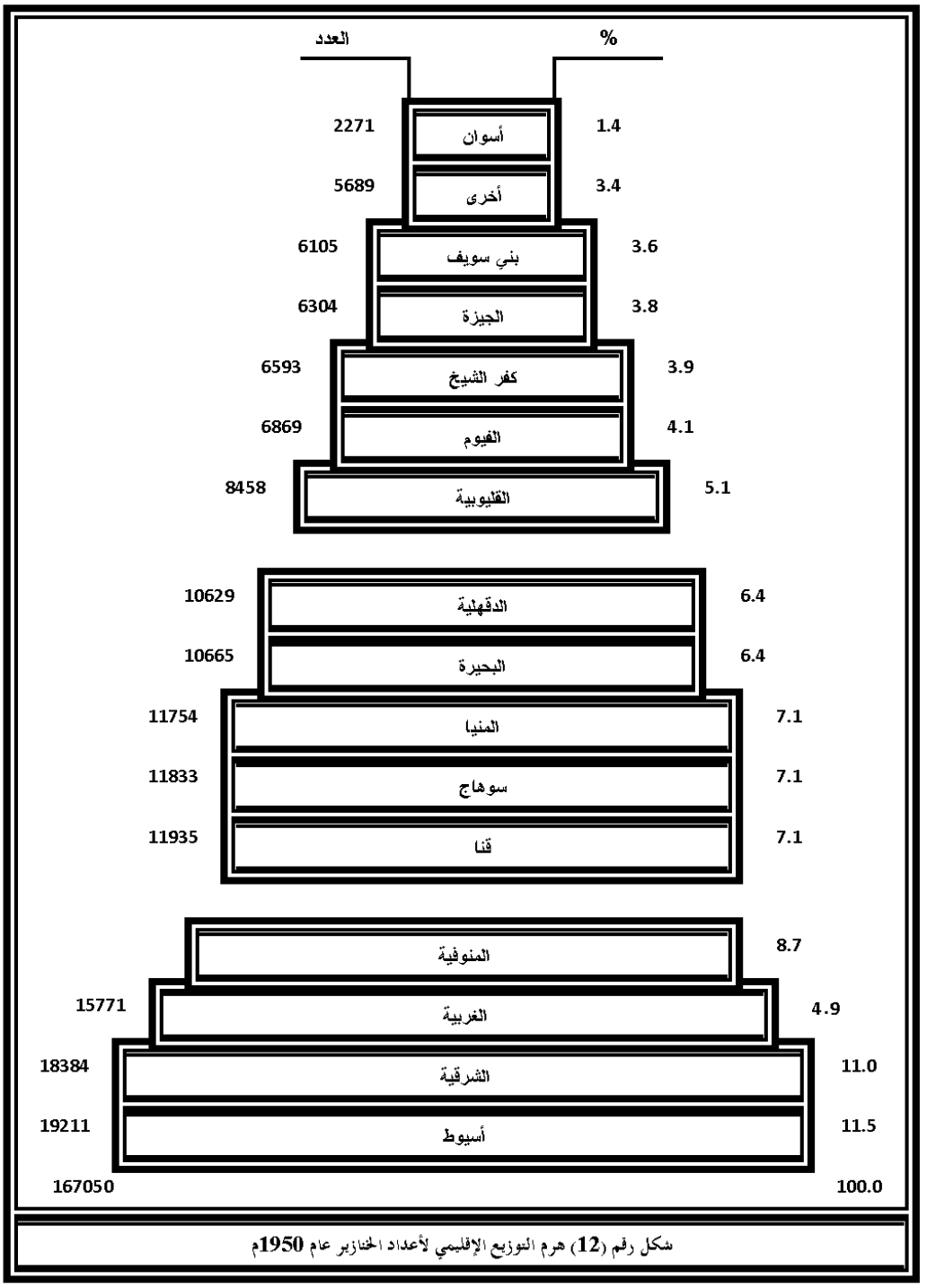

شكل رقم (12) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد الخنازير عام 1950م

2-تطور المنتجات الحيوانية

أ-إنتاج الألبان:

شهد إنتاج الألبان قفزة كبيرة خلال عشرين عاما فيما بين التعدادين الزراعيين الأول والثالث. حيث بلغت جملة إنتاج الألبان عام 439.8 ألف طن عام 1929م، وقفزت إلى 686.2 ألف طن عام 1950م، أي بنسبة زيادة قدرها 56 %، ويرجع هذا بالطبع إلى الزيادة الكبيرة في أعداد ماشية اللبن. وتشير البيانات الإحصائية لعام 1929م إلى أن 19.6 % من جملة إنتاج الألبان يتم استهلاكها بالشرب حليباً، وأن 60.8 % يتم تصنيعها زبداً، وأن 19.6 % يتم تصنيعها جبناً.

ب-إنتاج الصوف:

بلغ جملة إنتاج صوف الأغنام عام 1929م بنحو 3142 طنا، انخفضت إلى 2158 طنا عام 1950م، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 31.3 %.

بينما بلغ حجم صوف الجمال عام 1929م نحو 14 طنا، وشعر الماعز بنحو 25 طن شعر.

ج-إنتاج البيض:

بلغ جملة إنتاج بيض المائدة عام 623.1 مليون بيضة عام 1929م، ارتفعت إلى 685.2 مليون بيضة عام 1950م. بزيادة قدرها 62.1 مليون بيضة، وبنسبة زيادة كلية قدرها 10.0 %.

ء-إنتاج العسل:

رغم الانخفاض الكبير في عدد الخلايا البلدية فإن إنتاج العسل حقق ارتفاعاً بسبب الزيادة في أعداد الخلايا الإفرنجية، فقد ارتفع ذلك الإنتاج من 6.78 طن عام 1929م إلى 9.51 طن عام 1950م، بزيادة قدرها 2.73 طن، وبنسبة زيادة كلية قدرها 4.3 %.

جدول رقم (8) حجم إنتاج الألبان في عامي 1929م & 1950م.

البيان	1929م			1950م			
	بحري	قبلي	جملة	بحري	قبلي	محافظات	جملة
الكمية بالطن							
أبقار	53325	36103	89455	192071	126225	2762	321058
جاموس	240627	83149	323776	256006	102836	3094	361936
أغنام	4688	5817	10505	600	725	68	1393
ماعز	2889	13159	16048	372	1218	174	1764
جملة	301556	138228	439784	449049	231004	6098	686151
التوزيع النسبي (%)							
أبقار	59.6	40.4	100.0	59.8	39.3	0.9	100.0
جاموس	74.3	25.7	100.0	70.7	28.4	0.9	100.0
أغنام	44.6	55.4	100.0	43.1	52.0	4.9	100.0
ماعز	18.0	82.0	100.0	21.1	69.0	9.9	100.0
جملة	68.6	31.4	100.0	65.4	33.7	0.9	100.0

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: - وزارة الزراعة، **التعداد الزراعـــي العـــام الأول** لســـنة 1929م، ص 64.
والتعداد الزراعي العام الثالث لسنة 1950م، ص 398.

جدول رقم (9) توزيع استخدامات الألبان المُنتجة، بالطن عام 1929م.

البيان	حليب	زبدة	جبن	جملة
لبن أبقار	14721	58839	15895	89455
لبن جاموس	55612	208504	59659	323775
لبن أغنام	–	–	10505	10505
لبن ماعز	16048	-	–	16048
جملة	86381	267343	86059	439783
حجم المنتجات التامة الصنع بالطن				
بقري	–	2353	3529	–
جاموسي	–	13553	13244	–
ماعز	–	–	2332	–
جملة	–	15906	19105	–

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

-وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، ص 64

الفصل الرابع

التحول فى التقنيات الزراعية

يُمثل النصف الأول من القرن العشرين تبلور سياسة الاحتلال البريطاني تجاه الزراعة المصرية، حيث الاهتمام الكبير بالري ومنشآته، واستصلاح الأراضي، وشق المصارف، وبداية استخدام الآلات وانتقاء البذور، واستخدام الأسمدة. كل ذلك بغرض تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة للاقتصاد البريطاني توفر له احتياجاته الزراعية خاصة من محصول القطن. وقد انعكس ذلك كله في تطور حجم الإنتاج الزراعي، وتطور إنتاجية وحدة المساحة، ومن ثم تغير التركيب المحصولي. **كما** يُعد التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي مثل التوسع في استخدام الآلات الزراعية، والتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام الأساليب الفنية الجديدة، مع التوسع في زراعة السلالات المُحسنة أحد مؤشرات التطور الرأسمالي، وذلك في علاقتها مع الشروط الأساسية لتكون الرأسمالية.

حيث تعمل هذه العناصر على زيادة كل من الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي يساعد بدوره على اتساع السوق (سوق المنتجات، سوق المستلزمات، سوق العمل). ومن ثم يصعب تصور نمو الزراعة الرأسمالية دون أن يُصاحبها نمو في استخدام مستحدثات العِلم. وقد كان للتطور في استخدام الآلات الزراعية والتوسع في استخدام الأسمدة الصناعية، مع الاستفادة من التجارب الزراعية العِلمية – خاصة بعد إنشاء الجمعية الزراعية الخديوية، والمدارس الزراعية وكذلك انتشار المجلات الزراعية المتخصصة التي تعمل على نشر نتائج الدراسات العلمية أولا بأول وتعمل كمصدر هام من مصادر الإرشاد الزراعي – أثره الكبير في دعم الزراعة المصرية وتوسيع السوق المحلية، وهي كُلها نقاط تُحسب لصالح نمو الرأسمالية الزراعية، وشكلت قاعدة انطلاق جيدة للزراعة المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي هذا المجال أيضاً كان الاهتمام الكبير بالأشغال العامة خاصة استكمال منشآت الري الزراعية، وبداية ظهور نظام الصرف الزراعي العام، وكذلك الصرف المغطي لأول مرة في البلاد. ونظراً لأهمية هذه العناصر في عملية التحول الرأسمالي فقد تم تخصيص هذا الفصل لمناقشتها بدلاً من ضمها لعناصر الفصل السابق.

إن التوسع في إحلال الإنتاج الآلي الحديث محل الإنتاج القديم حتى الآلي منه يعمل على توسع سوق مستلزمات الإنتاج، حيث يستلزم الأمر هنا التوسع في مصانع إنتاج هذه الآلات، والتوسع في استخراج المعادن من باطن الأرض، والتوسع في استخدام الطاقة. ومن ثم فإن كانت الميكنة الزراعية تعمل على خفض قوة العمل المُستخدمة في الزراعة، فإنها تعمل من جانب آخر على تنشيط الصناعة بما فيها صناعة تلك الآلات بما يحقق استيعاب قوة العمل المتوفرة من الزراعة.

وهذا يؤكد أن عملية التطور الاقتصادي لا يمكن أن تتم في قطاع دون الآخر وإلا فإنه سيترتب على ذلك عواقب وخيمة. وهذه إحدى مشكلات التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة، لأن تطور الصناعة فيها أضعف من أن يستوعب ذلك الفائض من قوة العمل الزراعية، هذه واحدة. أما الأخرى فإن هذه الآلات والمعدات يتم أصلاً استيرادها من الخارج، ومن ثم لا يحدث هنا انتعاش في صناعة الآلات المحلية كي تستوعب فائض العمالة، ولكن الانتعاش يحدث فقط في سوق تجارة هذه الآلات وليس صناعتها، ومن ثم تكون القدرة على استيعاب العمالة الزراعية قاصرة فقط على العاملين في تداول هذه الآلات، أما الانتعاش الحقيقي فيحدث في البلدان الرأسمالية التي تقوم مصانعها بإنتاج هذه الآلات.

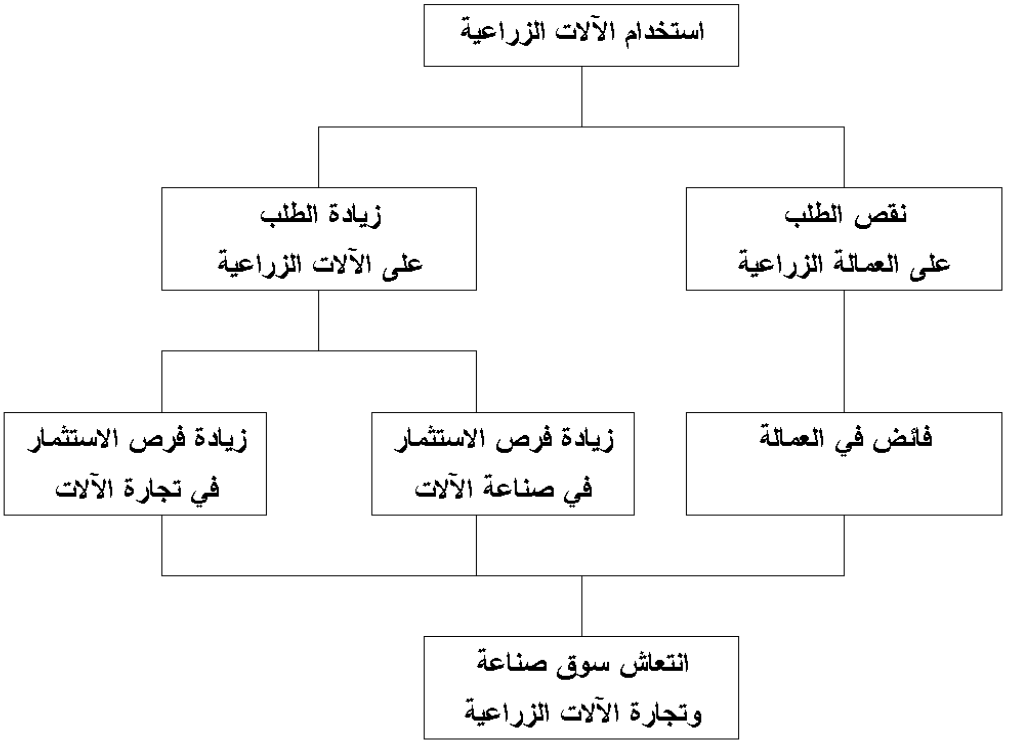

شكل رقم (13) أثر التوسع في استخدام الآلات الزراعية

جدول رقم (10) الإنفاق الحكومي بالجنيه على نظارة الأشغال العامة خلال الفترة (1883 –1913م).

البيان	نظارة الأشغال العامة	النظارات الأخرى والإدارات	جملة الإنفاق الحكومي	نسبة نصيب الأشغال العامة %
1883	515101	1903262	2418363	21.3
1895	775659	2422896	3198555	24.3
1905	1202877	3681582	4884459	24.6
1913	1449359	5630847	7080206	20.5

المصدر: جُمع وحُسِب من:

– إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص98 – 99.

وعند بداية الخمسينات من هذا القرن كانت تكاليف دراسة الإردب الواحد من القمح بالمواشي تتكلف 400 مليم وتستغرق ثلاث ساعات في المتوسط، في حين أن دراس هذا الإردب بالماكينة يتكلف 265 مليماً فقط ويتم في 12 دقيقة. أما حرث فدان الأرض حرثة واحدة وتقصيبه وتزحيفه فكان يتكلف جنيهين و520 مليماً ويحتاج إلى ثلاثة أيام ونصف اليوم، في حين أن استخدام جرار ميكانيكي قدرة 45 حصانا مع محراث ذى تسعة أسلحة ويقوم بحرثة أولى وتزحيف ثم حرثة ثانية وتزحيف مع تخطيط فإنه يتكلف جنيهاً واحداً و440 مليماً ويحتاج من الوقت نحو ساعة ونصف.

كما أن ري الفدان مرة واحدة بالساقية يتكلف جنيهاً واحداً و155 مليماً ويستغرق ريه يوماً كاملاً، أما ري الفدان بالطلمبة فيتكلف 120 مليماً ويستغرق ساعة واحدة. ومع الأخذ في الاعتبار أن التكاليف المذكورة للعمليات الزراعية باستخدام الآلات البلدية محسوبة بسعر السوق، وأن تكاليف تلك العمليات بالآلات الميكانيكية محسوبة كتكاليف تشغيل فقط أي أن المستفيد هنا مالك الآلة وبالتالي لم يتم حساب قيمة أقساط إهلاك الآلة، لأن ظاهرة تأجير الآلات الزراعية الميكانيكية لم تكن قد انتشرت بعد، فإن هذه الفروق الكبيرة في التكاليف والوقت كانت من العوامل الرئيسية التي دفعت المُلاّك وخاصة الكبار منهم إلى شراء تلك الآلات، وبالتالي زيادة الاعتماد على العمال الزراعيين المتمرنين على استخدام هذه الآلات، ومن ثم انخفاض العدد الذي تحتاج إليه العزبة من عمالة التملّية، وزيادة الحاجة إلى العمال الأجريه الذين يتم استخدامهم عند الحاجة إليهم فقط، حيث سبق وأن أوضحنا توفر فائض العمالة الزراعية الناتج عن استخدام الآلات الزراعية التي عجزت سوق صناعة الآلات عن استيعابهم بينما قامت سوق تجارة هذه الآلات باستيعاب جزء منهم فقط.

ومن هنا نصل إلى نتيجة هامة مؤداها أن التوسع في استخدام الآلات الزراعية ساعد على اتساع سوق المنتجات الزراعية وسوق الآلات الزراعية، كما أدى في نفس الوقت إلى انخفاض الحاجة إلى العمال التملّية (أساس النمط التبعي) وزيادة الحاجة إلى العمال الأجرية. ومن المعروف أن اتساع السوق ووفرة العمالة المأجورة هما من (أسس النمط الرأسمالي).

أولا: الأشغال العامة:

ذكرنا أن سلطات الاحتلال اهتمت بالإنفاق على الأشغال العامة، فكان نصيب نظارة الأشغال العامة وحدها يتراوح بين 20 – 24.6 % من جملة الإنفاق الحكومي على مختلف النظارات وأجهزة إدارة الدولة وذلك فيما بين عامي 1883م – 1913م. وهو نصيب كبير بلا شك إذا ما قورن على سبيل المثال بنصيب نظارة المعارف الذي لم ينجح في تجاوز نسب الـــ 1 % خلال نفس الفترة. وقد تم إنفاق هذه المبالغ على الخزانات والسدود التي أقيمت خلال هذه الفترة، وكذلك إنشاء نظام الصرف الزراعي، بالإضافة إلى توظيف الجهاز

الفني والإداري القادر على تشغيل وتنظيم إدارة هذه المنشآت

1- الخزانات والسدود

بنهاية القرن التاسع عشر كان اتجاه التفكير لرجال الري قد تبلور نحو إمكانية تخزين مياه النيل لحين الحاجة إليها، بالإضافة إلى تنظيم الإيراد السنوي من خلال القناطر. على الرغم من أن فكرة إنشاء خزان للمياه ترجع إلى عصر محمد على حينما قدم الفرنسي **لينان دي بلفون** مشروعا لإقامة ذلك الخزان عند جبل السلسلة، إلا أن هذه المشروعات عادت للظهور عند نهاية القرن التاسع عشر وظهر معها مشروع جديد وهو خزان وادي الريان الذي قدمه الأمريكي **كوب ويتوس** لإقامة سد عند المنطقة المنخفضة بصحراء الوادي جنوبي الفيوم.

إلا أن هذه المشروعات رفضت لارتفاع تكاليف إنشائها. وبعد أن استقرت الحكومة على إنشاء خزان أسوان قامت بدراسة لثلاثة مواقع هي: جبل السلسلة، باب كلابشة، شلال أسوان حيث تم اختيار الموقع الأخير عند الطرف الشمالي للشلال وجنوب مدينة أسوان. وقد تم بناء السد عام 1902م لتتكون أمامه أول بحيرة لتخزين المياه والتي عُرِفَت بخزان أسوان ليصل منسوب المياه فيها إلى 106 مترات فوق سطح البحر بعد أن كان أعلى منسوب تصل إليه مياه الفيضان في تلك المنطقة 95 مترا، وبلغ حجم المياه المحتجزة مليار متر مكعب. وقد تم تعلية السد عام 1911م ليرتفع منسوب المياه في الخزان إلى 114 مترا فوق سطح البحر، ويصل حجم المياه إلى 2.5 مليار متر مكعب. وفي عام 1933م تمت التعلية الثانية ليرتفع منسوب المياه إلى 121 مترا فوق سطح البحر، ويصل حجم المياه إلى 5 مليارات متر مكعب. ويتشكل جسم السد أساسا من أحجار الجرانيت ويمتد لمسافة كيلومترين، ويبلغ سُمكه عند القاع ثلاثة أمثال سُمكه عند السطح. ويحتوي السد على فتحات وعيون يُمكن التحكم فيها بحيث تُفتح أثناء الفيضان وتُغلق بعده، على أن يُعاد فتحها وفقا للاحتياجات المقررة. وبلغ عدد هذه الفتحات 180 فتحة بعرض مترين من بينها مائة فتحة بإرتفاع 7 مترات، وثلاثين فتحة بإرتفاع 3.5 متر، وخمسين فتحة تستخدم للمساعدة في مرور مياه النيل أثناء الفيضان.

وقد امتدت البحيرة بطول 110 كيلو مترات جنوب السد لتُغرِق أراضي النوبة حتى قرية الدكة، وفي التعلية الأولى يصل امتداد البحيرة إلى 245 كيلو متر لتُغرِق مزيدا من الأراضي حتى قرية توشكي، وفي التعلية الثانية تمتد البحيرة بطول 360 كيلو متر حتى تصل قرية كاجنارتي، وذلك كله داخل الحدود المصرية. وقد بلغت تكاليف إنشاء السد 3.043 مليون جنيه، وتكاليف التعلية الأولى 1.5 مليون جنيه، وتكاليف التعلية الثانية 4.6 مليون جنيه ليبلغ الإجمالي نحو 9.143 مليون جنيه.

بعد خزان أسوان شرعت الحكومة في إقامة **خزان سنار** بالقرب من مدينة **مكوار** على النيل الأزرق بالسودان بغرض توفير المياه لزراعة 300 ألف فدان في منطقة الجزيرة، وتوفير كميات

إضافية من المياه لمصر. وقد تم بناء الخزان في عام 1925م. وفي عام 1937م تم بناء خزان جديد هو خزان جبل الأولياء في السودان أيضاً. إلا أن عملية تنظيم استغلال مياه النهر استلزمت تنفيذ مشروع لبناء سلسلة من القناطر حتى يُمكن تحقيق الاستفادة القصوى من مياه خزان أسوان. وكانت البداية **قناطر أسيوط** عام 1902م بغرض ضمان توفير المياه لترعة الإبراهيمية حيث كانت تتعرض للإطماء وتحتاج لعمليات تطهير سنوية عندما كانت تتلقى المياه مباشرة من نهر النيل، وتتكون القناطر من 111 فتحة يفصل كل منها عن الأخرى حائط سمكه 2 متر، بالإضافة إلى هويس للملاحة النهرية في الجهة الغربية بطول 80 مترا وعرض 12 مترا. وقد تكلف بناء هذه القناطر 87 ألف جنيه فقط، وفي عام 1938م تم تقويتها بتكلفة قدرها 1.2 مليون جنيه.

وفي عام 1903م تم بناء **قناطر زفتى** على فرع دمياط لضمان تغذية الرياح العباسي وترعة المنصورية بغرض التوسع الزراعي في مديريتي الغربية والدقهلية وجزء من مديرية المنوفية، وتتكون القناطر من 50 فتحة بعرض خمسة أمتار، بالإضافة إلى هويس في الجهة الشرقية يبلغ طوله 56 مترا وعرضه 12 مترا، وقد بلغت تكاليف إنشاء القناطر 305 ألف جنيه. وفي عام 1908م تم بناء **قناطر إسنا** لتحسين الري الحوضي في قنا وأسوان، وتتكون القناطر من 120 فتحة عرض كل منها خمسة أمتار، بالإضافة إلى هويس في الجهة الغربية عرضه 16 مترا. وقد بلغت التكلفة الكلية للقناطر 945 ألف جنيه، وقد تمت تقوية هذه القناطر عام 1947م. كما تم بناء **قناطر نجع حمادي** بغرض التوسع الزراعي في مديريتي جرجا وأسيوط بإنشاء ترعتي الفاروقية والفؤادية في عام 1930م، وتتكون القناطر من 100 فتحة عرض كل منها ستة أمتار، بالإضافة إلى هويس للملاحة يبلغ طوله 80 مترا وعرضه 16 مترا. وقد بلغت تكاليف إنشاء تلك القناطر بالإضافة إلى الترعتين 3.705 مليون جنيه. وفي عام 1939م تم بناء **قناطر محمد على** شمال القناطر الخيرية لتحل محلها بعد انتهاء عمرها الافتراضي. وفي عام 1951م تم إنشاء **قناطر إدفينا** على فرع رشيد وتلتها **قناطر فارسكور** على فرع دمياط ليحلا محل السد الترابي الذي كان يُقام محلهما بعد انتهاء الفيضان لمنع غزو البحر للفرعين.

2- أعمال الصرف الزراعي

لم تعرف مصر نظام الصرف الزراعي المستقل إلا منذ بداية هذا القرن، فنظام الري الفيضي القديم كان يستخدم مجري النهر نفسه والترع المتفرعة كمصارف تستقبل المياه من الأراضي بعد انحسار الفيضان. إلا أنه مع تطور منشآت الري وتوفر المياه بالترع في فصول الصيف فقدت هذه الترع قيمتها كمصارف زراعية، وارتفع منسوب الماء الأرضي مما كان له من آثار سيئة على إنتاجية المحاصيل خاصة محصول القطن. لذلك سارعت سلطات الاحتلال بدراسة هذه المشكلة، ومن ثم كان

التوصل لضرورة إنشاء نظام مستقل للصرف الزراعي في مصر. وابتداء من ذلك التاريخ عرفت مصر المصارف الزراعية، وتم شق ما طوله 200 كيلومتر من المصارف الزراعية خلال الفترة (85 – 1895م) بتكلفة قدرها 38 ألف جنيه. وبعد ظهور النتائج الأولية للمشروع سارعت الحكومة بمعدلات التنفيذ حيث تم شق 3387 كيلو متر من المصارف خلال الفترة (1897 – 1907م) بتكلفة إجماليةِ قدرها 1.4 مليون جنيه. وفي عام 1927م قررت الحكومة بناء 18 محطة طلمبات صرف على النحو التالي:

- خمسة محطات في الدقهلية.
- ثلاث محطات في البحيرة.
- أربع محطات شمال غرب مديرية الغربية.
- ستة محطات شمال شرق الغربية.

وقد انتهى ذلك المشروع عام 1934م بعد إنشاء ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهربية في كل من: السرو، وبلقاس، والعطف. وفي عام 1911م قررت الحكومة إنشاء طلمبتي صرف، واحدة عند المكس لرفع مياه الصرف الواردة إلى البحر بارتفاع ستة أمتار مع إنشاء مصرف رئيسي يقوم بتجميع مياه الصرف وصبها في بحيرة مريوط. والثانية عند بلطيم بالقرب من البرلس لرفع المياه إلى بحيرة البرلس بارتفاع مترين ونصف المتر.

3– تنظيم مناوبات الري

كما تعَد بداية القرن العشرين امتدادا للنشاط في مجال تنظيم استغلال منشآت الأشغال العامة، والخاصة بتطوير نظام الري في البلاد منذ أن وضعه الخبير الإنجليزي **سكوت منكريف** في يوليو 1883م. وصدر قرار من نظارة الأشغال باعتماد نظام العمل به في أكتوبر 1883م، ثم صدرت اللائحة التنفيذية في فبراير 1886م والتي تحدد اختصاصات مفتشي الري وعلاقتهم بمديري الأقاليم. وكان من اختصاصات المدير مراقبة تقسيم المياه في كافة مراكز وأقسام المديرية، حتى يكون التوزيع بطرق عادلة. وللمدير الحق في رئاسة اللجنة المشكلة لمحاكمة من يخالف لوائح الري، وكذلك رئاسة اللجنة التأديبية المؤلفة في كل مديرية لمحاكمة العمد والمشايخ فيما بدر منهم من مخالفات في وظائفهم.

وفي فبراير 1894م صدر المشروع الخاص بالإجراءات التي تتخذ ضد مخالفات قوانين الري، وتركيب المضخات الآلية، ونظام المناوبات. وأنشئت في كل مديرية لجنة للترع والجسور للنظر في القضايا التي تتعلق بمخالفات الري، وكان لها سلطة الحكم بالحبس من يوم إلى شهرين، وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها للذين أضروا بالجسور والترع وغير ذلك من مخالفات الري. كان لاستخدام طلمبات الري البخارية من قِبل كبار المُلاّك أثره الكبير في عدم وصول مياه الري إلى نهايات الترع، ومن ثم هلاك المزروعات التي

تعتمد على هذه المياه. وكان الصراع على مياه الري يمتد إلى أعمال القتل في كثير من الأحيان، لذلك قامت نظارة الأشغال بوضع جداول تفصيلية لجميع النواحي في البلاد تحدد فيها أقسام الترع، والمدة التي يُسمح فيها بالري بحيث لا يمكن لأي مزارع إلا أن يروى محصوله في دوره، ويقوم مفتشو الري بمتابعة التنفيذ وتوقيع العقوبات على المخالفين.أما كمية المياه الواردة للترع فيتم تقديرها بناء على المساحة التي يتم ريها، ويتم التحكم في هذه المياه من خلال فتح قناطر وبوابات مرور المياه.

وقد نصت لائحة الترع والجسور الصادرة في فبراير 1894م على أن "من يأخذ مياها من إحدى الترع سواء أكان ذلك بفتح فُمْها أو فُم المسقاة أو يُحدث قطعا في جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي يُنبه فيها مفتشو الري أو غيرهم من المندوبين بأنه من استعمل مياه الترعة للري يُعَاقب بالحبس من خمسة عشر يوما إلى شهرين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها " ونصت اللائحة أيضا على" منع ري الذرة في حالة عدم توفر المياه لري محصول القطن الذي عليه معول حياة البلاد الاقتصادية". وقد تم تعديل نظام المناوبات عدة مرات بناء على شكاوى الفلاحين، إلا أن الفلاح الصغير وقع فريسة كبار المُلاّك ممن يملكون الطلمبات البخارية حيث كانوا يتقاضون من الفلاحين أموالا طائلة نظير إيصال المياه إلى أراضيهم[38].

ثانيا: الأسمدة الكيماوية:

ظل الفلاح المصري يستخدم السماد العضوي وعلى الأخص التراب المُشرْب بفضلات الحيوانات المأخوذ من الحظائر (السباخ البلدي)، والمأخوذ من تلال الخرائب القديمة للمدن والقرى والمعروفة باسم الكوم (السباخ الكفري) حيث يحتوى على المواد العضوية المتحللة، وزبل الحمام منذ آلاف السنين. ثم أضاف إليه السماد الطبيعي المأخـــوذ من رمل (ماروج)، وكذلك من الصلصال (الطفل) وهما من الأسمدة الضعيفة. وقد عَرِفَ المُزارع المصري أهمية السماد العضوي في تخصيب التربة الزراعية منذ أمد بعيد يمتد إلى عصر الدولة القديمة. ونظراً لانخفاض عدد المزارع المتخصصة في تربية الماشية، وعدم وجود مراعي طبيعية تقريباً، فإن حجم السماد البلدي اللازم للزراعة المصرية كان غير كاف.

ومن المعروف أن البرسيم هو الغذاء الرئيسي للماشية في فصل الشتاء، بينما قش القمح والفول هو المستخدم صيفاً. ويتم تجميع الفضلات الصلبة للحيوانات لتُستخدَم كوقود، بينما يمتزج البول مع فرشة الماشية ليكوّن السماد البلدي. ونظرا لاختلاف هذا السماد من مزرعة لأخرى، بل ومن نفس المزرعة من وقت لآخر فإن تركيب هذا السماد دائما ما يكون متبايناً.. وتتراوح نسبة المادة العضوية في السماد البلدي بين 6 – 16 %، بينما تتراوح نسبة النتروجين بين 0.1 – 0.5 %.

جدول رقم (11) تطور المتوسط السنوي لكمية الواردات من الأسمدة الكيماوية (1900 – 1949م).

(الكمية بالألف طن)

الفترة	الكمية	الفترة	الكمية
1904 – 1900	3.456	1929 – 1925	259.200
1909 – 1905	15.041	1934 – 1930	305.200
1914 – 1910	62.200	1939 – 1935	552.200
1919 – 1915	36.881	1944 – 1940	187.600
1924 – 1920	112.608	1949 – 1945	412.400

المصدر: جُمع وحُسِب من: – بطرس باسيلي، **تطور الزراعة المصرية في نصف قرن، مجلة الفلاحة**، السنة 31، العدد الثالث، جمعية خريجي المعاهد الزراعية، القاهرة، مايو – يونيه 1951م، ص 194.

جدول رقم (12) تطور المتوسط السنوي لحجم المستخدم من الأسمدة الكيماوية ونصيب الفدان منها.

الفترة	حجم الأسمدة المستخدمة بالألف طن	نصيب الفدان من المساحة الزراعية بالكيلو جرام	نصيب الفدان من المساحة المحصولية بالكيلو جرام
1904 – 1900	2.2	0.4	0.3
1909 – 1905	23.1	4.3	3.0
1914 – 1910	71.7	13.8	9.4
1919 – 1915	37.0	7.0	4.8
1924 – 1920	118.0	22.1	14.4
1929 – 1925	276.0	49.6	32.0
1934 – 1930	328.5	61.5	40.4
1939 – 1935	562.6	106.3	70.2
1944 – 1940	212.2	39.1	23.7
1949 – 1945	461.4	79.9	50.4
1954 – 1950	824.2	144.6	87.5

المصدر: – صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية في مصر**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979م، ص 74، نقلاً عن سمير رضوان، **تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصريتين (1882 – 1967م)**، لندن، 1974م، ص 149.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أسمدة طبيعية أخرى يتم استخدامها مثل الطفلة، والسماد الكفري، والسماد الجبلي. ومعظم الطفلة والسماد الجبلي تُستهلك في مديريتي قنا وأسوان، وقد بلغ حجم الطفلة المستخدمة في هاتين المديريتين عام 1929م نحو 206.0 ألف متر مكعب، كما بلغ حجم السماد الجبلى 731.0 ألف متر مكعب.

وعند بداية القرن العشرين بدأ الفلاح المصري في التعرف على الأسمدة الكيماوية المستوردة. **وقد** ظلت الكميات المستخدمة من الأسمدة في الزراعة كميات ضئيلة للغاية، ولم تستخدم إلا في مزارع كبار المُلاّك بعد أن أوصت الجمعية الخديوية الزراعية باستخدامها، وبدأت كميات الأسمدة تظهر في إحصائيات مصلحة الجمارك مع بداية هذا القرن حيث وردت أول كمية وهي 2.2 طن عام 1902م، وابتداء من عام 1908م بدأ تسجيلها وفقا لأصنافها. ويوضح الجدول رقم (11) المتوسط السنوي لتطور واردات الأسمدة الكيماوية من الخارج كما وردت عند **بطرس باسيلي**، حيث يتبين الارتفاع التدريجي من نحو 3.456 ألف طن / سنة عند بداية القرن (1900 – 1904م)، إلى 412.4 ألف طن / سنة عند منتصف القرن (1945 – 1949م). ويُلاحظ أيضاً مدى تأثير الحروب العالمية على الواردات المصرية من الأسمدة الكيماوية حيث انخفضت الواردات السنوية من 71.7 ألف طن قبل الحرب الأولى إلى 37.0 ألف طن خلال سنوات الحرب.

كما انخفضت من 106.3 ألف طن قبل الحرب الثانية إلى 39.1 ألف طن خلال سنوات الحرب. أما بيانات الجدول رقم (12) فتوضح المتوسط السنوي للمستخدم من الأسمدة الكيماوية خلال نفس الفترة كما وردت عند **سمير رضوان**، حيث يُلاحَظ ارتفاع هذه الكميات عن تلك الواردة في الجدول السابق، ولعل السبب يعود إلى بداية ظهور الإنتاج المحلي من هذه الأسمدة، ومن ثم يمكن اعتبار هذا الفرق ممثلاً للإنتاج المحلي خلال نفس هذه الفترات.

وبشكل عام يُلاحظ زيادة نصيب الفدان من الأرض الزراعية من نصف كيلو جرام / سنة عند بداية القرن إلى 79.9 كجم / سنة عند منتصف القرن (1945 – 1949م)، ثم تقفز إلى 144.6 كجم / سنة خلال السنوات التالية مباشرة (1950 – 1954م). وفي عام 1952م بلغ حجم الوارد من الأسمدة الكيماوية 629 ألف طن، وحجم المنتج محلياً 206 ألف طن، أي أن حجم المستخدم بلغ 835 ألف طن.

1- الأسمدة الكيماوية عام 1929م

لم ترد بيانات تفصيلية عن الأسمدة الكيماوية في التعداد الزراعي لسنة 1929م، إنما وردت إحصائية إجمالية عن المستهلك من تلك الأسمدة عام 1929، وهي جميعها أسمدة كيماوية مستوردة من الخارج. وقد بلغت جملة تلك الأسمدة 327.863 ألف طن، وتبلغ نسبة **نترات الصودا** من بينها 58.9 %، بينما تبلغ نسبة **نترات الجير** 19.8 %، كما تبلغ نسبة **سوبر فوسفات الجير** 14.5 %.

جدول رقم (13) أصناف الأسمدة الكيماوية المستخدمة عام 1929م، وكمياتها بالطن.

الصنف	الكمية	الصنف	الكمية
نترات الصودا	193125	نترو سلفات النوشادر	3481
نترات الجير	64795	سوبر فوسفات الجير	60532
سلفات النوشادر	2590	أسمدة أخرى	1678
سينامید الجير	1662	–	–
الجملة = 327863 طن			

المصدر: – وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة** 1929، القاهرة، 1933م، ص. ف.

جدول رقم (14) الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية بالطن عام 1950م

موزعة على المديريات، ونسب وتوزيعا.

البيان	أسمدة أزوتية		أسمدة فوسفاتية		أسمدة بوتاسية	
	طن	%	طن	%	طن	%
البحيرة	44312	7.3	8278	12.1	42	15.6
الدقهلية	42745	7.0	9546	14.1	17	6.3
الشرقية	56272	9.2	13726	20.1	20	7.4
الغربية	51695	8.5	13271	19.5	18	6.7
القليوبية	21823	3.6	3476	5.1	59	21.8
المنوفية	36395	6.1	6918	10.1	26	9.6
كفر الشيخ	28031	4.6	6312	9.3	25	9.3
وجه بحري	**281273**	**46.1**	**61527**	**90.3**	**207**	**76.7**
الجيزة	20938	3.5	993	1.6	17	6.3
بني سويف	25902	4.3	589	0.9	8	3.0
الفيوم	32644	5.3	2010	2.9	1	0.4
المنيا	58239	9.5	1401	2.0	11	4.0
أسيوط	78733	12.9	1029	1.5	24	8.9
سوهاج	57608	9.4	51	0.1	–	–
قنا	45681	7.5	521	0.7	2	0.7
أسوان	9233	1.5	18	0.1	–	–
وجه قبلي	**328978**	**53.9**	**6612**	**9.7**	**63**	**23.3**
جملة	**610251**	**100**	**68139**	**100**	**270**	**100**

المصدر: – وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، ص 480 – 481.

جدول رقم (15) متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة المختلفة عام 1950م.(كجم / فدان)

البيان	أسمدة أزوتية	أسمدة فوسفاتية	أسمدة بوتاسية	كسب
البحيرة	38.6	7.2	0.037	1.330
الدقهلية	43.6	9.7	0.017	0.0202
الشرقية	52.9	12.9	0.019	0.647
الغربية	46.2	11.9	0.016	1.161
القليوبية	64.7	10.1	0.172	4.471
المنوفية	56.9	10.8	0.041	0.857
كفر الشيخ	34.6	7.8	0.031	0.052
وجه بحري	**46.1**	**10.1**	**0.034**	**0.956**
الجيزة	59.9	2.8	0.049	0.601
بني سويف	66.3	1.5	0.020	0.097
الفيوم	60.7	3.7	0.002	–
المنيا	93.6	2.3	0.018	
أسيوط	126.0	1.7	0.038	–
سوهاج	103.5	0.1	–	–
قنا	99.6	1.1	0.004	–
أسوان	76.1	0.2	–	0.049
				7.886
وجه قبلي	**89.8**	**1.8**	**0.017**	**0.331**
جملة	**62.5**	**7.0**	**0.028**	**0.722**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: –وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لعام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م.

جدول رقم (16) حجم الواردات المصرية من الأسمدة بالألف طن خلال الفترة (1913 – 1938م)

السنة	الكمية	السنة	الكمية	السنة	الكمية
1909	21.165	1919	57.718	1929	327.863
1910	35.559	1920	120.246	1930	317.722
1911	59.962	1921	43.747	1931	261.696
1912	70.089	1922	118.207	1932	234.557
1913	71.654	1923	101.755	1933	595.672
1914	72.610	1924	179.087	1934	422.399
1915	61.243	1925	258.306	1935	561.615
1916	25.432	1926	243.073	1936	572.438
1917	36.940	1927	225.421	1937	461.838
1918	3.071	1928	275.370	1938	513.799

المصدر: –ألان رتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، يوليو 1991م، ص 164.

2- الأسمدة الكيماوية عام 1950م

توضح بيانات عام 1950م أن جملة الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة المصرية في ذلك العام بلغت 678.660 ألف طن، أي بزيادة قدرها 350.797 ألف طن عن عام 1929م، وبنسبة زيادة كلية قدرها 107.0 %. هذا بالإضافة إلى 7.046 ألف طن من الكسب. وكانت الأسمدة الأزوتية وحدها تُشكل 90 % من جملة الأسمدة الكيماوية، تليها الأسمدة الفوسفاتية بنسبة 10 %، أما الأسمدة البوتاسية فكانت بنسبة ضئيلة للغاية تكاد لا تُذكر حيث بلغت كميتها 270 طنا فقط.

أ-التوزيع الإقليمي للأسمدة المستخدمة:

بدراسة التوزيع الإقليمي للأسمدة الكيماوية يتبين أن هناك توزيعا متقاربا بين الوجهين البحري والقبلي بالنسبة للأسمدة الأزوتية. أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فإن مديريات الوجه البحري استحوذت وحدها على 90.3 % من الكمية المُستخدمة، بينما حصلت مديريات الوجه القبلي على 9.7 % فقط. ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للأسمدة البوتاسية رغم ضآلتها حيث استحوذت مديريات الوجه البحري على 76.7 % من الكمية المستخدمة، بينما استحوذت مديريات الوجه القبلي على 23.3 %.

ب- متوسط نصيب الفدان من السماد:

بدراسة متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الكيماوية المستخدمة يتبين ارتفاع متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه القبلي عن نظيره في الوجه البحري بالنسبة للأسمدة الأزوتية، وعلى العكس من ذلك تماماً بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، وذلك على النحو التالي:

-**الأسمدة الأزوتية:** بلغ متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الأزوتية في الوجه القبلي 89.8 كيلو جرام، بينما بلغ ذلك المتوسط في الوجه البحري 46.1 كيلو جرام.

-**الأسمدة الفوسفاتية:** بلغ متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الفوسفاتية في الوجه البحري 10.1 كيلو جرام، بينما بلغ ذلك المتوسط في الوجه القبلي 1.8 كيلو جرام.

-**الأسمدة البوتاسية:** كما سبق وبينا مدى ضآلة الكميات المستخدمة من ذلك السماد فإننا نجد أن متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه البحري بلغ 34 جراما، وأن متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه القبلي 17 جراما. وفي الوقت الذي لم تستخدم فيه مديريتا سوهاج وأسوان هذا السماد.

ج- الكسب:

بلغت جملة كمية الكسب المُستخدمة كسماد نحو 7046 طنا، وقد تركز استخدامه في مديريات الوجه البحري التي بلغ نصيبها 5835 طنا بنسبة قدرها 82.8 %، بينما بلغ نصيب مديريات الوجه القبلي 1211 طنا بنسبة 17.2 %.

جدول رقم (17) كمية الواردات من الأسمدة الكيماوية بالألف طن

خلال الفترة (1909 – 1914م)

السنة	نترات صودا	سلفات نوشادر	أسمدة أخرى	سينامید	سلفات بوتاس	سوبر فوسفات	الجملة
1909	18.530	354	26	–	–	2255	21.165
1910	30.505	1660	76			3318	35.559
1911	48.771	1639	55	–	–	9497	59.962
1912	56.047	1650	61	–	–	11459	70.089
1913	56.474	561	245	728	144	13148	71.654
1914	52.325	2633	1472	971	255	15278	72.610
				771	131		

المصدر: إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 205.

جدول رقم (18) تطور أعداد الآلات الزراعية، وعلاقتها بمساحة الملكية

عامي 1929م & 1939م.

البيان	العدد عام 1929	العدد عام 1939	التوزيع النسبي لملكية آلات 1939 (%)		
			أقل من 5 فدان	5 < 50 فدان	أكبر من 50 فدان
محراث بخاري	**1088**	**1795**	**3**	**13**	**84**
محراث بلدي	**564144**	**603903**	**53**	**32**	**15**
محراث سيار	**2741**	**–**	**–**	**–**	**–**
آلة دراس	**569**	**2123**	**3**	**10**	**87**
آلة تفريط	**746**	**2083**	**9**	**19**	**72**
آلة تذرية	**2373**	**2494**	**7**	**24**	**69**
آلة تذرية يدوية	**7676**	**–**	**–**	**–**	**–**
نورج بلدي	**302023**	**301705**	**43**	**42**	**15**

المصدر: جُمع وحُسِب من: – آلان ريتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، 1991م، ص 172.

– بيانات المحاريث السيارة وآلات التذرية اليدوية من: وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، ص 68.

ثالثا: الآلات الميكانيكية:

ظل التطور في آلات وأدوات الزراعة بطيئا طوال النصف الأول من القرن العشرين، ومن الصعب للمعايش لتلك الفترة ملاحظة أن يلاحظ أن هناك تطورا ما في أدوات العمل الزراعي. وكان من الطبيعي أن تبدأ عملية التطور الفني في استخدام هذه الأدوات في مزارع كبار المُلاّك لسببين: الأول أنهم القادرون عمليا على شرائها نظرا لارتفاع أثمانها، ويرجع السبب الثاني إلى أن هؤلاء المُلاّك الكبار هم أول من يُسارع إلى تبني الأفكارالجديدة. وقد عرِفَت المزارع الكبيرة وخاصة تفاتيش الأسرة المالكة استخدام محاريث الجرارات البخارية، وطلمبات الري الثابتة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يكن يُمثل ظاهرة عامة. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الأولى بداية التوسع البطئ في معدلات استخدام الآلات الزراعية. وفي عام 1930م أصدرت الحكومة التعريفة الجمركية الجديدة وكان من بينها خفض الرسوم الجمركية على العِدد والآلات ومن بينها العِدد والآلات الزراعية من 8 % إلى 6 %. وارتفعت قيمة الواردات من هذه الآلات من 187.194 ألف جنيه عام 1938م إلى 385.452 ألف جنيه عام1946م. أما الآلات البلدية فمن المعروف أنه كان يتم تصنيعها في الورش المحلية إلا أنه مع التوسع في استخدام طلمبات الري قامت المصانع المحلية بتصنيع هذه الطلمبات أيضاً، وكان ذلك منذ عام 1935م تقريباً. كما شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية توسعاً كبيراً في استخدام هذه الآلات[39].

أما اقتصار التوسع في استخدام الآلات الزراعية على المزارع الكبيرة والمتوسطة مع انعدامها تقريباً في المزارع الصغيرة فهو نتيجة منطقية تتمشى مع ضعف وتخلف الرأسمالية المصرية نتيجة الظروف الخاصة بنشأتها، وهذا ما توصلت إليه غالبية الدراسات الخاصة بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية. ومن هنا يُمكن القول أيضاً أنه إذا كان النمط التبعي قد أخذ في التقلص والانكماش لصالح النمط الرأسمالي فإن هذا الأخير كان يتضمن قسمين: واحد متقدم يتوسع في استخدام الآلات الميكانيكية والأسمدة الكيماوية ونظم الزراعة الحديثة ويقع تحت سيطرة كبار ومتوسطي المُلاك، وقسم آخر متخلف يستخدم الآلات اليدوية والأسمدة البلدية ونظم الزراعة التقليدية ويقع تحت سيطرة صغار المُلاّك. ويُمكن تقسيم ماكينات وآلات الزراعة إلى أربع مجموعات: تضم المجموعة الأولى ماكينات وأدوات الري، وتضم الثانية الجرارات الزراعية، وتضم المجموعة الثالثة المحاريث الزراعية، بينما تضم المجموعة الرابعة ماكينات وأدوات زراعية متنوعة.

1- **ماكينات وأدوات الري**

لم يهتم التعداد الزراعي الأول لسنة 1929م بحصر ماكينات وأدوات الري، حيث لم تظهر أية أرقام خاصة بها في جداوله المختلفة. وجاء التعداد

الزراعي الثاني لسنة 1939م ليرصد هذه الآلات، وكذلك التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م.

أ – ماكينات الري:

1929م نحو 15.8 ألف ماكينة انخفضت إلى 15.2 ألف ماكينة عام 1950م. وتتركز هذه الماكينات في الوجه القبلي حيث الأراضى الزراعية أكثر احتياجاً لرفع المياه وبلغت نسبة أعدادها 0.7 %.

ب – ساقية بلدي:

وهي أكثر آلات الري انتشاراً في مصر، وقد انخفضت أعدادها من 136.7 ألف ساقية، إلى 128.1 ألف ساقية، والسواقي بشكل عام أكثر انتشارا في الوجه البحري، حيث يبلغ نسبتها نحو 69.7 %

ج – ساقية إفرنجي:

انخفضت أيضاً أعداد السواقي الإفرنجية من 20.8 ألف ساقية عام 1939م، إلى 12.1 ألف ساقية عام 1950م، وهي أكثر انتشاراً في الوجه البحري من نظيرتها البلدية حيث تصل إلى 89.6%.

ء – طمبور:

وهو آلة الري التقليدية الوحيدة التي تزايدت أعدادها خلال هذه الفترة من 235.0 ألف آلة إلى 237.6 ألف آلة، بنسبة زيادة كلية قدرها 1.1 %. وتبلغ نسبة انتشاره في الوجه البحري 55.9 %، وفي الوجه القبلي نحو 44.1 %.

هـ – شادوف:

انخفضت أعداد الشواديف من 53.4 ألف شادوف، إلى 44.7 ألف شادوف، بنسبة انخفاض كلية قدرها 16.3 %. والشادوف أداة الري الأكثر انتشاراً في الوجه القبلي، حيث تتواجد به نسبة 88.7 % من جملة الأعداد.

و – طلمبة ري:

بلغت أعداد طلمبات الري عام 1950م نحو 5841 طلمبة، يوجد 58.4 % منها في الوجه البحري، ويوجد 41.6 % منها في الوجه القبلي.

ع – طمبوشة المواشي:

بلغ عددها عام 1950م نحو 83.4 ألف طمبوشة، يوجد 95.4 % منها بالوجه البحري، بينما يوجد 4.6 % منها بالوجه القبلي.

غ – طمبوشة بالآلات:

ويوجد منها أعداد قليلة تبلغ نحو 3500 طمبوشة فقط، يوجد 84.5 % منها بالوجه البحري، 15.5% منها بالوجه القبلي.

2– الجرارات الزراعية

شهدت بداية القرن دخول الجرارات الزراعية إلى الريف المصري وذلك منذ اختراع الوابورات البخارية التي كان يلزم توفر وابورين منها حتى يُمكن تشغيل المحاريث حيث يقوم أحدهما بسحب المحراث على أحد جوانب الحقل ثم يقوم المحراث الآخر بالسحب العكسي بعد انتهاء دور المحراث

الأول. وقد استمر عمل هذه الوابورات حتى تم احلال جرارات أوتومبيل الحرث تدريجياً.

أ-وابورات بخارية:

انخفضت أعداد وابورات الحرث البخارية (فاولر) من 1795 وابور بخاري عام 1939م، إلى 648 وابورا فقط عام 1950م، بنسبة انخفاض كلية قدرها 63.9 %، وكان ذلك الانخفاض لصالح جرارات الأوتومبيل التي كانت قد بدأت في الانتشار.

ب-جرارات أوتومبيل الحرث:

أخذت جرارات أوتومبيل الحرث في الانتشار حتى بلغ عددها عام 1950م نحو عشرة آلاف جرار، يوجد 65.2 % منها بالوجه البحري، بينما يوجد 34.8 % منها بالوجه القبلي. وقد صنف تعداد 1950م تلك الجرارات إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى الجرارات ذات القدرة الأكثر من 35 حصانا، ويبلغ عددها نحو أربعة آلاف جرار. وتضم المجموعة الثانية الجرارات ذات القدرة الأقل من 35 حصانا، ويبلغ عددها نحو ستة آلاف جرار.

3-المحاريث الزراعية

تُعَد المحاريث من أهم الأدوات الزراعية على الإطلاق، وتتنوع أشكال تلك المحاريث وفقاً لطبيعة التربة، ووفقاً لعملية الحرث المطلوب إجراؤها.

أ-المحاريث البلدية:

بلغت جملة عدد المحاريث البلدية عام 1929م نحو 564.1 ألف محراث ارتفعت إلى نحو 661.9 ألف محراث عام 1950م، بزيادة قدرها 97.8 ألف محراث، وبنسبة زيادة كلية قدرها 17.3 %. وقد توزعت تلك المحاريث بنسبة 68.1 % بالوجه البحري، 31.9 % بالوجه القبلي.

ب-المحاريث الإفرنجية:

بلغت جملة عدد المحاريث الإفرنجية عام 1929م نحو 3749 محراثا، ارتفعت إلى نحو 12.4 ألف محراث عام 1950م، بزيادة قدرها 8.7 ألف محراث. وقد توزعت تلك المحاريث بنسبة 64.7% بالوجه البحري، 35.3 % بالوجه القبلي. وقد صنف تعداد عام 1950م تلك الجرارات إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى المحاريث الإفرنجية التي تقوم بسحبها الجرارات، ويبلغ عدد المحاريث بها 7.968 ألف جرار. وتضم المجموعة الثانية المحاريث الإفرنجية التي تقوم بسحبها الماشية ويبلغ عدد المحاريث بها 4.475 ألف محراث.

4-ماكينات وأدوات أخرى

تضم الزراعة المصرية عددا كبيرا جداً من الآلات والأدوات الزراعية التي يصعُب حصرها، وسوف نتناول هنا أهم تلك الأدوات التي أوردها التعداد الزراعي وهي: ماكينات الدراس، ماكينات التذرية، نوارج بلدية، نوارج إفرنجية، وقصابيات.

أ- **ماكينات الدراس:**

بلغ عدد ماكينات الدراس عام 1929م نحو 569 ماكينة فقط، وقفزت إلى 2123 ماكينة عام 1939م، ثم ارتفعت إلى 2951 ماكينة عام 1950م. وقد توزعت تلك الماكينات عام 1950م بنسبة 64.8 % بالوجه البحري، 35.2 % بالوجه القبلي.

ب- ماكينات التذرية:

ظلت أعداد ماكينات التذرية على حالها خلال فترة الأربعينات حيث بلغ عددها عام 1939م نحو 2.494 ألف ماكينة، بينما بلغ عددها عام 1950م نحو 2.467 ألف ماكينة.وقد تركزت تلك الماكينات أساساً بالوجه البحري بنسبة 86.1 %، بينما بلغت 13.9 % بالوجه القبلي.

ج- نوارج بلدية:

تأتي أعداد النوارج البلدية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد المحاريث البلدية. وقد بلغ عدد هذه النوارج عام 1929م نحو 302.023 ألف نورج، انخفضت قليلاً إلى 301.705 ألف نورج عام 1939م، ثم عاودت الارتفاع إلى 341.499 ألف نورج عام 1950م.

ت- نوارج إفرنجية:

رغم أهمية تلك النوارج مُقارنة بالنوارج البلدية، إلا أنها ظلت محدودة الانتشار وورد أول إحصاء لها في التعداد الزراعي الثاني لسنة 1939م حيث بلغ عددها نحو 19.082 ألف نورج، ثم انخفضت تلك الأعداد قليلاً إلى 18.655 ألف نورج في التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م. وقد توزعت تلك النوارج الإفرنجية بنسبة قدرها 80.9 % بالوجه البحري، 19.1 % بالوجه القبلي.

هـ - القصابيات:

ورد أيضاً أول إحصاء لأعداد القصابيات في التعداد الزراعي الثاني حيث بلغ عددها نحو 115.037 قصابية، انخفضت إلى 97.949 ألف قصابية عام 1950م، بحجم انخفاض كلي قدره 17.088 ألف قصابية، وقد توزعت تلك القصابيات بنسبة 76.5 % بالوجه البحري، 23.5 % بالوجه القبلي.

5 - نسَب المساحة للماكينات الزراعية

يخضع التوزيع الإقليمي للماكينات والآلات الزراعية للعديد من المتغيرات التي قد يكون من أهمها: نوعية المحاصيل المزروعة في الإقليم ومدى احتياجها لنوع متخصص من الآلات، متوسط مساحة المزرعة في الإقليم، مدى توفر الأيدي العاملة المنافسة للماكينة أو الآلة، مدى ارتفاع درجة الوعي بين الزراع بأهمية ميكنة العمليات الزراعية، وغير ذلك من العوامل والمتغيرات.

ونظراً لأن هذا الموضوع وحدة يحتاج إلى دراسة مستقلة، فسوف نحاول هنا إلقاء الضوء على شكل توزيع ثلاث من الماكينات والآلات الأكثر انتشاراً في الريف المصري والتي تستخدم عند زراعة جميع المحاصيل مثل الجرارات، والمحاريث البلدية، بالإضافة إلى النوارج البلدية

باعتبارها أكثر الآلات الزراعية انتشاراً بعد المحاريث البلدية. وكذلك التعرف على متوسط المساحة المحصولية التي تقوم كل آلة بخدمتها.

أ – المساحة المحصولية / جرار زراعي:

وبشكل عام فقد بلغ متوسط تلك النسبة في **الوجه البحري** 939 فدان / جرار، بينما بلغ في **الوجه القبلي** 1055 فدان / جرار، وكان **المتوسط العام** على مستوى الزراعة المصرية 979 فدان / جرار.

ب– المساحة المحصولية / محراث بلدي:

بلغ متوسط هذه النسبة في **الوجه البحري** 13.5 فدان / محراث وفي **الوجه القبلي** 17.3 فدان / محراث، وبلغ **المتوسط العام** على مستوى الزراعة المصرية 14.7 فدان / محراث.

ث– المساحة المحصولية / نورج بلدي:

بلغت تلك النسبة 13.5 فدان / نورج في **الوجه البحري**، ونسبة 17.3 فدان / نورج في **الوجه القبلي**، بينما بلغ **المتوسط العام** لتلك النسبة على مستوى الزراعة المصرية نحو 28.6 فدان / نورج.

ج– الجرارات وفئات الحيازة:

بدراسة توزيع الجرارات الزراعية على فئات الحيازة كان من الطبيعي أن تستحوذ الحيازات الكبيرة على أكبر عدد من تلك الجرارات حيث يُمكن الاستفادة منها بشكل كبير في المساحات المتسعة، كما أن تكلفتها المرتفعة لا تُمكّن سوى كبار الحائزين من حيازتها. ففي عام 1950م كانت نسب أعداد الحيازات التي تستخدم الجرارات على النحو التالي: 66.0 % من عدد حيازات (100 فدان فأكثر)، 30.0 % من عدد حيازات، أما نصيب كل فئة حيازية من هذه الجرارات، فكانت كالتالي: الفئة (100 فدان فأكثر) تستحوذ على 54.8 % من العدد الكلي للجرارات، وبنسبة 334.3 فدان لكل جرار. الفئة (50 < 100 فدان) تستحوذ على 24.1 %، وبنسبة 241.0 فدان لكل جرار. الفئة (5 < 50 فدانا) تستحوذ على 18.7 %، وبنسبة 150.2 فدان لكل جرار. ثم الفئة (أقل من 5 أفدنة) فتستحوذ على 2.4 % فقط من جملة عدد الجرارات، وبنسبة 7945.5 فدان لكل جرار.

جدول رقم (19) بيان بتوزيع الجرارات الزراعية على فئات الحيازات الزراعية عام 1950م

الفئات بالفدان	عدد الحيازات	مساحة الحيازات بالفدان	عدد المزارع ذات الجرارات	جملة عدد الجرارات
أقل من 5 فدان	876780	1922817	175	242
5 < 50 فدان	111351	1815795	1780	1864
50 < 100 فدان	8372	579053	2333	2403
100 فدان فأكثر	6520	1826259	4329	5463
الجملة	1003023	6143924	8617	9972

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من – وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، الجزء الأول، ص 477.

هـ آلات الري وفئات الحيازة:

بدراسة توزيع آلات الري (البخارى والنقالى) على فئات الحيازة كان من الطبيعي أن تستحوذ الحيازات الكبيرة على أكبر عدد من تلك الآلات حيث يُمكن الاستفادة منها بشكل كبير في المساحات المتسعة، كما أن تكلفتها المرتفعة لا تُمكّن سوى كبار الحائزين من حيازتها. ففي عام 1950م كانت نسب أعداد الحيازات التي تستخدم آلات الري على النحو التالي: 51.0 % من عدد حيازات (100 فدان فأكثر)، 24.0 % من عدد حيازات (50 < 100 فدان)، 6.4% من عدد حيازات (5 < 50 فدانا)، كما توجد 957 مزرعة فقط من بين 876.78 ألف مزرعة من فئة (أقل من 5 أفدنة) تستخدم آلات ري أي بنسبة قدرها 0.1 % فقط.

أما نصيب كل فئة حيازية من هذه الآلات، فكانت كالتالي: الفئة (100 فدان فأكثر) تستحوذ على 29.3 % من العدد الكلي للآلات، وبنسبة 410.3 فدان لكل طلمبة. الفئة (50 < 100 فدان) تستحوذ على 15.1 %، وبنسبة 253.5 فدان لكل طلمبة. الفئة (5 < 50 فدانا) تستحوذ على 48.4 %، وبنسبة 247.5 فدان لكل طلمبة. ثم الفئة (أقل من 5 أفدنة) فتستحوذ على 7.2 % فقط من جملة عدد الجرارات، وبنسبة 1752.8 فدان لكل طلمبة.

رابعا: المؤسسات العلمية الزراعية:

لم يعتمد التحول في التقنيات على نقل الخبرات الدولية الخارجية فقط بل اعتمد أيضاً على تنمية الخبرات المحلية بعد تجميعها في مؤسسات عِلمية تعمل على تطويرها. وقد تمثل ذلك في إنشاء الجمعية الزراعية التي قامت ببعض مهام وزارة الزراعة التي لم تكن قد أُنشِأت بعد، كما تم إنشاء مدارس زراعية متخصصة، بل وصدرت أيضاً في ذلك الوقت المبكر مجلات زراعية متخصصة وهو ما يُعَد من مظاهر الوعي بأهمية تنمية المجال الزراعي.

جدول رقم (20) بيان بتوزيع آلات الري على فئات الحيازات الزراعية عام 1950م.

الفئات بالفدان	عدد الحيازات	مساحة الحيازات بالفدان	عدد المزارع ذات الطلمبات	جملة عدد الطلمبات
أقل من 5 فدان	876780	1922817	957	1097
5 < 50 فدان	111351	1815795	7089	7338
50 < 100 فدان	8372	579053	2019	2284
100 فدان فأكثر	6520	1826259	3334	4451
الجملة	1003023	6143924	13399	15170

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، الجزء الأول، ص 474.

1- الجمعيات ونظارة الزراعة

كانت أولى المحاولات الخاصة بتأسيس الجمعيات الزراعية تلك المحاولة التي تمت في مارس عام 1880م حين قام **حيدر باشا يكن** بتأسيس **(الجمعية الزراعية المصرية)**، وضمت عددا كبيرا من الذوات الأتراك وكبار أعيان المصريين وكبار المُلاّك الأجانب. وكان الأجانب يشكلون غالبية أعضاء مجلس إدارتها، وبلغ عدد أعضائها عند التأسيس نحو مائتي عضو. وأعلنت الجمعية الجديدة أنها تسعى إلى تحسين أحوال الزراعة عن طريق إيجاد روابط قوية مستمرة بين المشتغلين بالزراعة، سواء في ذلك الفنيين الذين تخصصوا في الزراعة وحصلوا على شهادات من المعاهد الأوربية المختلفة، وأولئك الذين يمارسون الزراعة فعلا من كبار المُلاّك. كما تعمل على إجراء تجارب زراعية على المحاصيل المختلفة وخاصة القطن، وعلى غيرها من المحاصيل التي لم يسبق زراعتها في مصر لاختيار ما يتلاءم منها مع البيئة المصرية. بالإضافة إلى تبادل الخبرات من خلال المعارض الزراعية التي تقام لهذا الغرض ليعرض فيها الأعضاء نماذج من إنتاجهم، ويُمنح الفائزون جوائز مالية، كما تنشر نتائج التجارب الجديدة في نشرة مطبوعة توزع على الأعضاء. وفي خضم أحداث الثورة العرابية اختفت أية معلومات عن تلك الجمعية[40].

وفي عام 1890م أوكلت سلطات الاحتلال إلى **رياض باشا** دعوة كبار المزارعين إلى تشكيل جمعية زراعية تعمل على النهوض بالإنتاج كما ونوعا. واتصل **رياض باشا** بعدد من كبار المزارعين لإقناعهم بالفكرة. وقد اتخذت خطوات تمهيدية لتأسيس الجمعية المقترحة، فتكونت لجنة لإقامة معارض زراعية عام 1896م ثم تحولت هذه اللجنة إلى جمعية اعتبارا من مارس 1898م وذلك تحت اسم **(الجمعية الزراعية الخديوية)**. وتحددت أغراضها بالعمل على تحسين الزراعة المصرية وترقية أحوالها بالوسائل المختلفة مثل محاولة الوصول إلى طريقة لانتقاء البذور التي تُستخدم كتقاوي، وإدخال نباتات جديدة تتفق مع البيئة المصرية، وإجراء التجارب على المزروعات بهدف الوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة للفدان، وتحسين الآلات الزراعية، وتجربة استخدام الآلات الحديثة في الأراضي المصرية، وإجراء التجارب على الأسمدة المحلية والأسمدة الكيماوية المستوردة لتحديد أنسب أنواعها للتربة، بالإضافة إلى تحسين سلالات الماشية عن طريق تهجينها بالطلائق الممتازة، وتوفير الوسائل اللازمة لإبادة الآفات والحشرات الضارة بالزراعة، على أن تسجل الجمعية النتائج التي تتوصل إليها على صفحات مجلة تصدرها ست مرات في السنة بصفة دورية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وكان من باكورة أعمال الجمعية الزراعية الخديوية القيام بعدد من التجارب الزراعية لاختبار أثر التسميد البلدي على إنتاج المحاصيل: فكانت أول تجربة عام 1901م لتبيان الفرق بين أثر التسميد الكفري

والتسميد البلدي على إنتاجية ثلاثة أصناف من الذرة الأمريكية مقارنة بزراعة الذرة عقِبَ البرسيم.

وفي نفس العام شرعت في إجراء عدد من التجارب لتبيان أثر التسميد الكيماوي الذي بدأ يدخل البلاد، فكانت التجربة على تسميد محصول القطن بأنواع مختلفة من هذه الأسمدة وبمعدلات مختلفة. كما اهتمت الجمعية بدراسة الصنف الوافد الجديد (الميت عفيف) ومدى تأثره بتسميد الأراضي. ثم دخلت الجمعية في مجال تربية النبات واستنباط سلالات جديدة سواء عن طريق الانتخاب أو عن طريق التهجين، وقد بدأت هذه العمليات على محصولي الذرة والقمح. وكانت الجمعية تنشر نتائج تجاربها أولاً بأول في المجلة التي تُصدرها باسم **(مجلة الجمعية الزراعية الخديوية)**. وكان المستفيد الأول من هذه التجارب كبار المُلاّك الذين كانوا يطبقونها في ضياعهم الخاصة. وقد تولى **الأمير حسين كامل باشا** رئاسة الجمعية الزراعية الخديوية، والتي ضم مجلس إدارتها عددا من كبار المزارعين المصريين والذوات الأتراك، والأجانب، وكان **اللورد كرومر** المعتمد البريطاني في طليعة المشاركين في الجمعية. وتجلت مساعدة الحكومة للجمعية منذ إنشائها، فقد أصدر مجلس النظار قرارا بمنح الجمعية 1500 جنيه كإعانة سنوية، بالإضافة إلى 100 فدان من الأراضي الزراعية تخصص لإجراء التجارب الزراعية في الجيزة، 220 فدانا في مديرية الغربية لنفس الغرض، ووافق صندوق الدين على دفع تكاليف مباني المعرض الزراعي بأرض الجزيرة وقدرها ثمانية آلاف جنيه.

إلا أن نشاط الجمعية لم يكن بالاتساع الكافي الذي يفيد صغار المزارعين فقدم ناظر المالية في أكتوبر 1904م مذكرة إلى رئيس الجمعية باقتراح نظام جديد للجمعية يحقق استفادة صغار المزارعين من الخدمات التي توفرها الجمعية لأعضائها وذلك بتخفيض قيمة الاشتراك السنوي من خمسة جنيهات إلى جنيه واحد. ونص المشروع المقترح على تشكيل لجنة عمومية للجمعية من خمسين عضوا يختار من بينهم الرئيس، وأن تتكون لجان المديريات من مفتش الري والصحة ومندوبين عن كل مركز من مراكز المديرية يتم اختيارهم من بين الأعيان بموافقة وزارة الداخلية، ومندوب عن البنك الزراعي المصري، على أن يكون للجنة المديرية سكرتير متخصص في الزراعة من خريجي مدرسة الزراعة ليتولى مهمة الإرشاد الزراعي في المديرية. وقد وافقت الجمعية على المشروع المقترح، وارتفع عدد أعضائها من 243 عضوا عام 1904م إلى 3131 عضوا عام 1905م، وبذلك تحولت الجمعية إلى مؤسسة شبه حكومية تنفذ السياسة الزراعية في البلاد. ولتشجيع الزراع على استخدام الأسمدة الكيماوية قامت الجمعية بتوزيع أسمدة كيماوية بلغت قيمتها 68 ألف جنيه تم توزيعها على ستة آلاف منتفع من بينهم أربع آلاف منتفع من صغار المزارعين (يمتلكون أقل من خمسة أفدنة).

وساهمت الحكومة بتمويل هذه العملية بمبلغ 30 ألف جنيه بفائدة قدرها 2 %، وقد رفعت الحكومة قيمة ذلك القرض في العام التالي إلى 100 ألف جنيه. وبزيادة هذه الأعباء على الجمعية تم اقتراح إنشاء نظارة للزراعة، ورفضت الحكومة ذلك الاقتراح وأسست بدلا منها (**مصلحة الزراعة**) في عام 1910م لتحمل عن الجمعية عبء رعاية الزراعة وتوجيه سياستها، وخدمة متوسطي وصغار المُلاّك. واستمر ذلك حتى قررت الحكومة تحويل مصلحة الزراعة إلى **نظارة للزراعة** في نوفمبر 1913م.[41]

2- المدارس الزراعية

شجعت سلطات الاحتلال البريطاني قيام المدارس الزراعية، والاهتمام بالتعليم الزراعي بشكل عام. وكانت مدرسة الزراعة بالجيزة نموذجاً لخدمة الزراعة المصرية، فقد ضمت المدرسة معامل خاصة بالإضافة إلى حقل لإجراء التجارب الزراعية. وفي عام 1911م قررت الحكومة إنشاء مدرستين للزراعة المتوسطة واحدة في مديرية الغربية، والأخرى في مشتهر بمديرية المنوفية.

وإلى جانب هذه المدارس المتوسطة كانت هناك (مدارس العزَب) حيث تقرر أن تقوم مجالس المديريات، وبمساعدة مصلحة التعليم الزراعي والصناعي بإنشاء هذه المدارس بكل من نجع حمادي، العياط، إمبابة، المنصورة، السنطة، بيلا، أبو تيج، والمزغونة بمديرية الجيزة. وقد ألحقت بهذه المدارس والتي كانت تُعد بمثابة مزارع مدرسية، حقول للتجارب الزراعية، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات. ومع نهاية عام 1913م كان يوجد في البلاد إحدى عشر مدرسة زراعية، مدرسة الزراعة العليا بالجيزة (184 طالبا)، مدرستان متوسطتان للزراعة في مشتهر والغربية (154 طالبا)، ثمانية من مدارس العِزَب (247 طالبا). ونتيجة لهذا التوسع في التعليم الزراعي تم نقل تبعية تلك المدارس من نظارة المعارف إلى نظارة الزراعة بعد إنشائها في نوفمبر 1913 م.[42]

3- المجلات الزراعية

وقد شهدت الفترة من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ظهور عدد من الصحف والمجلات بصفة عامة، وكان من بِدَع ذلك الوقت ظهور مجلات متخصصة في الشئون الزراعية تُعنى بشئون الزراعة والفلاح، ويمكن حصر أهم تلك المجلات على النحو التالي:

- **مجلة الجمعية الزراعية الخديوية**، وتُصدرها تلك الجمعية.
- **مجلة نقابة اتحاد مزارعي القطر المصري**، وتُصدرها تلك النقابة.
- **الفلاحة المصرية**، وهي مجلة شهرية يحررها محمود أنيس.
- **الفلاح**، وهي مجلة أسبوعية يحررها سليم حموي.
- **المجلة الزراعية**، وهي مجلة أسبوعية يحررها حسن حسني الطويراني.

- **الزراعة**، وهي مجلة أسبوعية يحررها أيوب عون.
- **العمدة**، وهي مجلة أسبوعية يحررها حسن يونس.

خامسا: مشكلة جودة القطن:

لا يستطيع أي باحث في الزراعة المصرية أن يتحدث عنها دون أن يتطرق لمحصول القطن الذي كان محور تطور الاقتصاد المصري كله وليس الاقتصاد الزراعي فقط. وقد امتدت آثار ذلك المحصول إلى الحياة الاجتماعية والثقافية المصرية مما يجعل منه مجالا خصبا للدراسات متعددة الجوانب. ولكن نظراً لأننا هنا بصدد التحدث عن التحول في التقنيات الزراعية يُصبح من المناسب التعرض لأهم مشكلة تعرض لها القطن المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين ألا وهي مشكلة تدهور الإنتاجية لمتابعة المجهودات التي تمت لمواجهة هذه المشكلة بعد أن وضعته في مواجهة صعبة مع الأقطان المنافسة له.

1- مرحلة تدهور الجودة

توضح البيانات الخاصة بإنتاجية الفدان من محصول القطن خلال تلك الفترة أن محصول الفدان لم ينخفض عن أربعة قناطير حتى عام 1915م حيث بدأ معدل الهبوط في التزايد حتى عام 1924م، أي لمدة عشر سنوات. كما يُضاف إلى ذلك تدهور الصفات بشكل أصبح يهدد الاقتصاد القومي كله. وبعد دراسة أسباب ذلك التدهور أمكن التوصل إلى العلاج الملائم على النحو التالي.

أ- ضعف الإنتاجية:

بعد مجموعة كبيرة من الدراسات حول أسباب تدهور إنتاجية الفدان من القطن في هذه الفترة، تبين أن أهم تلك الأسباب كانت على النحو التالي :

- نقص خصوبة التربة، وإجهادها. خاصة في الأراضي التي تحولت من ري الحياض إلى الري الدائم.

- دخول دودة اللوز القرنفلية **Platyetra Gossypiella** إلى البلاد عام 1910م، وانتشارها بسرعة وبائية عام 1914، وكانت السبب في ثلث الخسارة التي حدثت للمحصول خلال الفترة 1915 – 1919م.

- انتشار زراعة صنف السكلاريدس حتى بلغت نسبة المساحة المنزرعة منه عام 1922م نحو 75 % من جملة مساحة الأقطان رغم العِلم بأنه صنف منخفض المحصول، وذلك بغرض الاستفادة من صفاته الجيدة التي يُقبل عليها الغزالون.

- التوسع الكبير في الطلب على القطن المصري دفع المزارعين إلى زراعته حتى في الأراضي الضعيفة والمستصلحة حديثا، وهي ضعيفة الإنتاجية بطبيعة الحال.

ب- تدهور الجودة:

بعد الشهرة الواسعة التي حصل عليها القطن المصري في الأسواق العالمية، بدأت تظهر شكاوى

الغزالين من تدهور الصفات. وبالدراسة تبين أنها ترجع إلى:

– تدهور صفات صنف السكالاريدس، والأصناف الأخرى نتيجة التربية الداخلية، وهو ما يُعرَف بالتدهور الطبيعي.

– كثرة الأصناف بشكل لا تدعو إليه البيئة المصرية، ولا الأسواق العالمية.

– الخلط بين الأصناف، حيث كانت تُخلط الأصناف الأقل ثمنا بالأصناف التي تعلوها طمعا في ربح غير مشروع. أو عن طريق الخلط غير المقصود، كالذي يحدث بين البذور في المحالج، أو عند الترقيع بأصناف مخالفة. وبلغت شدة الخلط بين صنفى **النوباري والميت عفيفي** منذ عام 1923م أن ظهر صنف جديد كان يُطلب باسم **البني المصري Brown Egyptian** .

ج– المنافسة العالمية:

عندما تنبهت أقوى قوتين في العالم وهما إنجلترا والولايات المتحدة إلى أهمية إنتاج القطن، قامت الأولى بعمليات تحسين الري في السودان وتخصيص منطقة الجزيرة لزراعة القطن المصري، وقد ترافق ذلك مع ما عُرِف بالمشكلة السودانية بين مصر وإنجلترا. إلا أن تلك المشكلة في حقيقتها مشكلة اقتصادية قطنية قبل أن تكون مشكلة سياسية. فإنجلترا تريد أن تجعل من السودان مزرعة قطنية لمصانع لانكشير التي قد تخصصت في استهلاك القطن المصري طويل التيلة. أما أمريكا فقد سلكت طريقا آخر نظرا لظروفها المناخية، ففي عام 1901م استوردت الولايات المتحدة كثيرا من الأصناف المصرية لأعمال التربية النباتية.

وفي عام 1912م انتخبت طفرة من صنف **الميت عفيفي** المصري أُطلق عليها اسم **يوما Yummy** ذو صفات أقل من صفات القطن المصري ولكنه يصلح للظروف الأمريكية، واستمرت زراعته على نطاق ضيق حتى تم التوصل إلى صنف أُطلق عليه **القطن الأمريكي المصري – بيما Pima**. وفي عام 1923م تم تحسينه نتيجة للتهجين بين **البيما والسكالاريدس** المصري، واستمرت عمليات التحسين الدائمة عليه مع الاحتفاظ باسمه (**البيما**) لما لذلك من أهمية في السوق العالمي، وأصبح الآن (1999م) يحتل المكانة الأولى في العالم، ويُعد أكبر منافس للقطن المصري[43].

2– مرحلة الارتقاء بالجودة

بعد تلك المرحلة من المعاناة، استمرت الجهود من أجل الارتقاء بزراعة محصول القطن في مصر. كما قامت الدولة بإصدار مجموعة من التشريعات القانونية الخاصة بالحفاظ على مواصفات المحصول على النحو التالي:

أ– تطوير الزراعة ومقاومة الآفات:

كان لمشروعات الصرف الزراعي بعد الانتهاء من تنفيذها أثر كبير على تحسين التربة. كما كان للبحوث العلمية في تلك الفترة المبكرة أثر كبير في تطوير فنيات زراعة القطن، والعدد الملائم

والواجب زراعته من الشجيرات للفدان الواحد مع تطوير عمليات إعداد التربة والاهتمام بالتسميد. كما أمكن التغلب بشكل كبير على مشاكل ديدان اللوز حيث تم تجهيز جميع المحالج بآلات التسخين الكافية لعلاج بذرة القطن سواء المُعَد منها للتقاوي أو المستخدم في العصير. وكانت النتائج جيدة فانخفضت نسبة إصابة البذور من 30 % إلى نحو 10 %، كما انخفضت كمية الخسارة في المحصول من 180 رطلا من القطن الشعر إلى نحو 60 رطلا. كما تم التوسع في عمليات مقاومة دودة ورق القطن، وتنبيه المزارعين إلى خطورتها.

ب- استنباط الأصناف الجديدة:

ينتمي القطن المصري إلى النوع **G. Barbadense** أما الأصناف المنتجة من هذا النوع فلها تاريخ طويل من التهجين الطبيعي بين الصنف **جوميل محو** الذي اكتشفه الفرنسي **جوميل محمد على** عام 1820م كشجيرات متميزة بين الآلاف من الشجيرات الأخرى (أي بالانتخاب الطبيعي) وبين أصناف أخرى كان يتم استيراد بذورها بغرض التوسع في زراعة المحصول الجديد بعد أن ثبت التأثير الإيجابي القوي للبيئة الطبيعية المصرية على هذا المحصول.

جدول رقم (21) تطور أصناف القطن المصري في النصف الأول من القرن العشرين.

(عَدُّ نمرة 60 مسرّح)

متانة الغزل	أصناف جديدة		أصناف قديمة	
	الصنف	المتانة	الصنف	المتانة
3000 فأكثر	**جيزة 39**	3120	–	–
3000 < 2500	**ملكي**	2950	**سكالاريدس**	2750
	كرنك	2700	**بانوفيتش**	2650
	منوفي	2580	**سخا 4**	2600
	–	–	**معرض**	2500
2500 < 2000	**جيزة 30**	2200	**عفيفي**	2400
			جيزة 7	2350
			كازولي	2300
			وفير	2200
أقل من 2000	**أشموني**	1850	**أشموني**	1790
			زاجوراه	1580

المصدر: – محمد على الكيلاني، **تقدم محصول القطن في الخمسين سنة الأخيرة، مجلة الفلاحة**، جمعية خريجي المعاهد الزراعية، السنة الحادية والثلاثون، العدد الثالث، القاهرة، مايو – يونيه 1951م، ص 234.

وليس أدل على ذلك القفزة الكبيرة في المساحة المنزرعة من القطن، وكذلك كمية صادراته للدول الأجنبية. أما تدهور إنتاجية محصول القطن خلال الربع الأول من القرن العشرين فكان محصلة لعدة أسباب من بينها تدهور الأصناف المنزرعة.

إن الشهرة الكبيرة التي اكتسبها القطن المصري ترجع بدرجة كبيرة إلى صنف **السكالاريدس**، عندما قام **الخواجه سكالاريدس** عام 1901م بجمع بذور منتقاة من صنف **الميت عفيفي** وكانت تتميز بنعومتها وطول تيلتها وقام بزراعتها في مساحة مستقلة، وكانت النتائج باهرة. وكانت الصدفة وحدها بجانب هذا الصنف حيث كانت البذور المنتخبة نقية إلى حد كبير، حيث لم تتدهور صفات الصنف إلا بعد نحو ثلاثين عاما من الزراعة المستمرة، بينما لم تصمد العديد من الأصناف المنتخبة الأخرى مثل **السلطاني، التيودورو، النانوبولو، الفاروقي، وفتحي** وغيرها.

بعد إنشاء الجمعية الزراعية أخذت عملية تطوير أصناف القطن طرقا أكثر عِلمية، وأقبل كبار المُلاّك من أعضائها على زراعة الأصناف الجديدة التي يتم التوصل إليها مما ساعد على سرعة انتشارها. وتعود صعوبة استنباط الأصناف الجديدة إلى تعقيد التركيب الكروموزومي لنوع **G. Barbadense** لأنه ثنائي تضاعف الهجين **Amplidiploid** خصوصا أنه نشأ في الأصل بالتهجين الطبيعي بين عدة أصناف، فنجد الترابط العكسي بين عدة صفات مثل: الجودة العالية مع نسبة تصافي منخفضة، الجودة الجيدة مع الإصابة بالذبول، تصافي الحليج مع وزن البذرة، المتانة مع طول التيلة ونعومتها. وقد تم التغلب على معظم هذه المشكلات على المستوى الاقتصادي فكان **صنف المعرض** من أهم تلك الأصناف الجديدة التي استنبطتها الجمعية، وتمت زراعة 700 فدان منه عام 1925م، ارتفعت في العام التالي إلى 4.5 ألف فدان، ثم 12.5 ألف فدان عام 1927م، وتجاوز مساحة المائة ألف فدان عام 1939م. وفي عام 1930م أي بعد خمس سنوات من ظهور **المعرض** ظهر **صنف (الجيزة 7)**، وهو صنف وفير الإنتاج ذو جودة مرتفعة سرعان ما انتشر ليحل محل **السكالاريدس** الذي بدأ عرشه يترنح منذ عام 1933م، إلا أنه استمر في الصمود سبع سنوات أخري حتى تنتهي زراعته تقريبا عام 1940م.

كان ظهور **(الجيزة 7)** بداية جديدة لتوجيه الاهتمام بوفرة المحصول مما انعكس بالتالي على إنتاجية الفدان بالزيادة، مما دفع جهود المختصين بشدة إلى هذا الاتجاه. وكانت شكاوى الغزالين في العالم وخاصة أوربا من تعدد أصناف القطن المصري، وخلط الأصناف دافعا لوضع سياسة صنفية جديدة تعمل على خفض عدد أصناف القطن المزروعة داخل كل درجة من درجات الجودة المختلفة. فبعد أن بلغ عدد الأصناف المزروعة 22 صنفا في موسم 1926/26م، انخفضت إلى 17 صنفا في موسم 1932/31م، ثم إلى 10 أصناف

في موسم 1947/46م، وأخيرا خمسة أصناف في موسم 1951/50م.

ج- التشريعات المُنظمة:

قامت الدولة بإصدار عدد من التشريعات الخاصة بحماية جودة وأصناف القطن المصري بغرض إفساح طريق المنافسة أمامه في السوق العالمي. وكان من أهم تلك التشريعات:

- القانون رقم 4 لسنة 1926م المُعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1934م، والخاص بتحريم خلط القطن سواء كان ذلك في الحقول أو المحالج، أو المكابس، أو الموانى.

- القانون رقم 5 لسنة 1926م، والخاص بمراقبة إنتاج تقاوي القطن، وتنظيم تجارتها. وهو يحتم أن يكون حلج القطن الزهر المُعدة بذرته للتقاوي تحت إشراف موظفي وزارة الزراعة، على أن تكون نسبة النقاوة في التقاوي 80 %.

- التشريع الخاص باختبار طول التيلة، ومتانة الغزل. وفي عام 1934م أنشئ مصنع تجارب غزل القطن، وهو يوالي اختبار صفات الشعرة ومتانة الغزل في أقطان السلالات وهي في أدوار التربية الأولى حتى التوصل للصنف الجديد.

- تنفيذا لقرار المؤتمر الدولي للقطن عام 1931م، تم في الإسكندرية عام 1932م إنشاء المكتب المصري لاختبار درجة رطوبة القطن. ويقوم المكتب بقياس درجة الرطوبة الحقيقية، ومنح شهادات معترف بها من الهيئات الدولية خاصة بعد توصية لجنة القطن الدولية في 7 نوفمبر 1938م الخاصة بشراء القطن المصري على أساس الوزن الجاف للقطن زائدا 8.5 % استرداد مسموح به اعتبارا من 21 نوفمبر 1938م.

- صدر القانون رقم 10 لسنة 1904م في 20 يونيو وهو خاص بمنع استيراد بذرة القطن من أمريكا.

- صدر القانون رقم 21 لسنة 1909م بمنع استيراد بذور القطن من جميع الممالك، فامتنع بناء على ذلك استيراد القطن غير المحلوج.

-صدر القانون رقم 5 لسنة 1913م بمنع استيراد أي جزء من نبات القطن ما عدا القطن المحلوج. وكذلك منع استيراد الحشرات الحية في جميع أطوارها.

مراجع الكتاب

1- فريدريك انجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1975م، صص 32 – 42.

2- محمد على محمد، **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م، ص 288 – 328.

3- على الجريتلي، **التاريخ الاقتصادي للثورة (1952 – 1966م)**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1974م، ص 11 – 24.

4- زكي بركات & مصطفى عبد الرحيم، **مساهمة في الحوار العلمي التاريخي حول أسلوب الإنتاج في المجتمع اليمني القديم، في: ست دراسات في النمط الأسيوي للإنتاج**، ترجمة: أحمد صادق سعد، دار الطليعة، بيروت، 1979م، ص 43 – 60.

5- محمد على نصر الله، **أضواء على نمط الإنتاج الأسيوي**، في: **المصدر السابق**، ص 67 – 78.

6- أمين عز الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة 1919م**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 27 – 29.

7- عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات في مصر (1837 – 1952م)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978م، ص 177 – 180.

8- فوزي جرجس، **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، الدارالمصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958م، ص 12 – 13.

9- **المرجع السابق**، ص 13 – 14.

10- **المرجع السابق**، ص 16 – 22.

11- **المرجع السابق**، ص 25 – 42.

12- **المرجع السابق**، ص 70 – 75.

13-أحمد صادق سعد، **تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي إلى النمط الرأسمالي**، دار الحداثة، بيروت، 1981م، ص 10 – 14.

14-المرجع السابق، ص 74 – 107.

15-المرجع السابق، ص 114 – 123.

16-المرجع السابق، ص 124 – 140.

17-عبد المجيد محمد الحفناوي، **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 223.

18-آلان رتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، 1991م، ص 15.

19-محمود عطية، **كمال النجاح للمزارع والفلاح في الأراضي والزراعة المصرية**، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم، القاهرة، 1902م، ص 52.

20-المرجع السابق، ص 63.

21-مجلة نقابة مزارعي القطن المصري، القاهرة، 20 نوفمبر1901م، ص 6.

22–محمد مدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، مكتبة ومطبعة دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998م، ص 90.

23– عبد الغني غنام، **الاقتصاد الزراعي وإدارة العِزَبْ**، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، 1939م، ص 491.

24–**المرجع السابق**، ص 489.

25–آلان ريتشاردز، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

26–**المرجع السابق**، 80.

27–**المرجع السابق**، ص 86.

28–هنري عيروط اليسوعي، **الفلاحون**، ترجمة: محمد غلاب، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، 1934م، ص 32 – 33.

29–طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر (1945 – 1952م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972م، ص 223.

30–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، ص 147 – 151.

31–**المرجع السابق**، ص 152 – 156.

32–**قائمة البلاد الرسمية**، مطبعة الحكومة المصرية، القاهرة، 1932.

33–هنري عيروط اليسوعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82 – 85.

34–**المرجع السابق**، ص 97.

35–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، ص 200 – 224.

36– محمود عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

37–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

38–إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 48.

39– صالح محمد صالح، **الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ص 72.

40– رؤوف عباس حامد، **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (1837 – 1914م)**، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م، ص 120.

41– **المرجع السابق**، صص 123–125.

42– إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 192–193.

43– زكي محمود شبانة، **بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول (24–28 مارس 1952م)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952م، ص 166–168.

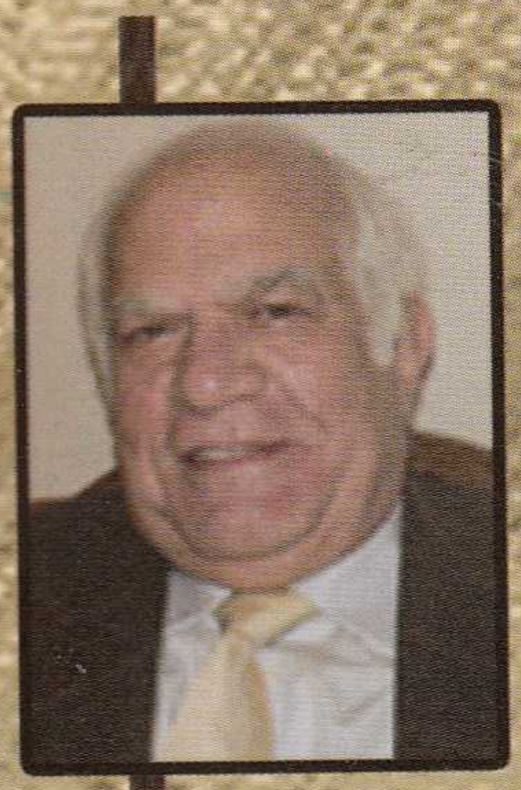

هذا الكتاب

تحتل قضية نمط الإنتاج Mode of Production أهمية كبيرة في أدبيات علم الاقتصاد رغم الغياب النسبي الحالي لهذا المفهوم وغيره من المفاهيم الاقتصادية الأصيلة، أمام التدفق الكبير والاهتمام الهائل بقضايا القياس والتنبؤ بشكل أفقد ذلك العلم الكثير من أصوله الاجتماعية.

وحيث لا يستطيع أحد إنكار أهمية عمليات التدقيق الخاصة بالقياس والتنبؤ، فإن هذه العمليات تفقد في الوقت نفسه قيمتها وأهميتها حينما تفقد أصولها النظرية والاجتماعية التي تستند إليها.

وفي هذا الكتاب نحاول العودة إلى جذور المفهوم وإعادة دراسة الأنماط الشائعة للإنتاج بمختلف مدارسها مع التركيز على أهم القضايا الاقتصادية في القطاع الزراعي وذلك بهدف التعرف على النمط الزراعى الذى ساد مصر خلال الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين.

الناشر

pop professional press